مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٧٣

الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيسونو أنغو/السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد لندنر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد نكوسي
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

إسكات دوي المدافع في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2019/169)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

إسكات دوي المدافع في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2019/169)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنن، وبوتسوانا، وتركيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبيا، وليتوانيا، ومالطة، ومالي، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ ومعالي السيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للنزاعات.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السادة التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة. سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ والسيد روبرت ماردييني، المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المونسنيور أنطوان كاميليري وكيل أمين قسم العلاقات مع الدول في دولة الكرسي الرسولي للمشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/169 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الإستوائية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/179، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، ورومانيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة،

ومصر، والمغرب، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، وهنغاريا، واليابان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٥٧(٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة دي كارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): اشكر الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن إسكات دوي البنادق في أفريقيا. وأود أن أشيد برئاسة غينيا الاستوائية لتنظيمها مناقشة اليوم.

إن إخماد نار الحروب مبادرة لتعزيز منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. وهو أمر بالغ الأهمية ليس فقط لما يهدف القيام به، ولكن أيضا لما يقوله عن أهمية القيادة الأفريقية في شراكة مع المجتمع العالمي. تعهد الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٣ بعدم توريث عبء الصراع إلى الأجيال الأفارقة المقبلة وتعهد بإنهاء جميع الحروب بحلول عام ٢٠٢٠. ثم تولى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي زمام القيادة في عام ٢٠١٧ ووضع خريطة طريق رئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أيدته في ذلك جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

إن معالي السيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا، الذي نتشرف بالترحيب به هنا اليوم، عمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ المبادرة، وهذا التعاون واسعة النطاق. والواقع أن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أصبحت حجر الزاوية في مبادرات الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن في أفريقيا.

تتقاسم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مهمة مشتركة، ألا وهي منع نشوب الصراعات. إن إسكات دوي المدافع يعني أيضا منعها من إطلاق النار في المقام الأول. وفي السنتين الماضيتين، عززنا قدرتنا على الكشف عن الأزمات ونزع فتيلها قبل أن تتصاعد، بالإضافة إلى تعزيز تعاوننا في المساعدة على حلها.

تنطوي شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي على إجراءات ملموسة. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، استهلت الأمم المتحدة، من بين مبادرات أخرى، مشروعا مدته سنتان لدعم الحوار المتعلق بالسياسات والمساعدة التقنية بشأن منع نشوب الصراعات والوساطة في أفريقيا.

إن شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي تؤتي ثمارها في بلدان مختلفة في القارة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، رعى الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام العالمي. وفي جنوب السودان، فإن التوقيع على اتفاق السلام الذي تم تنشيطه، ويسرت له الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أطلق شرارة أمل جديدة، حتى مع أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لإسكات دوي المدافع القاطع وإنهاء الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس

في جنوب السودان. أما في الصومال، فتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل معا لدعم خطة بناء الدولة في الصومال، ومكافحة التطرف العنيف، والجهود الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في البلد.

تواصل الأمم المتحدة أيضا العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لضمان إجراء انتخابات سلمية في القارة. وفي مدغشقر، عملت الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على دعم المساعي الحميدة بهمة، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي والسيد لعمامرة خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨. وقد أسهمت جهودهما في عملية سلمية.

زادت الأمم المتحدة أيضا من دعمها لجهود مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقّعت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم في هذا المضمار لزيادة التعاون ودعم بناء القدرات لدى الاتحاد الأفريقي والعديد من المنظمات دون الإقليمية، فضلا عن الدول الأعضاء.

إن إسكات دوي المدافع من أجل الخير يتطلب مشاركة الجميع. بينما نقدر الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة القيادة النسائية المجدية في العمليات السياسية، نرى أن التقدم قد تباطأ، على الرغم من العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني. وعلينا أن نضاعف جهودنا في هذا المسعى البالغ الأهمية.

إن بناء مجتمعات قادرة على الصمود عنصر رئيسي أيضا في إسكات دوي المدافع. وهذا يعني وجود مؤسسات قوية تستجيب لاحتياجات المواطنين والحكم الرشيد، والسياسة الشاملة. وفي السنوات الأخيرة، قطعت القارة أشواطا كبيرة في تعميق الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك من خلال تنفيذ هيكل الحوكمة في أفريقيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة في مجال الحوكمة، بما في ذلك استبعاد فئات معينة من العمليات السياسية، والأخذ بنهج ”الفائز يحصل على كل شيء“، والفساد، وسوء إدارة الموارد الطبيعية.

تواصل الأمم المتحدة العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المساعدة على بناء مؤسسات وطنية قوية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزعات المسلحة، بما في ذلك من خلال دعم توطيد الديمقراطية، والتمسك بحقوق الإنسان، وإنهاء التهميش، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

كما ذكر الأمين العام، في معرض الإشارة إلى الانتخابات السلمية الأخيرة وإعلانات الهدنة، فإن رياح الأمل تهب في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ارتفع تنظيم المشاريع في جميع أنحاء القارة، وازدادت فرص الحصول على التعليم، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال. وقبل عام، أطلق قادة أفريقيا منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية. وهذه التطورات الإيجابية وغيرها دليل واضح على أن الأفارقة، بالشراكة مع المجتمع العالمي، هم الذين يقودون الطريق إلى السلام والازدهار المستدامين في القارة.

إن البلدان الأفريقية، بإسكاتها دوي المدافع، تقوم بدور مركزي في إنجاح المبادرة، كما يفعل الاتحاد الأفريقي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أفريقيا. بيد أنه من الحيوي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لأفريقيا في تحقيق هذا الهدف. فلتعمل مناقشة اليوم على حشد الدعم العالمي لهذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): اشكر السيدة دي كارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رمطان لعمامرة.

السيد لعمامرة (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء مجلس الأمن، من خلالكم، عن خالص شكري على ترحيبكم وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلي.

كما يعرف أعضاء المجلس جيدا، فقد استدعاني مؤخرا رئيس جمهورية الجزائر، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، للعمل في مكتبه بصفة وزير أقدم ومستشار دبلوماسي، ولذلك يسرني أن أكون مع أعضاء المجلس اليوم للمساهمة في أمر يبدو أنه إنجاز هام جدا في مسعى أفريقيا لتعزيز إسكات دوي المدافع، باعتبار ذلك أحد البرامج الرئيسية لمنظمتنا القارية. وقد طلب مني الرئيس بوتفليقة بصفة خاصة أن أنقل إلى أعضاء مجلس الأمن تحياته وكذلك تقديره البالغ لجهودهم الرامية إلى تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات الدولية المعاصرة. ويؤكد لهم دعم الجزائر للمشروع النموذجي والطموح لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠.

إن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقيه محمد، الذي كلفني بمهمة الممثل السامي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا، يأسف بإخلاص لعدم تمكنه من المشاركة شخصيا في جلسة اليوم. وطلب مني أن أتشاطر مع المجلس رؤيتنا للجهود المشتركة المكثفة لمنظمتينا في تنفيذ شراكتهما الاستراتيجية في السلام والأمن. ويعتزم الرئيس موسى فقيه محمد، بالاشتراك مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الإسهام في رفع هذه الشراكة العظيمة إلى اعلى مستوى.

أود أن أهنئكم، سيدي، وفخامة الرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير الحافل، الذي شهد تحقيق العديد من الإنجازات. وعلى وجه الخصوص، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا لكم على عقد مناقشة اليوم الهامة، وعلى الجهود المثالية التي بذلها وفدكم في صياغة القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) وإجراء المفاوضات بشأنه، وهو القرار الذي اتخذه المجلس للتو بالإجماع. أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأهنئ جميع الوفود التي تكرمت بالمشاركة في تقديم القرار. كما أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تأييدهم القرار، مما يدل على التزامهم المستمر بالخطة الأفريقية من أجل تحرير القارة من النزاعات العنيفة.

ومنذ اعتماد المشروع الرئيسي للاتحاد الأفريقي الرامي إلى جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات وتحقيق السلام لشعوبنا كافة، فإنه لم يبق مجرد شعار. وبدلا من ذلك، تم الاضطلاع به بوصفه إحدى الأولويات القصوى لتحقيق ”خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها“.

وتماشيا مع الإعلان الرسمي الصادر عام ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي تعهد فيه قادة أفريقيا، من بين أمور أخرى، بعدم إلقاء عبء النزاعات على الجيل القادم من الأفارقة وبإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

ولتحقيق هذا الهدف، استثمر الاتحاد الأفريقي، بشراكة وثيقة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة، جهودا هائلة لجعل السلام حقيقة دائمة تملك مقومات البقاء في جميع أنحاء القارة. ونتيجة لذلك، تم إحراز تقدم ملحوظ في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في جميع أنحاء أفريقيا. والعديد من النزاعات الطويلة الأمد التي عصفت بالقارة تشهد الآن جهودا جماعية مكثفه يؤمل أن تؤدي إلى حلها على نحو كامل. إن اتفاقات السلام المبرمة مؤخرا في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والانتخابات الديمقراطية الناجحة في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التطورات الإيجابية التاريخية في منطقة القرن الأفريقي، تدعو كلها للتفاؤل بشأن قارة تخرج من دائرة الظل، وتسير بخطى ثابتة نحو استعادة السلام والاستقرار والأمن، وتخطو خطوة حاسمة صوب التكامل والازدهار.

وقام الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية أيضا بتحسين قدرتهم على التصدي لحالات النزاع والأزمات في القارة. ومن خلال

القيام بذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي الهيكل الأفريقي الشامل للسلم والأمن وهيكل الحوكمة في أفريقيا، التي تشمل مجموعة فعالة من الصكوك والممارسات. لقد ساعد ذلك الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بالفعل على تعزيز التعاون والشراكة بينهما، إلى درجة أن التشاور والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتنسيق الاستراتيجيات والتدخلات قد أصبح اليوم هو القاعدة لا الاستثناء.

وفي هذا السياق، سأكون مقصرا إن لم أُقِرّ بالتقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي أُعطيت زخما جديدا بالتوقيع، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، على إطار العمل المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

ومع اقتراب الموعد النهائي المحدد لإنهاء الحروب في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من الضروري أن يوضع في الاعتبار أنه لا تزال هناك تحديات وقيود كبيرة يتعين التغلب عليها من أجل جعل القارة في وضع أفضل يمكنها من تأمين المكاسب الحقيقية والتمتع بمكاسب السلام.

وعلى الرغم من تناقص عدد النزاعات العنيفة بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، فإن عددا من البلدان الأفريقية لا يزال يدور في حلقة مفرغة من النزاع العنيف وعواقبه المميتة نتيجة للجريمة عبر الوطنية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من بين أمور أخرى. ومما يزيد من تفاقم أثر هذه التحديات وجود مناطق غير خاضعة للحكم، الأمر الذي يفسح المجال للأنشطة غير المشروعة، واستمرار الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة التي تيسر تمويل النزاعات والأسلحة غير المشروعة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الذي يسهم في تمويل العصيان والتمرد، على سبيل المثال لا الحصر.

وما زالت المسائل المتعلقة بالحوكمة والقيادة مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار والنزاعات في أفريقيا. وقد أظهرت تجارب عديدة الدور الحاسم الذي تؤديه مؤسسات الحكم الوطنية والممارسات الديمقراطية في منع نشوب النزاعات، لا سيما العنف والمنازعات المتصلة بالانتخابات.

وتعمل هذه التحديات على التأكيد على الحاجة الماسة إلى بناء ثقافة قوية لمنع نشوب النزاعات، وعلى وجه الخصوص، المنع الهيكلي لنشوب النزاعات، تتجاوز الاتجاه الحالي لعسكرة تسوية النزاعات – مع أنها قد تكون ضرورية في بعض الحالات. وهي تساعد كذلك على إبراز أهمية أن نضاعف جميعا الجهود الرامية إلى الإسراع في البحث عن الحلول السلمية والسياسية والحفاظ على المشاركة القوية في دعم تنفيذ اتفاقات السلام في الدول الأعضاء الخارجة من النزاع.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن جهودنا ستكون ضئيلة للغاية ما لم نسع إلى تضييق الفجوة بين الجهود السياسية والعسكرية الاستراتيجية لمنع نشوب النزاعات وحلها، من جهة، والاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية أخرى. ونحن، في الاتحاد الأفريقي، لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن تحقيق السلام بدون تحقيق التنمية، والعكس صحيح، وأن السلام والتنمية لا يمكن أن يزدهرا بدون حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

ومن المهم على نحو مماثل ضرورة قيام مجلس الأمن بالتجاوب مع دعوات الاتحاد الأفريقي الطويلة العهد والمشروعة المتعلقة بإمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. إن العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بردها على العديد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن، أنما تقوم بذلك نيابة عن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وهذه المسألة تستحق اهتماما متجددا من جانب مجلس الأمن في ضوء الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تفعيل صندوق السلام التابع له مؤخرا.

وأخيرا وليس آخرا، نحن بحاجة أيضا إلى بناء وتعزيز ثقافة السلام والتسامح. وفي هذا السياق، أطلق مكتبي مؤخرا حملة إعلامية موجهة إلى المواطنين الأفارقة في الدول الأعضاء، ولا سيما الشباب، وموجهة كذلك إلى الشتات الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فإن القرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي بإعلان شهر أيلول/سبتمبر من كل عام وحتى عام ٢٠٢٠، شهر العفو في أفريقيا لتسليم وجمع الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة، يمثل إحدى الخطوات العديدة في الاتجاه الصحيح والتي من شأنها الإسهام في تحقيق السلام والأمن في القارة. وفي هذا السياق، فإن دوري يستهدف التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة وحشد الدعم اللازم للتدخلات والجهود ذات الصلة الجارية لتسوية النزاعات. ويجري بلورة خطة عمل لدعم مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ في أفريقيا من أجل ترجمتها إلى منجزات متوخاة ملموسة.

في الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لنا لعرض آراء الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة الهامة. وأعتقد مخلصا أن مناقشة اليوم المفتوحة ستسهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي تولد حول مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة تعزيزه. وأتطلع إلى الاستماع إلى آراء الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكن القيام بها بذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعلى الرغم من التحديات الهائلة المقبلة، ما زلتُ على ثقة بأن انخراطنا المشترك والحقيقي سيمهد الطريق في نهاية المطاف نحو إيجاد أفريقيا مزدهرة وخالية من النزاعات. لقد قال رمزنا العالمي الأفريقي الحبيب نيلسون مانديلا ذات يوم، ”إن الأمر يبدو دائما مستحيلا إلى أن يتم القيام به.“ ومن ثم، فلنقم بذلك معا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لعمامرة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوندن.

السيد غوندن (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة بشأن إسكات دوي المدافع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة حكومة جمهورية غينيا الاستوائية على تولي المنصب الرفيع لرئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخ ذلك البلد منذ استقلاله قبل ٥٠ عاما. وأود أيضا أن أهنئكم وأهنئ حكومة بلدكم، سيدي، على استخدام هذا المنصب للتركيز على أولوياتنا الرئيسية في أفريقيا والتي تتمثل في منع نشوب النزاعات العنيفة بجميع مظاهرها وإدارة هذه النزاعات وتسويتها.

يأتي إسهامنا هنا اليوم بعد تفكير عميق في انخراطنا على مدار ٢٧ عاما في المساعدة على حل النزاعات في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. فعلى مدى السنوات السبع والعشرين الماضية، أحرزت أفريقيا تقدما هائلا في تطوير هيكل للسلام والأمن، والذي بدأ بمركز ناشئ لإدارة النزاعات تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، تطور ليصبح الآن منظومة السلم والأمن الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي. وتتعاون منظمتنا، المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، مع منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٩٣ بتوجيه من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم، وما فتئنا نعمل مع كل تجسيد لتلك الآلية، بما في ذلك شكلها الحالي، ونسهم فيه. وقد تعلمنا جميعنا، الذين يشاركون في هذا الأمر، بمن فيهم السفير لعمامرة، الكثير ولكن، للأسف، فإن النزاعات لا تبقى ساكنة. ومن ثم، فإننا نمر بمنحنى تعلم شديد الانحدار، وسنظل كذلك. وسأشير بعد قليل إلى الأسباب التي تجعل مناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت للغاية وإلى أسباب أن وقت أفريقيا آخذ في النفاد بسرعة.

لقد تم حل العديد من النزاعات في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين، بدءا ببلدي، جنوب أفريقيا، والتسوية التي توصل إليها عن طريق التفاوض والتي تُوجت بإجراء أول انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٩٤. وشهدنا منذ ذلك الحين حل موجة من النزاعات عن طريق المفاوضات، بما في ذلك في أنغولا وموزامبيق والسودان/جنوب السودان ومدغشقر وليبريا وسيراليون، ومؤخرا إثيوبيا/إريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت جميع تلك النزاعات تبدو مستعصية على الحل، ولكن تم حلها عن طريق التفاوض.

وما من شك في أن تقدما هائلا قد أُحرز في مجال السلام والأمن على مدى ربع القرن الماضي في أفريقيا، سواء على صعيد إنشاء المؤسسات أو تطوير المعارف والمهارات والخبرات لحل النزاعات. وقد دربت مؤسستنا، المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، وهي منظمة متخصصة في إدارة النزاعات، أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في أفريقيا، يشغل الكثيرون منهم الآن مناصب رفيعة كرؤساء ووزراء ومسؤولين حكوميين كبار وجنرالات عسكريين وقادة مجتمع مدني. وتم تصنيفنا للتو في التقرير السنوي المعنون Global Go To Think Tank Index Report الصادر عن جامعة بنسلفانيا بوصفنا واحدا من أبرز ١٠٠ من مراكز الفكر في العالم، والمركز الأبرز في أفريقيا. ونحن لا نزال في طور التعلم، ولكننا لا نفتقر إلى الهياكل أو المهارات أو الخبرات أو التجارب في أفريقيا.

وربما يتم طرح السؤال التالي: لماذا لا نزال نشهد استمرار النزاعات في بعض أنحاء الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونشوب حرب أهلية في جنوب السودان وليبيا واتساع رقعة المناطق غير الخاضعة لأي سلطة حكومية في منطقة الساحل والاحتجاجات العنيفة في شوارع العديد من البلدان المستقرة نسبيا في أفريقيا، بما في ذلك بلدي، جنوب أفريقيا؟ وفي سياق النزاعات الجديدة الناشئة، هل يمكننا إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠؟

والإجابة هي ”لا“ مدوية. فهل كانت التطلعات والرؤية صحيحة؟ ويجب أن تكون الإجابة، ”نعم“ مدوية. وفي سياق توضيح الموعد النهائي ٢٠٢٠ خلال حلقة عمل رفيعة المستوى عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في أديس أبابا بشأن مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، أوضح لعمامرة أنه

”لدى تحديد الموعد النهائي، كانت ثمة حاجة إلى تحقيق توازن بين الجدية والواقعية“.

ولكن ليس من المهم اليوم مناقشة الموعد النهائي، ولكن الأهم هو مناقشة طرائق إسكات المدافع. وهذه المناقشة المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، قبل سنة من حلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، لا يمكن أن تكون مجدية إلا إذا سلمت بأن مبادرة مثل إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ ليست سوى أداة للتخفيف، ستكون بلا مغزى في غياب الحوكمة الرشيدة والتحويل العاجل للعوامل الهيكلية المسببة للنزاعات.

إن أجزاء عديدة من أفريقيا تقترب من نقطة تحول خطيرة، ونحن حاليا في سباق مع الزمن. وسيتطلب التحويل ما بين ٢٠ إلى ٤٠ عاما للتعامل مع الأسباب الجذرية والتحديات الهيكلية العميقة. وفي الوقت نفسه، فإن النزاعات طويلة الأمد التي تتراوح ما بين احتجاجات الشوارع العنيفة والحرب الأهلية وما بين موجات التمرد الإرهابية الناجمة عن التطرف وأعمال التمرد الإجرامية ستصبح السمة المميزة لأجزاء كبيرة من القارة.

يجب أن تشكل إجراءات تخفيف قوية، بما في ذلك إسكات دوي المدافع، أولوية فورية إذا أردنا وضع حد لأعمال العنف والنزاعات، وإتاحة التحول الاجتماعي الاقتصادي. ولن يؤدي أي شيء أقل من ذلك، إلا إلى الانهيار التدريجي للقانون والنظام والانجرار إلى الحرب الأهلية التي ستعود أكثر فأكثر بأفريقيا إلى الوراء.

إن التحديات الهيكلية العميقة التي أتحدث عنها ليست جديدة. ونحن ندرك جميعا أن الغالبية العظمى من البلدان في أفريقيا لم تعالج مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة. لقد أحرزنا بعض التقدم، لكننا لا نزال غارقين في الفقر والبطالة وعدم المساواة. والسبب الرئيسي هو عدم نجاح تنمية المهارات وإحداث فرص العمل، نظرا لأنه لم يحدث تحول جوهري في هيكل اقتصادات أفريقيا منذ عقود. ولا تزال معظم البلدان الأفريقية عبارة عن اقتصادات زراعية تعتمد على الكفاف، ولم تحرز تقدماً يذكر في التقدم نحو اقتصاد صناعي أو خدماتي. ويحدث ذلك في خضم عدد سكان يتزايد باطراد ويتحول بسرعة إلى مدن غير مخطط لها، ولا تقدم أي إمكانيات للإسكان المناسب والرعاية الصحية والتعليم والمرافق الصحية والمياه وما إلى ذلك.

وهذا هو التحدي الرئيسي في أفريقيا اليوم. أدخل البنادق في المعادلة وستشعل قنبلة موقوتة في انتظار الانفجار. لذلك، يجب علينا إسكات دوي المدافع اليوم. ولهذا السبب، حددنا نحن أفريقيا عام ٢٠٢٠، لأننا كنا نعرف الحاجة الملحة لإسكات دوي المدافع في ضوء النزاعات الوشيكة. إن التهديدات التي يشكلها الإرهاب والعصابات الإجرامية والحركات الانفصالية ستواصل تحدي خبراتنا الجماعية في الوقت الذي تفشل فيه حكوماتنا في ممارسة سيطرتها السيادية على كامل أراضيها.

ومع ذلك، فإنها ستواجه تحديات أكبر في المناطق الحضرية، حيث تمارس بشكل عام الرقابة السيادية، حيث لا توفر السلع الاجتماعية الأساسية بسبب الفشل في تحويل اقتصاداتها؛ جراء القيادة والحكم السيئين أو غير الموجودين؛ وبسبب الفساد ولأنها غارقة في كثير من الأحيان في مواجهة العديد من المصاعب. وكان تشخيصنا قبل خمس سنوات أن مسرح النزاع سيتحول إلى مناطق حضرية خلال العقدين المقبلين. وستؤدي النزاعات الحضرية التي تدار بشكل سيء إلى ارتفاع مستويات الإصابات بين المدنيين وجعل الحكومات التي تفقد السيطرة على القانون والنظام، أكثر استبدادية. وسيكون لهذه الدورة تأثير سلبي على التنمية، مما يؤدي إلى موجة جديدة من النازحين داخلياً واللاجئين السياسيين. ولم يعد ذلك توقعا، بل حقيقة اليوم.

أعلم أن أعضاء المجلس اعتمدوا قرارا اليوم (القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩))، ولكن ماذا سيفعلون أكثر من ذلك؟ هل سيطلبون من دولهم الأعضاء وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة، التي لا ينتج معظمها في أفريقيا؟ وهل سيوفرون المزيد من الموارد لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وبناء القدرات المحلية والوطنية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها حتى يمكن تدريب النساء والشباب والقادة الحكوميين والزعماء الدينيين ورجال الأعمال وغيرهم على إدارة النزاعات من مصدرها ومنع تصاعدها ؟ هل سيضمنون قيام دولهم الأعضاء بتشجيع القطاعات الخاصة بهم لتحويل الصناعات الاستخراجية في أفريقيا إلى صناعات إنتاجية، مع ضمان أن فوائد التفوق التنافسية تفيد العمالة المحلية وتزيل الفقر وعدم المساواة؟.

لقد تحدثنا في الآونة الأخيرة خلال المنتدى الاقتصادي العالمي وفي هذا المنتدى، عن الثورة الصناعية الرابعة. ولكن هل يسهم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى فقط بموارده وجهده، أم أنه سيستفيد أيضا من الثورة الصناعية الرابعة؟ سوف يقدم أحد أكبر الإسهامات، في الثورة الصناعية الرابعة بالمعادن التي يمتلكها، والتي تعتبر حيوية للثورة.

وما لم يتخذ أعضاء المجلس إجراءات جماعية بحيث يتعامل كل ممثل هنا اليوم مع مصلحته الوطنية من خلال المسؤولية العالمية التي تطالب بها هذه القاعة، فلن يتم إسكات دوي المدافع، وسوف يسكتون فقط أصواتهم القوية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد غوندن على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية غينيا الاستوائية.

أود أن أبدأ بالقول إنه من دواعي شرفي العظيم لي أن أكون هنا لرئاسة المناقشة المفتوحة الهامة والتاريخية اليوم بشأن موضوع يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا، وهو موضوع عدم استخدام الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وأنقل تحيات فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس دولة جمهورية غينيا الاستوائية، الذي يهنئ جميع البلدان التي ساعدت على اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) ويشكرها على دعمها خلال رئاسة غينيا الاستوائية لمجلس الأمن.

وأثني على السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على حضورها جلسة اليوم. كما أشيد بالسيد رمطان العمامرة، الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات دوي المدافع في أفريقيا والسيد فاسو غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، على موافقتهم على المشاركة في جلسة اليوم، وتقديم إحاطات إعلامية ثاقبة هذا اليوم، بشأن مسألة تؤثر بقوة على القارة الأفريقية. وأود أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد والتر ليندنر، وزير الدولة في وزارة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، الموجود معنا اليوم. كما أتقدم بالتهنئة لجميع الشخصيات والوفود الحاضرة.

ويشهد اعتماد القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع على التزام المجتمع الدولي ودعمه، المعرب عنه من خلال هذه الهيئة، لجهود أفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ولا شك أن القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) سيساعد في حماية السلام والأمن في القارة الأفريقية. ونأمل أن يمثل ذلك نقطة تحول في مستقبل أفريقيا.

تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد، خطرا كبيرا على بقاء البشرية، إلا أن الآلاف من هذه الأسلحة لا تزال موجودة مع احتمال استخدامها أو انتشارها. وهناك حاجة ماسة بالنسبة لأفريقيا لتسريع عملية مكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. ومن المعروف جيدا أن معظم النزاعات المسلحة في العالم توجد في أفريقيا.

إن خطة عام ٢٠٦٣، التي تشكل الإطار القانوني للاتحاد الأفريقي لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستدامة خطة السلام والذكرى السنوية الخمسين للإعلان الرسمي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وتشمل جميعها التزاماً بتحقيق هدف أفريقيا الخالية من النزاعات، أي جعل السلام ممكناً لجميع الشعوب الأفريقية، مع تخليص القارة من الحروب والنزاعات العنيفة وعدم ترك عبء النزاع على الأجيال الأفريقية في المستقبل.

إن هدف إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، والذي يشمل إزالتها تماما وبصورة فعالة وخاضعة للمراقبة ويمكن التحقق منها وعلى نحو شفاف، من خلال الصكوك القانونية الدولية والإقليمية، ذو أهمية حيوية بالنسبة لأفريقيا ويجب أن يحظى بدعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. وهو هدف لا يمكن تحقيقه من دون إشراك أولئك الأكثر تضررا بصورة مباشرة من ويلات النزاعات، ألا وهم، شعوبنا. ويتجسد ذلك في صورة مسؤولية جماعية تقع على كاهل جميع البلدان الأفريقية، التي يجب أن تعطى الأولوية لمشاركة المواطنين في العمليات السياسية والاقتصادية وأن تنهض بالإنصاف وتمنع العنف على جميع مستويات حياة الناس.

ونحن جميعا نواجه تحديا يتمثل في الواقع الراهن والخطر المتمثلين في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، بما فيها الألغام المضادة للأفراد. ويجب أن ندرك ذلك الواقع وأن نقيم ما تسببه تلك الأسلحة للبشرية جمعاء من أضرار ورعب، ولا سيما في أفريقيا، مع العلم

بأن تلك الأسلحة والأجهزة المتفجرة لا تأتي من كوكب آخر. إن إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ ليس مجرد رغبة؛ فحياتنا تتوقف على ذلك. والنزاعات هي السبب الرئيسي لمشاكلنا، لأنها تمس جميع جوانب حياتنا.

ولذلك، لا بد لأفريقيا أن تعالج الأعراض والأسباب الجذرية للنزاع على السواء. وإذ نولي اهتماما لمشاكل السلم والأمن الدوليين الحالية، يجب علينا كذلك العمل للقضاء على مصدر تلك المشاكل من خلال تحسين الجهود الرامية إلى تسريع التنمية والحد من الفقر، وبالتالي القضاء على التربة الخصبة للنزاعات والتطرف العنيف. وهذه الأوضاع الحرجة ناجمة عن توترات وطنية وعرقية ودينية واجتماعية معقدة. ويستغل الأصوليون والمجرمون والمنظمات الإرهابية والمرتزقة هذه المشاكل لبث الرعب في جميع أنحاء أراضينا وزيادة القرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر، كما يمكننا أن نرى في خليج غينيا.

ولذلك، تدعو غينيا الاستوائية المجتمع الدولي، ولا سيما الأفارقة أنفسهم، إلى توحيد جهوده لمساعدة أفريقيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، بوصفهما سبيلين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما يعني بدء العمل في جملة أمور، من بينها إنشاء هياكل قوية في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والتجارة والتعايش السلمي بين الأعراق والحوكمة الرشيدة، والتركيز على معالجة المشاكل التي تؤثر على الشباب والأطفال والنساء واللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك توفير فرص العمل، ضمن أمور أخرى. فترك تلك المسائل معلقة يمكن أن يقودنا إلى خطر نشوب نزاعات لا نهاية لها.

وإذا لم نتوصل إلى حلول نهائية لأسباب النزاعات الحالية التي تعاني منها قارتنا، أو إذا لم ننجح في تعزيز آليات للمنع الفعال لنشوب تلك النزاعات، فإننا سنواصل معالجة المشاكل الأفريقية بطريقة خطابية من دون اتخاذ خطوات حاسمة نحو تحقيق أهداف ملموسة. ولذلك السبب، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام على التراب الأفريقي في طليعة تلك الجهود. وفي ذلك المسعى، فإن التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء أمر أساسي. ويجب أن نواصل تعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وثمة أهمية بالغة لمشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا، والذي ينتظر اعتماد مجلس الأمن له. وسيكون الأمل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا أملا طوباويا، إن لم ترافقه تلك الخطة الهامة.

ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجلس إلى تحقيق الوحدة، على غرار ما تحقق عند اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) اليوم، حتى يمكننا، عاجلا وليس آجلا، اعتماد ذلك الجزء الآخر الهام والاحتفال به من أجل استكمال المعادلة التي لن يتم حلها إلا باتخاذ القرارين كليهما. ومن شأن ذلك أن يوفر الأرضية الصلبة اللازمة للبدء بشكل صادق وقوي، في بناء أفريقيا الغد الخالية من النزاعات والأسلحة، والتي لا ينشغل مواطنوها إلا بكيفية مواجهة التحديات اليومية في جو يسوده السلام والاستقرار.

ويجب أن يكون الاتحاد الأفريقي نفسه قادرا على استخدام آليات وأدوات الدبلوماسية الوقائية التي يمتلكها بالفعل بأكفأ صورة، بما في ذلك فريق الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر، وأن يكفل الاستجابة الفورية لأي تهديد قد ينشأ. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال يتعين القيام بعمل من أجل تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية، ولا سيما القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على الانتشار السريع. وقد عملت البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة بصورة وثيقة لمعالجة المشاكل الأفريقية بطريقة أفريقية، وبذلك ساهمت مساهمة كبيرة في صون السلام والأمن في القارة.

وأعاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني والثلاثون، الذي اختتم مؤخرا، تأكيد عزمه على مضاعفة الجهود الرامية إلى

تحسين وزيادة فعالية إجراءات منع نشوب النزاعات، فضلا عن التعهد بالحفاظ على التزام الاتحاد الأفريقي بمعالجة المسائل الحرجة في أفريقيا ومواصلة النهوض بالقدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن وتعزيز آلية الأمن الجماعي في أفريقيا وتوطيد السلام والأمن الأفريقيين.

صحيح أنه تم إحراز تقدم في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا. فقد تمت تسوية العديد من النزاعات الطويلة الأمد التي دمرت القارة. وكذلك تحسنت قدرة الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية على التعامل مع حالات النزاع والأزمات في القارة.

وأود أن أشاطركم تفاؤلي. وأود أن أقول للحاضرين إننا بدأنا بالفعل، بصورة ما، في إسكات دوي المدافع في قارتنا. وترحب غينيا الاستوائية ترحيبا حارا بأحدث الإنجازات، في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، حيث جرى في أعقاب نزاعات طويلة الأمد توقيع اتفاقات ستعود بالنفع بشكل استثنائي على هذين البلدين الشقيقين، وبالتالي تمكينهما من بدء رحلتهما نحو التقدم.

كما نثني على الإنجازات التي تحققت في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر، حيث أجريت الانتخابات في ظل ظروف بالغة التعقيد وأتاح الانتقال السلمي للسلطة في هذين البلدين. وينبغي ألا ننسى أيضا التقدم المحرز في منطقة القرن الأفريقي، أو نجاح برنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، لأنهما عنصران حاسمان لتحقيق الاستقرار والانتعاش، اللذين يشكلان جزءا لا يتجزأ من خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠.

إن الكيانات الوحيدة التي ينبغي أن تحتكر القوات المسلحة هي الحكومات الشرعية، ويجب عليها ألا تستخدم ذلك الاحتكار إلا وفقا للقانون ومع احترام حقوق مواطنيها، وبغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الدفاع عنهم.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة إلى الحفاظ على روح الإجماع الذي شهدناها في المجلس اليوم، والتي أدت إلى اتخاذ القرار التاريخي ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، من أجل دعم المبادرات الجديرة بالثناء في أفريقيا، إذ أن إسكات دوي المدافع في القارة الأفريقية لا يتطلب مشاركة أفريقيا فحسب، بل التعاون الدولي اللازم من جانبنا كافة، بالنظر إلى أن السلام والاستقرار في أفريقيا يعني السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد ليندنر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر زميلي وصديقي ممثل غينيا الاستوائية، وزير الشؤون الخارجية، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، والمتكلمين الذين تكلموا بالفعل بشأن هذا الموضوع والذين سيتكلمون في وقت لاحق اليوم.

(تكلم بالإسبانية)

أشكركم على مبادرتكم، سيدي الرئيس – مع كاملا احترامي لكم ولبلدكم.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني جئت للمشاركة في هذه المناقشة بغية الإعراب عن تأييدنا للموضوع. لقد قضيت عدة سنوات في أفريقيا خلال حياتي المهنية، إذ كنت سفيرا في كينيا والصومال وبوروندي وجنوب أفريقيا وإسواتيني وليسوتو، وخلال أزمة فيروس إيبولا، في سيراليون وليبريا وكوناكري بغينيا. فهذا موضوع عزيز جدا علينا وعلي شخصيا، ولذلك أردت أن أجيء هنا لأعرب عن دعمنا.

لقد وضع شركاؤنا الأفارقة لأنفسهم هدفا طموحا لإنهاء النزاعات، على نحو ما ذكر بالفعل مؤسس المركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات: ينبغي إخلاء القارة من الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠. أفترض أن ذلك وهم، ولكن وعلى نحو مماثل، كما قال السيد غوندن، من المهم وضع ذلك الهدف لأنه يجعلنا جميعا ندرك أن هناك أمرا ينبغي القيام به. والتقدم المحرز بالفعل تقدم ملموس – وقد أحرز بعض التقدم. فمنظومة السلم والأمن الأفريقية توفر إطارا، وتنفيذ خطة العمل من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا جار على قدم وساق. والاتحاد الأفريقي، في هذه الجهود كافة، شريك لا غنى عنه، ونحن نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

كما أود أن أشيد بغينيا الاستوائية على القرار الذي اتُخذ للتو بالإجماع (القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)). إن إطار القرار واسع جدا ويعالج على نحو شامل الأسباب الجذرية للنزاعات ويركز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونرحب، على وجه الخصوص، بتناوله لتغير المناخ، والموارد الطبيعية – أو بالأحرى إساءة استعمال الموارد الطبيعية – والإرهاب والجريمة المنظمة فضلا عن حقوق الإنسان. كما نؤيد تمام التأييد تسليطه الضوء أيضا على ضرورة تعزيز دور المرأة في جميع جوانب الحياة السياسية.

وأود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات يعمل فيها بلدي جنبا إلى جنب مع الشركاء الأفارقة والاتحاد الأفريقي بغية تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

أولا، نؤيد تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على منع نشوب النزاعات ومواجهتها. ومن بين التحديات الرئيسية ضمان تسوية النزاعات بصورة دائمة في الميدان. فكثيرا ما نشهد عودة ظهور النزاعات التي كنا نظن أنها سُويت أو على الأقل تم احتواؤها. وهذا يثبت أنه من الأهمية بمكان معالجة جميع مراحل دورة النزاع، كما ذكرت وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، بدءا بآليات الإنذار المبكر، ومنع نشوب الأزمات، والقدرات المدنية، ودعم جهود الوساطة، والقدرة الأفريقية على الاستجابة للتهديدات الأمنية. وذلك كله يشكل دورة يتعين فيها علينا أن نتناول كل مرحلة من المراحل.

وفي هذا الصدد، تؤيد ألمانيا تأييدا فعالا جهود الوساطة في السودان وجنوب السودان وعدد من البلدان الأخرى. كما نؤيد وحدة الاتحاد الأفريقي لدعم الوساطة، التي تزيد من فعالية جهود الوساطة التي تقودها أفريقيا، فضلا عن منظومة السلم والأمن الأفريقية، على نحو ما ذكره رئيس المجلس. ونوفر أيضا التدريب والمعدات المتخصصة لعدد كبير من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. وقد قمنا بتوسيع نطاق دعمنا للمعاهد التدريب على حفظ السلام في مالي وغانا وكينيا. وقد وصل وزير الخارجية لدينا، السيد هيكو ماس، لتوه إلى مالي، حيث سيزور معسكرا تدريبيا نُفذ فيه قبل بضعة أيام هجوم بالأسلحة على حفظة السلام. وأعتقد أنه من المهم أن نرى المخاطر في عين المكان وأن تفعل شيئا لمواجهتها. كما أن ألمانيا هي أكبر مساهم في المشاركة الحالية للاتحاد الأوروبي في سبع من بعثات السلام الأفريقية.

ثانيا، لقد جعلت ألمانيا مكافحة انتشار الأسلحة والذخائر، وهي الوقود المؤجج للنزاعات – فلولاها لما كانت النزاعات مميتة بهذا الشكل – أولوية في فترة عضويتها في المجلس، التي بدأت قبل شهرين. ونؤيد تأييدا كاملا خطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠ –. مثلا، من خلال المشاركة مع الفريق الاستشاري المعني بالألغام، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة. ونرحب أيضا باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، التي وُضعت تحت قيادة الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

ونعلم جميعا أن التنفيذ أمر أساسي. وقد أقمنا شراكة مع الاتحاد الأفريقي بهدف وقف تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع، وتعزيز الرقابة على الأسلحة والذخائر في الدول الهشة، وتدريب جيل جديد من الخبراء لكي يتولى دورا قياديا في مجال تحديد الأسلحة. ونحن بحاجة إلى تعبئة الجهات المانحة الأخرى بغية المضي قدما في التنفيذ قبل حلول العام الرمزي ٢٠٢٠. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم الاتحاد الأفريقي في ذلك المسعى.

ثالثا، كما ذكرت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، نؤيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فانتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تكون المؤشرات الأولية على توجه بلد ما نحو النزاع. وينبغي أن نرصد هذه الحالات ونولي الأولوية للتدابير الوقائية. وعدم حماية حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بتفاقم النزاعات. ومعالجة تلك الصلة أولوية أخرى من أولويات فترة عضويتنا في مجلس الأمن خلال السنتين القادمتين.

ومنع انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز الامتثال لهما، يجب علينا تعزيز الشفافية وسيادة القانون والتنظيم الفعال للشركات المقدمة للخدمات الأمنية. وترحب ألمانيا بالمبادرات مثل وثيقة مونترو. ونشجع جميع الدول والجهات المعنية على تأييدها. فعمليات حفظ السلام تضطلع بمسؤولية خاصة عن حماية أشد الفئات ضعفا. والعناصر الكافية لحقوق الإنسان تؤدي دورا حاسما في منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن النساء، كما ذكرت في وقت سابق. ولذلك، فإننا نشجع بقوة على إدراج أحكام مناسبة لحماية الأطفال في جميع ولايات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام الإقليمية.

رابعا، إن ألمانيا شريك ثابت لأفريقيا في التعاون الإنمائي والجهود الرامية إلى تحقيق تقدم يتجاوز نطاق ذلك التعاون. وبالنظر إلى أن النزاعات المسلحة مرتبطة بالمظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فمن الأهمية بمكان أن تستهدف الجهود الرامية إلى إسكات المدافع الرامية تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص، التنمية الاقتصادية.

ويكتسي إشراك القطاع الخاص في هذا المجال أهمية رئيسية. ويجب ضمان توفير فرص العمل والاستثمار وتحقيق النمو. ولذلك أطلقت ألمانيا مبادرات مثل اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا بهدف حفز الأنشطة الاقتصادية في أفريقيا ومعها.

وختاما، ما زلنا ملتزمين بدعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار نهج متعدد الأطراف للحفاظ على السلام. ويجب علينا، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو لجنة بناء السلام أو مجلس حقوق الإنسان، أن نستفيد من التآزر ونعمل معا في تعاون وثيق كي نضمن إنفاق مواردنا الشحيحة بصورة فعالة والحفاظ على التلاحم وتجنب الازدواجية. ويدل اجتماعنا اليوم على أهمية المناقشة الشاملة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والبلدان المانحة. وتقتضي الأسباب الجذرية للعنف والنزاع في أفريقيا أن يوليها مجلس الأمن اهتماما كبيرا. وألمانيا ملتزمة بالإبقاء على هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس. ونود أن نكرر ما قالته وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام: فليبقى هذا الأمل الذي نشهده في أفريقيا لبعض الوقت.

السيد السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وطرح مبادرة الاتحاد الأفريقي إسكات دوي المدافع في أفريقيا على مجلس الأمن. ونثني أيضا على المساعي الحميدة المشاركة في صياغة القرار الذي اعتمد اليوم (القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)) ونحن ممتنون أيضا للسيدة روزماري ديكارلو، والسيد رمطان لعمامرة والسيد فاسو غوندن على إحاطاتهم.

بداية، نود أن نؤكد أهمية إسكات دوي المدافع في أفريقيا. وهي مبادرة طموحة نوعا ما، وهامة في الوقت نفسه نظرا لارتفاع عدد النزاعات والحروب في أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية. ونثني في السياق نفسه على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خريطة طريق الخطوات العملية لتحقيق ذلك الهدف. وهناك عدة أسباب لاستمرار تورط الدول في دوامة من النزاعات، ولكننا نذكر من بين أكثرها شيوعا الأزمة الاقتصادية وسوء الإدارة وضعف المؤسسية والكفاح من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتباينات العرقية والدينية، والآثار الناجمة عن تغير المناخ، من بين أمور أخرى. وتجعل تلك العوامل المتعددة من الضروري معالجة مسألة الأمن والتنمية في أفريقيا من منظور شامل.

وكما تبين في مالي والسودان وليبيا ونيجيريا وكينيا والصومال فإنه يجب التصدي للتهديدات التي تواجه القارة الأفريقية على الصعيد العالمي مع الحفاظ على الرأي القائل بأن مستقبل المنطقة يعتبر مسؤولية أساسية للبلدان الأفريقية بالتعاون مع المجتمع الدولي. وفي حين أن من الصحيح أن أسباب النزاعات تتفاوت بين بلد وآخر، فمن الصحيح أيضا وبالقدر نفسه أن جميع النزاعات في القارة الأفريقية وفي سائر أنحاء العالم لا تخلو حتما من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذه الأسلحة رخيصة ويسهل استخدامها ونقلها وإخفاؤها. ولذلك فهي تعدُّ عنصرا رئيسيا في النزاعات. وهي الأسلحة المفضلة في الحروب الأهلية وللاستخدام في الأنشطة الإجرامية وارتكاب الجريمة المنظمة والإرهاب. ويعتبر الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة آفة تفاقم النزاعات وتزعزع استقرار الدول التي تمكنت في مرحلة ما من الخروج من النزاع ولكنها عادت مرة أخرى إلى الأزمات.

وعليه، ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية المحلية والدولية، بما في ذلك التنفيذ والرصد الفعالين لعمليات حظر توريد الأسلحة المفروضة من قبل مجلس الأمن، فضلا عن مختلف الصكوك الدولية التي تدعو إلى السلام ونزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي المستدام، ولا سيما من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

وندعو الدول غير الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة أيضا إلى التوقيع والتصديق عليها لإضفاء الطابع العالمي عليها تماما. وندعو في ذلك الصدد، بدعم ومساعدة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، إلى اتخاذ تدابير من أجل تعزيز أمن المواطنين ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني وسن القوانين المتعلقة بمراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد المتعلقة بها.

وتتمثل الأهداف الرئيسية من تلك المشاريع والإصلاحات في منع ومراقبة استخدام الأسلحة من قبل السكان المدنيين والأسلحة التي تستخدمها القوات العسكرية والشرطية خارج نطاق النظم المتعبة، فضلا عن تعزيز نزع السلاح التدريجي للسكان من خلال تنفيذ نظام قانوني يحدد الجرائم غير المنصوص عليها في القانون الجنائي الراهن، بالإضافة إلى تشجيع التعزيز المؤسسي وبناء القدرات وتعزيز تدابير الرقابة على شراء الأسلحة ووضع الإجراءات الكافية لإدارة هذه الأسلحة وتخزين وضمان أمنها المادي ووسمها وتسجيلها وتعقبها. ونسلم في ذلك الصدد أيضا بأن فعالية برامج جمع الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعتمد، في جملة أمور، على توفير فرص مستدامة للمقاتلين السابقين وقدرة مؤسسات الدولة على تهيئة بيئة شاملة للجميع يشعر الناس في ظلها بالأمان والحماية، على النحو المعرب عنه في القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥).

ويتمثل الجانب الآخر الذي نود تسليط الضوء عليه في أن القارة الأفريقية قد شهدت تطورات إيجابية فيما يتعلق بمختلف

البروتوكولات والقرارات التي اتخذت بشأن المرأة والسلام والأمن. ولكن يجب أن تواصل الحكومات التزامها بالمساواة بين الجنسين، وخاصة من خلال ضمان القيادة النسائية في عمليات وآليات السلام والأمن وبذل الجهود اللازمة لضمان تنفيذها، بوصف المرأة عاملا حافزا للنجاح في تحقيق أهداف خطة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأن تكون القارة خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠.

ونرى أن من شأن الاستثمار والتعاون المتعدد الأطراف في أفريقيا وبين بلدانها فضلا عن الاستثمار في التعليم وزيادة مشاركة المرأة والشباب في مختلف قطاعات المجتمع ومشاركة المجتمع المدني والتركيز على حقوق الإنسان، من بين جوانب أخرى، أن يمكن البلدان في جميع أنحاء القارة من الاستفادة من رأس المال البشري والموارد الطبيعية الهائلة، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتوق إليها.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية، بوصفها بلدا ذا إيمان راسخ بالشباب باعتبارهم عنصرا تحوليا في بناء مجتمعات سلمية وأكثر عدلا وشمولا، توصيات التقرير الرابع المقدم من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلقة بتنفيذ خريطة الطريق لإشراك الشباب من الجنسين في جميع مراحل دورة عمليات السلام في جميع أنحاء القارة. ونرحب أيضا بتعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالشباب والسلام والأمن.

تشمل المسائل الأخرى التي يجب أن نحللها التحديات الناجمة عن آثار تغير المناخ في القارة الأفريقية، ولا سيما في مجال الزراعة، التي تمثل الركيزة الاقتصادية لجزء كبير من السكان. وتشير التقديرات إلى أن جزءاً كبيراً من القارة سيزداد جدباً وسيتعرّض لزيادة في تقلب المناخ. وتعاني العديد من البلدان الأفريقية بالفعل من تلك الآثار نتيجة لقلّة الأمطار، وتدهور التربة، واستنفاد الموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة، على وجه الخصوص، إلى تزايد التصحّر في منطقة الساحل، الذي يمكن أن يؤدّي إلى مزيد من عدم الاستقرار الإقليمي وزيادة الهجرة شمالا إلى المنطقة المغاربية وأوروبا، في حين يمكن لزيادة سوء الأحوال الجوية في شرق أفريقيا وانخفاض كمية الأمطار في شمال أفريقيا أن تؤثر في السودان وتتسبب في نقص الأغذية في إثيوبيا والصومال، الأمر الذي قد يزيد من حدة التوترات في منطقة القرن الأفريقي. ومن المتوقع أن يكون لتغير المناخ أثر كبير على انتشار الأمراض، مما يسهم في تفاقم التوترات القائمة.

وكما نرى، فإن التهديدات الرئيسية التي تواجه القارة الأفريقية ليست منفردة وإنما مترابطة فيما بينها، بمعنى أن الجهد المشترك ضروري من أجل التصدي لها بفعالية من خلال استراتيجيات تسوية النزاعات والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية. وينبغي أن تحدد الحكومات والجماعات المسلحة التزاماتها وتركّز على التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها في تنفيذ اتفاقات السلام القائمة في بلدان مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، من بين أخرى، وأن تتخذ تدابير لتنفيذ تلك الاتفاقات.

ومن المهم أيضاً أن يدعم المجتمع الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أطر التعاون الدفاعي الإقليمي وأن تساعدها بغية تحقيق أهدافها العامة.

وأخيراً، تعيد الجمهورية الدومينيكية التأكيد على التزامها بتحقيق وصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك نقدم دعمنا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في جهودها الرامية إلى بلوغ قارة خالية من النزاعات. ومن مسؤولية المجتمع الدولي بأسره أن يكفل رفاهية مواطنيه ويضمن الأمن الجماعي على نحو مستدام.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ أولاً أن أرحّب بين ظهرانينا بحضور وزير الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية ووزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا.

وأودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن فرنسا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأن أثني على العمل

الممتاز الذي قامت به غينيا الاستوائية أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير تحت قيادة ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة التي تحظى بالتقدير بإجماع الآراء. كما أودّ أن أرحّب باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي قدمته غينيا الاستوائية باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، والذي شاركت فرنسا في تقديمه، وأن أشكر السيدة ديكارلو والسيد لعمامرة والسيد غوندن على إحاطاتهم الإعلامية النيرة بوجه خاص.

وترى فرنسا، أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تكتسي أهمية استراتيجية اليوم لمنع نشوب الأزمات في أفريقيا وحلّها. وفي رأينا أن تنمية تلك الشراكة هي أحد الدوافع الرئيسية لتوطيد وتعزيز تعددية الأطراف التي نتوق جميعاً لها، بحيث يكون دعم وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من الأولويات المتقدّمة لفرنسا.

إن قوة تلك الشراكة متينة بقدر ما هي واعدة. وقد كان العام الماضي دليلاً على النتائج الهامة التي تحققت بفضل المبادرات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – وهي مبادرات يقودها التعاون المثالي بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد.

وأودّ، دون أن أسهب في الكلام، أن أشير بصفة خاصة إلى التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتوقيع على اتفاق السلام في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والتقارب التاريخي الجاري في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية شهر حزيران/يونيه الماضي. وبطبيعة الحال، فإن هذه التطورات الإيجابية ينبغي ألا تُخفي حقيقة أن الأزمات وحالات النزاع لا تزال موجودة في القارة. وفي هذا السياق، وفي حين أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحمل أهمية استراتيجية لفرنسا، نشير أيضاً إلى زيادة عمليات السلام الأفريقية.

وتمشّياً مع قيل بالفعل، وخاصة من جانب السيد لعمامرة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية، فإننا نؤيّد تأييداً كاملاً مبادرة الاتحاد الأفريقي من أجل تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك المساهمات الإلزامية من الأمم المتحدة. وقد ذكر الرئيس إيمانويل ماكرون التزام فرنسا الراسخ في هذا المجال خلال المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة (انظر A/73/PV.6) وكذلك فإن عمليات السلام الأفريقية، كما يعلم المجلس، هي أولوية من أولويات الرئاسة الفرنسية الحالية لمجموعة السبعة.

إن عمليات السلام الأفريقية والرد العسكري على الأزمات في القارة ليست بطبيعة الحال إلا جزءاً من الحل. ولأردد ما قاله بالفعل العديد من المتكلمين، ولا سيما وزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا قبيل دقائق، فإننا نعتقد أن النهج الأوسع نطاقاً ضروري قبل الأزمات وبعدها. وهذا هو هدف مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وهي المبادرة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والتي نؤيدها تأييداً كاملاً. وهذا من المجالات الأخرى التي تكتسي فيها الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية أهمية كبرى بالنسبة لنا.

وفي مجال منع نشوب النزاعات، تحققت نتائج ملموسة، لا سيما في غامبيا، حيث مكّنت الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من منع تحوّل الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى نزاع، كان سكان البلد ليقعوا ضحايا له. وفي الآونة الأخيرة، اضطلع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، السيد لعمامرة، بعمل ناجح بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في منع حدوث أزمة كبرى أثناء تنظيم الانتخابات الرئاسية في مدغشقر.

وأخيراً، فقد اعتمد الاتحاد الأفريقي عدداً من الصكوك في السنوات الأخيرة، ولا سيما الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وفريق الحكماء، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي. وأود أن أؤكد مجدداً على أن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها ومشاركتها في العمليات السياسية هو عامل حاسم تماماً في تحقيق السلام الدائم – وهذا بالتأكيد أمر تكافح فرنسا من أجله.

وبشكل أعم، باتت الآن جميع الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات عناصرَ رئيسيةَ لمنع الأزمات في الأجل الطويل وتجنب تكرارها. وفي هذا الصدد، نرحّب بالجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية، ووضع هيكل الحوكمة الخاص بالاتحاد الأفريقي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والاستثمار في تعليم الأجيال الشابة، وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ – وندرك جميعاً التهديد بالغ الخطورة الذي يشكّله تغير المناخ على القارة.

وتؤيد فرنسا جميع تلك الأولويات.

وأخيرا، علينا ألا ننسى أهمية تعبئة الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في أفريقيا، الأمر الذي لا يزال يغذي النزاعات ويفاقم العنف المسلح، في حين يساعد الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على جميع الصكوك ذات الصلة والتنفيذ الكامل لها، والتي ينبغي أن تحظى بالأولوية.

وأود أن أختتم كلمتي بترديد كلمات ليوبولد سيدار سنغور، الذي ذكر أنه ليس هناك شيء من قبيل السلام المسلح، أو السلام في ظل القمع، أو الأخوة دون المساواة. وينبغي أن ترشدنا تلك العبارة في دعمنا القوي لشركائنا الأفارقة وأصدقائهم في تحقيق الهدف المتمثل في إنهاء الأزمات في قارتهم. ويمكن التعويل على التزام فرنسا الراسخ في هذا الصدد.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نرحب بكم اليوم، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن. ونود أن نشكر رئاسة غينيا الاستوائية، من حيث أداء مهامها خلال هذا الشهر، وعلى تنظيم جلسة اليوم بشأن موضوع ذي أهمية لعمل مجلس الأمن من الصعب أن نبالغ في تقدير أهميته. ونعرب عن الامتنان لمقدمي الإحاطات الإعلامية، السيدة روزماري ديكارلو، والسفير لعمامرة، والسيد غوندن، على المعلومات والتقييمات التي قدموها.

إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي اعتمدت قبل ست سنوات، تتوقف على تحقيق السلام في القارة الأفريقية بحلول ذلك التاريخ. ومن المشجع أن نرى عدم توقف قادة أفريقيا عند تحقيق ذلك الهدف النبيل بلا شك وإن كان طويل الأجل، بل التزموا ببذل كل جهد ممكن لوضع حد للنزاعات في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وغني عن القول إن هناك تشابك بين المشاكل المعقدة التي تتسبب في عدم استقرار على المدى الطويل في أفريقيا، وتعوق تحقيق تلك المهمة الطموحة. ويركز القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي اعتمد بمبادرة من غينيا الاستوائية، على العديد منها. ونعتقد أن الشيء الصحيح الذي ينبغي أن نقوم به في اجتماعنا اليوم هو التركيز على مناقشة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها لحل المشاكل التي تواجهها في مجال السلام والأمن والسبل التي قد تمكن المجتمع الدولي من مساعدتهم على القيام بذلك.

وعلى الرغم من أن المسائل الأفريقية لا تزال تحتل الجزء الأكبر من جدول أعمال مجلس الأمن، لا ينبغي لنا أن نغفل التقدم الكبير الذي أحرز في حل الأزمات المختلفة، ولا سيما خلال السنة الماضية. فقد تم التوصل إلى اتفاقات سلام هامة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبفضل الخطوات

الجريئة التي اتخذت من جانب قادة إثيوبيا، وإريتريا، والصومال، تحسنت الحالة في منطقة القرن الأفريقي، وأجرت عدد من البلدان الأفريقية انتخابات سلمية وديمقراطية، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا.

غير أن الحالة في العديد من البلدان الأفريقية لا تزال صعبة. ونشعر بالقلق البالغ إزاء بؤر التوتر في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، نرحب بالأنشطة التي تضطلع بها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة الاستفادة من الجهود الرامية إلى وقف تزايد الأنشطة الإرهابية في أفريقيا. فالإرهابيون يعودون إلى بلدان في المنطقة من سوريا، والعراق، وأفغانستان، وليبيا، التي أصبحت ملاذا للإرهابيين باختلاف أطيافها، بعد التدخل في عام ٢٠١١، وأصبحت تتجه بصورة متزايدة لأن تشكل قاعدة لأنشطتهم. وقد دعمنا رغبة الاتحاد الأفريقي في إبراز دوره في تسوية الحالة في ليبيا، بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر دولي مشترك مع الأمم المتحدة هنا بشأن المصالحة.

ونلاحظ تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية في إطار إنشاء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. إن الاتحاد الأفريقي يقوم حاليا بتعبئة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من إمكانات المنظمات دون الإقليمية والمساعي الحميدة التي يبذلها الزعماء الأفارقة البارزين. ونعرب عن تقديرنا الكبير لجهود الوساطة التي يبذلها السيد لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا، ونأمل أن نرى عملا مثمرا من مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

ونعتقد أن تقديم المساعدة الكافية من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي لإنهاء النزاعات في أفريقيا. وينبغي تقديم ذلك الدعم على أساس الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة واحترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. بيد أنه يجب أن يقوم الأفارقة أنفسهم بالدور القيادي في حل الأزمات، وفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونود الإشارة إلى أن المساعدة الروسية في كفالة الأمن والاستقرار في أفريقيا ما برحت تقدم بموافقة الحكومات الوطنية وعلى أساس مبادرات سلام إقليمية وقارية. وسنواصل برامجنا للتدريب الثنائي للأفراد العسكريين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، فضلا عن توجيهاتنا لحفظة السلام الأفارقة في المؤسسات الروسية المتخصصة بغية تمكين الدول الأفريقية من تشكيل قوات مكافحة الأزمات الخاصة بها.

ونرحب بالرغبة المتبادلة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل توسيع نطاق التعاون بين المنظمتين بشأن السلام والأمن، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر سنوي رفيع المستوى، وزيادة عدد البعثات المشتركة إلى مناطق النزاع. ونرى أن اهتمام مجلس الأمن المركز على المبادرات الأفريقية من أجل ضمان التمويل المستدام لعمليات حفظ السلام الأفريقية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي له ما يبرره. ونحيط علما بالتقدم المحرز في تجديد صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يؤكد على إصرار القادة الأفارقة على الاضطلاع بدورهم من دعم ميزانيات بعثات حفظ السلام.

وعلى نحو ما قال العديد من المتكلمين اليوم، فإن ضمان الاستقرار في أفريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر أهمية التي تواجه القارة. وتعد المسائل المتعلقة بالتغلب على تأخر التنمية الصناعية، وبناء هياكل أساسية عصرية، وإيجاد فرص عمل جديدة، بما في ذلك للشباب، مسائل ملحة بشكل خاص. وسيكون من الضروري التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للمشاكل المتصلة باللاجئين والمشردين داخليا، والهجرة غير المنظمة، والمجاعة، والفقر، والأوبئة. وكل

هذا يتطلب زيادة كفاءة الإدارة العامة وتدريب الموظفين من ذوي المؤهلات العليا في مختلف المجالات. وفي هذا الصدد، تعتزم روسيا مواصلة الإسهام في تدريب المتخصصين من البلدان الأفريقية من خلال توفير منح دراسية حكومية للتعليم في المؤسسات الروسية في مجالات الطب، والتعليم، والتكنولوجيا المتقدمة، والنقل، والجيولوجيا، ومجالات أخرى.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود الإشادة برئاسة غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت الرامية إلى إنهاء النزاعات في القارة الأفريقية. ويسرنا غاية السرور أن نراكم اليوم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، ونقدر عمل الدبلوماسيين من غينيا الاستوائية هنا. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والسيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع، والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات، على مداخلاتهم المفيدة للغاية.

ترى بولندا أن جعل أفريقيا خالية من النزاعات هدفا طموحا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ملكية أفريقية لزمام الأمور.

ونحن نعتبر أن مبادرة إسكات دوي المدافع وعقد مناقشة اليوم دليلا واضحا على هذه الملكية. ولا شك في أن أفريقيا تستحق تقديرا كبيرا على بذل جهود لإنهاء العنف الذي ابتليت به القارة. وخلال السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، تحمل الاتحاد الأفريقي مسؤوليات هامة واتسع نطاق دوره في تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء القارة.

ولكن لا يوجد شك في أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق هدف جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات. وتقوم الحاجة إلى التزام قوي بجعل السلام حقيقة واقعة لكل الشعوب وتخليص القارة من الحروب والنزاعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وأود التركيز على بعض العناصر الحاسمة التي تكتسي أهمية خاصة من وجهة نظرنا.

نعتقد أنه يتعين بذل جهود إضافية لمكافحة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطرق غير مشروعة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار في أفريقيا. فالانتشار غير المشروع للأسلحة يزعزع استقرار القارة ويؤثر سلبا على تنميتها. ولذلك، أود تشجيع الشركاء الأفارقة على التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة واحترام أحكامها، والأمم المتحدة على استعداد لتقديم خبرتها ومساعدتها في هذا المجال. ولا يمكننا التوقف عن التأكيد على أهمية جميع مستويات تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه العمل على الصعيد الوطني. كما أن النُهج الإقليمية والتفاعل على الصعيد الإقليمي يوفران المدخلات اللازمة لدعم تلك الصكوك.

ومن الأهمية بمكان بنفس القدر تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة للبلدان المتأثرة بالنزاعات في عمليات إصلاح قطاع الأمن، وكذلك في عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومن ثم، فإننا نشيد بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تقديم الدعم لهذه البلدان. ومن الأهمية القصوى بمكان تعزيز القدرات الأفريقية في مجالات الإنذار المبكر والوساطة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك فريق الحكماء، وكذلك اعتماد تدابير لبناء الثقة. ولا يزال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمرا بالغ الأهمية، وثمة أهمية بالغة أيضا لاستمرار دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى تزويد نفسه بالقدرات والإمكانات والأدوات والوسائل اللازمة للعمل الفعال.

إن النزاعات في أفريقيا معقدة، وكذلك أسبابها الجذرية. إذ يظل التفاوت الاجتماعي والسياسي والاقتصادي قائماً في أفريقيا، إلى جانب البطالة وغياب التعليم والضغط السكاني. وهناك أيضا نمط تاريخي للنزاع والمعارك من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية. ويجب معالجة كل هذه العناصر من أجل ضمان إحلال السلام الدائم في القارة. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية بذل جهود متضافرة وإمساك الحكومات الأفريقية والمجتمعات المحلية بزمام الأمور وتقديم دعم من قبل المجتمع الدولي.

ختاما، أود أن أؤكد على أهمية عنصر آخر أساسي لمنع نشوب النزاعات وإداراتها: الحكم الرشيد ومؤسسات الدولة الفاعلة. ويتعين على الحكومات الأفريقية مواصلة بناء مؤسسات تخضع للمساءلة وتتجاوب مع المواطنين وتعزز سيادة القانون وتكفل الاستقرار السياسي. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن السلام الدائم لن يكون ممكنا من دون ضمان الشمول ومشاركة النساء والشباب في عمليات السلام والحياة السياسية. ونعتقد اعتقادا قويا أن النساء والشباب الأفريقيين يمكن أن يضطلعوا بدور حيوي في جهود بناء السلام والمصالحة، وكذلك في بناء قدرة القارة على الصمود.

كما أننا نأخذ في الاعتبار أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات العنيفة وأنه من المهم إشراكهم في عمليات حل النزاع وبناء السلام. فهم قادرون على تقديم منظورهم الفريد وتقاسم معارفهم والإسهام في أنشطة بناء السلام من أجل كفالة بناء مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا، وكذلك تقديم إغاثة ومساعدة أكثر عدلا في حالات النزاع وتحقيق السلام طويل الأمد.

في الختام، أود أن أحيي مرة أخرى أفريقيا على التقدم المحرز حتى الآن في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ولكن من أجل إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتؤدي العلاقة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دورا هاما في هذا الصدد. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، أن بولندا ستواصل دعم رؤية الاتحاد الأفريقي للسلام والازدهار وكذلك لمنع نشوب النزاعات وحلها وصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع بوصفه خطوة هامة صوب بلوغ الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر رئاسة غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي الطموحة لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وعلى قيادتها الممتازة لأعمال المجلس.

كما أود أن أرحب بوجودكم بيننا، سيدي، وهو ما يدل على قيادة والتزام بلدكم بالجهود التي تبذلها دولنا لجعل الطموح الأفريقي النبيل في إسكات دوي المدافع في قارتنا بحلول عام ٢٠٢٠ حقيقة واقعة.

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لمقدمي الإحاطات الإعلامية على حكمة تحليلاتهم وتوصياتهم التي جاءت في الوقت المناسب. وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ ومعالي السيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للنزاعات. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، اللذين يُعرف عنهما جيدا التزامهما بمنع نشوب النزاعات وصون وتوطيد السلام والأمن في أفريقيا.

ترحب كوت ديفوار بالتقدم المذهل المحرز منذ اعتماد خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وترحب باتخاذ قرار اليوم ٢٤٥٧ (٢٠١٩)

الذي قدمته جمهورية غينيا الاستوائية باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وفقا للفقرة ٥ من بيان مجلس السلم والأمن المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ونهنئ زميلنا السفير أناتوليو ندونغ مبا وجميع أعضاء فريقه على عملهم الممتاز خلال شهر شباط/فبراير. ونحن مقتنعون بأن القرار يمثل خطوة هامة في عملية تولي الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية المسؤولية عن هذا المشروع الهام، وهو ما يتماشى تماما مع جهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن والتنمية.

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في القارة.

ومنذ ذلك الحين لم تدخر منظمة البلدان الأفريقية وسعا من أجل تحقيق حلم السلام في أفريقيا، ماضية بثبات في طريقها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما أوضحه السفير لعمامرة للتو.

واقتناعا من الاتحاد الأفريقي بأن الجهود المنسقة التي تبذلها جميع الجهات صاحبة المصلحة تشكل أفضل وسائل التنفيذ الفعال لهذا المشروع الهام، قام بلا كلل بحشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني الأفريقي، فضلا عن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفي الواقع، إن تنسيق استراتيجياتنا وتجميع مواردنا، أمر بالغ الأهمية، بل وشرط لا غنى عنه من أجل قيادة النضال بشكل فعال لمكافحة الطابع المتزايد والمتغير للنزاعات في أفريقيا، فضلا عن الانتشار المقلق للاتجار بالأسلحة.

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن ننكر أن تضافر الجهود التي نبذلها أمر أساسي من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا، ينبغي الإقرار أيضا بأن مهمة الدول الأعضاء أولا وقبل كل شيء هي مكافحة الخراب الذي تسببه الأسلحة من خلال الأطر القانونية والتنفيذية الوطنية. والواقع أن إسكات الأسلحة كوسيلة لمنع نشوب الصراعات يجب أن يكون المسؤولية الأساسية للدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء هذه المسؤولية الرئيسية قامت كوت ديفوار، التي عانت من آلام الصراع المسلح بعد الانتخابات، بتنفيذ الإطار القانوني الوطني ذي الصلة المنبثق عن اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وعلى الصعيد التنفيذي، نُفذت مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بشكل غير قانوني، مقترنة بالعملية التي قمنا بها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين، وإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، أنشأ بلدي سلطة معنية بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج هي مجلس الأمن الوطني لقيادة إصلاح القطاع الأمني، ولجنة وطنية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجرى تمويل عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، التي أنجزت في حزيران/يونيه بما نسبته ٧٢ في المائة من أموالنا، وأعقبها نزع سلاح المجتمعات المحلية وتنفيذ سياسة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهذا أمر ضروري لاستدامة المكاسب التي حققناها في ظل السلام والأمن والاستقرار.

وترى كوت ديفوار أن تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٢٠ يجب أيضا، أولا وقبل كل شيء أن يستند إلى التزامات سياسية ومالية قوية من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على الأجيال المقبلة من عبء الحروب والصراعات العنيفة. ولذلك، فمن المهم جدا الإصرار على الدور الحاسم الذي تقوم به الجماعات الاقتصادية الإقليمية، على

النحو المحدد في الفقرة ٤ من بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، أود أن أستشهد وأرحب بأمثلة التعاون الإيجابي بين لجان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعاهدة تجارة الأسلحة. فهذا التعاون يؤدي إلى تيسير تعزيز القدرات الوطنية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فضلا عن التبادل المنتظم للخبرات والممارسات الجيدة، الأمر الذي من شأنه تمكين الدول الأعضاء من إحراز تقدم ممتاز في مجال الرصد والتعقب وتأمين مخزونات الأسلحة والذخائر.

وتشدد كوت ديفوار أيضا على ضرورة مواصلة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين تقديم الدعم المتعدد الأوجه لتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية من أجل زيادة فعاليتها في مجال مكافحة انتشار الأسلحة، والتوعية، ونزع سلاح المجتمعات المحلية، جنبا إلى جنب منظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد يرحب بلدي بالجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، وفقا للإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن بين المؤسستين، للعمل من أجل منع نشوب النزاعات في أفريقيا.

إن التزامنا بإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ يجب أن يأخذ في الاعتبار أوجه الضعف الهيكلية، مثل الفقر والبطالة. ويجب أن تأخذ جهودنا المنسقة الشواغل الأمنية والإنمائية بعين الاعتبار، وأن توفر للشباب، على وجه الخصوص، بدائل للجريمة، والأنشطة المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة. ويجب أيضا أن ننظر في ضرورة زيادة إشراك المرأة في نهجنا تجاه مسائل الأمن والتنمية.

وفي الختام، أود أن أوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات الأسلحة – كتعبير عن استعداد الدول الأعضاء في المجلس للعمل من أجل إرساء السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وستؤدي كوت ديفوار دورها بالتأكيد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود مرة أخرى أن أرحب بوجودكم في القاعة، سيدي، وكذلك بوزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لكم على عقد هذه الجلسة الهامة جدا، كما نهنئكم ووفدكم على رعاية القرار الهام والتاريخي جدا ٢٤٥٧(٢٠١٩) الذي اعتمدناه للتو. وأعتقد أن هذا قرار هام لمجلس الأمن.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم. وقد قدمت لنا السيدة روزماري ديكارلو، كما قدم لنا السيد رمطان لعمامرة من الاتحاد الأفريقي، وبالطبع، السيد فيسو غودالي توقعا لمستقبل الحالة على الأرض، والذي لا بد لي من القول، بأنه كان واقعا تنويريا.

إن التزام البلدان الأفريقية بإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ مبادرة هامة حقا، لأن النزاعات المسلحة في أفريقيا، كانت باهظة التكلفة. فقد فقدت عشرات الآلاف من الأرواح؛ ويقدر أن ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يفقد سنويا؛ ونزح أكثر من ٥ ملايين شخص قسرا من بلدانهم الأصلية؛ كما خلف النزاع المسلح أيضا ملايين آخرين مشردين داخليا، وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

والآن، فإن أهمية هذه الجلسة تتجاوز تحقيق جعل أفريقيا منطقة سلام وخالية من النزاعات. فمن المهم أيضا تعزيز التنمية

المستدامة في المنطقة – لا هدف التنمية المستدامة ١٦,٤ بصفة خاصة، ولكن أهداف التنمية المستدامة برمتها. فبدون السلام لا يمكن تحقيق التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يستتب الأمن. ولذا فقد حان الوقت لأن تحدد البلدان الأفريقية هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات من خلال هذه المبادرة وخارطة طريقها. واسمحوا لي أن أشدد على بعض النقاط ذات الصلة في هذا الصدد.

أولا، إن مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر أمر ضروري، نظرا لأن الأسلحة غير المشروعة تسهم إسهاما كبيرا في تفاقم الصراعات. كما إن تعزيز القدرات في مجالات التشريعات الوطنية وإنفاذ القانون والقدرات القضائية أمر هام. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الإفريقية في هذا الصدد. وينبغي أيضا تحسين القدرة على حماية المخزونات الوطنية من الأسلحة. ويُعد التعاون داخل المنطقة أمرا بالغ الأهمية. ويلزم تعزيز الإدارة المشتركة للحدود، بما في ذلك من خلال التدابير الأمنية على الحدود، وتبادل المعلومات.

ثانيا، إن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أساسية أيضا. لقد غدت الأنشطة الإرهابية تشكل تهديدا أمنيا كبيرا في أفريقيا، وأدى ازدياد موجة الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء أفريقيا، من حيث العدد والتعقيد، إلى خسائر في الأرواح، وتقويض الحوكمة وبناء المؤسسات، وتمزيق نسيج المجتمع. وهذه الأنشطة الإرهابية كثيرا ما تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والموارد الطبيعية والقرصنة البحرية.

لذلك من المهم جدا مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القضاء على الأنشطة غير القانونية التي تسهم في تمويل الجماعات الإرهابية. وترحب إندونيسيا بالقيادة التي اتخذتها البلدان الأفريقية لكي تتصدر الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب. وتشكل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثالين جديرين بالثناء.

للإبقاء على هذه المبادرات، يقتضي الأمر تقديم الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك في مجال بناء القدرات والتمويل الذي يمكن التنبؤ به. ومن العوامل الهامة أيضا تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية لمنع نشوب الصراعات. وفيما يتعلق بتلك النقطة الفرعية، من المهم معالجة الأسباب الجذرية للصراع ودوافعه. في الواقع، ليست فقط المدافع التي تحتاج إلى إسكات. كما أن الفقر والفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي كلها تتطلب استجابة من أجل الحد من حدوث الصراعات ومنع العودة إلى العنف. ويجب تعزيز التماسك والإدماج الاجتماعيين. ولذلك تؤيد إندونيسيا تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، فضلا عن خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

من المهم أيضا بناء مجتمعات قادرة على الصمود، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والقضائية، وإشراك جميع القطاعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب. ونحن في إندونيسيا على استعداد للإسهام في ذلك الجهد، ويسرنا أن غالبية المستفيدين من تعاوننا فيما بين بلدان الجنوب ومن برامج التعاون الثلاثية هي البلدان الأفريقية. كما إننا نعزز باستمرار الروابط الاقتصادية، من بين أمور أخرى، من خلال المنتدى الإندونيسي – الإفريقي، والمنتدى الإندونيسي – الإفريقي للهياكل الأساسية، فضلا عن المنتديات الأخرى ذات الصلة. إن علاقاتنا مع أفريقيا قديمة وتمتد لقرون. وتشاركنا أيضا مع أفريقيا من خلال مؤتمر باندونغ الآسيوي – الأفريقي الذي انعقد في عام ١٩٥٥، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل.

أخيرا، أود أن أشيد بعقد هذا الاجتماع في إطار بند جدول الأعمال ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين“. والواقع أن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حاسم لضمان نجاح مبادرة إسكات المدافع في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠. ما فتئ

وفدي يذكر على الدوام حقيقة أن أفريقيا تعرف ما هو الأفضل لأفريقيا. ويمكن لإندونيسيا أن تكون ذات صلة بهذا النهج. أما في منطقتنا، فقد تمكنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من تحويل منطقة كانت في السابق عُرضة للصراع إلى منطقة سلم وتقدم.

في حين أن عملية إسكات البنادق في أفريقيا ليست مهمة سهلة، لكنها ليست مستحيلة. إذ أنها في متناول أيدينا ما دامت جميع الأطراف المعنية تعمل على رص صفوفها لدعم المبادرة وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لاتخاذ الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ولذلك، ندعو إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال الاستراتيجية والحوار، وتبادل الآراء، وبناء القدرات، والتحليل، للمساهمة في مبادرة إسكات دوي المدافع.

أود أن اختتم كلمتي بأن أشدد بأنه يتعين علينا أن نهدف إلى بلوغ أعلى مستوى. ولئن كان إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠ هدف نبيل وأساسي، لكن تجب متابعته باتخاذ خطوات عملية وقابلة للقياس. وينبغي لنا أن نهدف إلى التخلص من البنادق وليس فقط تكميمها كيلا تُسمع قعقعة البنادق. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يشاركوا في هذه المبادرة الهامة، لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. أريد أن اشدد فقط على ما ذكره السيد فاسو غوندن ومؤداه أن أفريقيا لا تنتج بنادق، إنما تأتي البنادق من الخارج. لذلك، هذه ليست مشكلة أفريقية فحسب؛ بل إنها مشكلة بالنسبة لنا جميعا. أود أن اختتم بياني باقتباس قول مأثور من أوغندا: ”عندما يعم السلام في البلاد، لا يحتاج الرئيس إلى دروع“. وعلى نفس المنوال، إذا كان هناك سلام وتنمية في أفريقيا، ستظل البنادق صامتة إلى الأبد.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وأشكر السيد لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ والسيد غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

إن المبتغى من مناقشة اليوم والتصويت على القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي يؤيد مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات دوي المدافع بحلول العام ٢٠٢٠، هو النهوض بهدف إنشاء قارة أفريقية خالية من الصراعات. وكما ذكرنا من قبل، فإن هدف أفريقيا الخالية من الصراعات طموح وجدير بالثناء، ولكن لن يكون من اليسير تنفيذه. ومع ذلك، فإن القرار والتجمعات، مثل المناقشة المفتوحة التي جرت اليوم، تبرهن على استعداد الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، وكذلك المجتمع الدولي الأوسع، للصمود أمام هذا التحدي.

إن العوامل التي تسهم في العنف في أفريقيا معقدة. فسوء الإدارة والفساد والتخلف تؤدي إلى ضرب من الهشاشة يغذي دورات الصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن سوء إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن يسهم في المشكلة. وينبغي أن تؤدي الإدارة السليمة لثروات الموارد الطبيعية إلى تحقيق الرخاء والتنمية الاجتماعية؛ ولكن ثروة الموارد الطبيعية في العديد من البلدان لا تُسخر إلى تحسين سُبل عيش المواطنين بل تغذي الفساد والعنف والصراع.

كما لاحظ أيضا معظم المتكلمين الآخرين، فإن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها واستخدامها كلها عوامل ما فتئت المحرك الرئيسي للصراع في أفريقيا ومسؤولة عن أغلبية الوفيات في الصراعات. وتُكتسب الأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة بوسائل مختلفة، بما في ذلك عن طريق تسريبها من المخزونات الوطنية، وشن الهجمات على المواقع العسكرية، والاتجار والبيع بواسطة الشبكات الراغبة في بيع الأسلحة للجهات الفاعلة من غير الدول. وكثيرا ما تنتهك هذه الأنشطة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، أو تخالف

نظم جزاءات الأمم المتحدة. كمذلك فإن المسؤولين الفاسدين الذين يغضون النظر عن سرقة مخزونات الأسلحة غير المأمون حفظها إنما يسهلون تهريب الأسلحة.

إن ضعف نظم العدالة الجنائية، وضعف الرقابة الحدودية والبحرية، وعدم كفاية الأمن المادي، وسوء إدارة المخزونات تؤدي إلى تفاقم المشكلة. وما سردته سوى عدد ضئيل من العوامل العديدة التي تنشر الصراع في أفريقيا اليوم. ويجب علينا اليوم أن نسأل أنفسنا عن الإجراءات التي يمكن أن نتخذها لمكافحة دوافع العنف هذه.

أولا، يمكننا تعزيز الآليات القائمة لاستباق اندلا ع الصراع، مهما كان السبب، ودعم جهود الوساطة والوقاية. إن تمكين نظام الإنذار المبكر القاري من خلال إعطاء وزن سياسي إضافي لنتائجه التحليلية وتأييد الاستجابات الدبلوماسية التي تتصدى للأزمات المحتملة في مهدها، هما مرحلتان في غاية الأهمية. وغالبا ما يكون من الصعب، من الناحية السياسية، القيام بعمل ما نتيجة نظم الإنذار ولكنه يمكن أن يكون عنصرا رئيسيا للحد من احتمالات العنف.

ثانيا، يمكن للدول أن تشارك على الصعيد الثنائي مع البلدان في جميع أرجاء القارة للتصدي لمسألة تحديد الأسلحة في أفريقيا. وتساعد الولايات المتحدة كينيا وتنزانيا ورواندا وأوغندا على الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول نيروبي. وفي الصومال، تعزز برامج الولايات المتحدة أمن مخزونات حكومة الصومال الاتحادية من شن هجمات حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. وعملت الولايات المتحدة أيضا على تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدمير الكميات المفرطة من الأسلحة والذخائر غير المأمونة، بتحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات لدى الجيش الكونغولي والشرطة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تمول الولايات المتحدة برنامجا للتجارة المسؤولة في المعادن بملايين الدولارات يهدف إلى قطع الصلة بين الصراع وتجارة المعادن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كذلك أيدت الولايات المتحدة باستمرار العديد من أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتتضمن الخطة أهدافا هامة مثل تحسين فرص الحصول على التعليم وجودته، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وحماية البيئة، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الصياغة الملزمة بتخفيض الواردات الغذائية، والتي يمكن أن يكون لها إثر سلبي على الأمن الغذائي وقد لا تتسق مع التزامات التجارة للأعضاء الأفارقة في منظمة التجارة العالمية. ونأمل في إجراء مزيد من المناقشات مع الاتحاد الأفريقي حيال هذه المسألة.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل البحث عن سبُل لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وفرادى الدول الأفريقية لمنع الأزمات والتخفيف من حدتها وحل الصراعات، ومنع وقوع الفظائع الجماعية، وتشريد السكان. إن توفر القيادة الأفريقية القوية والالتزام بمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف ييسرا لذلك التعاون. وقرار اليوم مثال جيد على هذا النوع من الشراكة.

أخيرا وربما الأهم من ذلك كله، يمكننا أن نتوقع من الحكومات في أفريقيا أن تحاسب بعضها البعض على توفير الأمن لجميع مواطنيها، بصرف النظر عن العرقية والأثنية، وبطريقة تحترم حقوق الإنسان وتقدرها. فالمجتمعات التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها تكون أكثر مرونة. وتعترف الولايات المتحدة أيضا بدور تمكين المرأة وقيادتها في منع نشوب الصراعات. ومن المقلق بشكل خاص قيام قوات أمن الدولة المسلحة بقمع المواطنين وإساءة معاملتهم، كما رأينا مؤخرا في بلدان مثل زمبابوي، حيث كانت قوات أمن الدولة في وقت سابق من هذا العام مسؤولة عن ١٣ حالة وفاة على الأقل، ونحو ٦٠٠ شخص من ضحايا العنف والتعذيب، وعلى الأقل ٦٠٠ حالة اعتقال اعتباطية.

ونهيب بالحكومات، بما فيها حكومة زمبابوي، أن تحاسب قوات أمن الدولة التي تسيء استخدام مواقعها لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات.

مما يثير القلق أيضا الأزمة المتصاعدة في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون. ونحث كلا الجانبين في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون على نبذ المزيد من العنف، والسماح للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية بالوصول إلى من بحاجة إلى خدماتهم من دون أي قيود. وندعو إلى إجراء حوار تصالحي فوري، وواسع النطاق بين حكومة الكاميرون والانفصاليين في الشمال الغربي وجنوب غرب ريجو، وبدون أي شروط مسبقة.

وفي السودان، أعلن الرئيس عمر البشير حالة الطوارئ لمدة سنة كاملة وحل الحكومات على المستوى الوطني والولايات في مواجهة الاحتجاجات الداعية إلى استبعاده من منصبه نتيجة أشهر من الأزمة الاقتصادية والسياسية. وفي الوقت نفسه، فإن الأساليب القمعية لقوات الأمن السودانية، بما في ذلك استخدام النيران الحية والاحتجاز التعسفي والتعذيب، قد تؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار في السودان. وهناك حاجة ملحة إلى تحقيق إصلاح سياسي واقتصادي في السودان يشمل الجميع دون استثناء ويتناول المظالم المشروعة التي أعرب عنها المحتجون.

تدرك الولايات المتحدة أن الاستقرار الدائم والازدهار والاستقلال والأمن في القارة الأفريقية يصب في المصالح الوطنية للولايات المتحدة والبلدان الممثلة في هذه القاعة وفي جميع أنحاء العالم. وسنظل شريكا وثيقا للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بمعالجة الأسباب الكامنة للنزاعات. ونتطلع، بالدعم الجماعي من مجلس الأمن، إلى مواصلة العمل معا من أجل إسكات دوي المدافع وإنهاء النزاعات في القارة الأفريقية.

السيد نكوسي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنقل إليكم اعتذار شقيقتنا العزيزة السيدة ليندیوي سيسولو التي لم تتمكن، للأسف، بسبب ارتباطات ملحة أخرى، من الانضمام إلى مناقشة اليوم المميزة. ويود وفد بلدي أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديره العميق للرئاسة الدورية لجمهورية غينيا الاستوائية الشقيقة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وعزيزنا السفير رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ ومواطننا السيد غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة للغاية هذا الصباح.

تأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب لأنها تلي مباشرة الاختتام الناجح للدورة العادية الثانية والثلاثين لجمعية رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا، حيث نظر الاتحاد الأفريقي في مسائل ذات أهمية قصوى للقارة، بما في ذلك فيما يتعلق بتطلعات الاتحاد الأفريقي الواردة في خطته لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

وقد دأبت الأمم المتحدة منذ إنشائها على التنويه بالمساهمات القيمة التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السلم والأمن. ويؤكد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وقد أسفر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مر السنين عن تحقيق نتائج ملموسة، كما لوحظ، على سبيل المثال في القارة الأفريقية، من خلال نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور .

وترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز على مدى السنين في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك

اتخاذ القرارين التاريخيين ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، من بين أمور أخرى. والواقع أن هذا التعاون استراتيجي لتعزيز مبدأ الميزة النسبية والتكامل وتقاسم الأعباء. ولذلك، يتحتم على الأمم المتحدة أن تواصل العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية من أجل تحقيق السلام المستدام في القارة الأفريقية.

وقد دأبت جنوب أفريقيا على التأكيد على أنها ترى أن استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة يوفر أكثر السبل الموثوقة والمستدامة والتي يمكن التنبؤ بها لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ومن دواعي السرور حقا الجلوس هنا والاستماع إلى ممثل الجمهورية الفرنسية وهو يشير إلى أن فرنسا تؤيد الفكرة القائلة بأنه يتعين دعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام من المساهمات العادية للأمم المتحدة. وسنعمل مع الجمهورية الفرنسية والوفود الأخرى لضمان تحقيق ذلك الهدف.

وقد ظل التمويل الموثوق والمستدام للاتحاد الأفريقي تحديا مستمرا للاتحاد على مدى العقدين الماضيين، إذ تم الإفراط في الاعتماد على التمويل المقدم من الجهات المانحة الدولية. وأدى ذلك إلى اضطلاع أفريقيا بدور ثانوي في عملية صنع القرارات، ولا سيما في مجال السلام والأمن. وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي صندوق السلام بهدف معالجة تلك المشكلة التاريخية، وفي إطار الإصلاحات المؤسسية التي أقرها الاتحاد الأفريقي مؤخرا، والتي تهدف إلى كفالة أن تحقق القارة المزيد من الاستقلال الذاتي، وتولي زمام الأمور، والاعتماد على الذات في مواجهة تحدياتها في مجال السلام والأمن والتنمية. ويتمحور صندوق السلام حول ثلاثة مجالات مواضيعية تشمل الوساطة والدبلوماسية الوقائية، والقدرات المؤسسية، وعمليات دعم السلام.

وفي الدورة الثانية والثلاثين لجمعية رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي التي عقدت مؤخرا، لوحظ أنه منذ العام ٢٠١٧، أسهمت ٥٠ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في صندوق السلام على أساس جدول الأنصبة المقررة الحالي، وأن المبلغ الإجمالي للتبرعات قد بلغ ٨٩ مليون دولار. وفي الواقع أن هذا يدل على التزام رفيع المستوى من جانب الاتحاد الأفريقي بتفعيل صندوق السلام بشكل كامل.

وعموما، فقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في إرساء السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، مما أسفر عن تحقيق فوائد سلام إيجابية، ونمو اقتصادي قوي ومستدام، ونتائج إنمائية إيجابية للعديد من البلدان الأفريقية. كما ذكر ولاحظ العديد من الممثلين الذين تكلموا قبلي، فقد شهدنا عملية كبيرة انتقال سلمي كبيرة للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشهدنا كذلك مؤخرا انتخابات سلمية في مدغشقر. علاوة على ذلك، شهدنا إنجازا تاريخيا في منطقة القرن الأفريقي تمثل في التقارب بين إثيوبيا وإريتريا والآن بين إريتريا وجيبوتي. وشهدنا أيضا إبرام اتفاقات سلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان. غير أن جيوب النزاع وعدم الاستقرار في عدد من البلدان تهدد بتقويض المكاسب الإيجابية التي تحققت، مما قد يؤدي إلى خطر العودة إلى النزاعات في البلدان التي خرجت منها.

ومن خلال الإعلان الرسمي الصادر عام ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي، جدد القادة الأفارقة تصميمهم على التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه القارة والتزامهم بذلك، من خلال اعتماد خارطة طريق رئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، في إطار المشاريع والبرامج الرائدة في خطة عام ٢٠٦٣. وقد قطعت القارة، منذ اعتماد خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، خطوات كبيرة نحو الحد من النزاعات العنيفة والمسلحة، كما ذُكر بالفعل. ونهج جنوب أفريقيا إزاء السلام والأمن والتنمية المستدامة يتماشى بشكل كبير مع الأهداف الطموحة التي اعتمدتها جمعية الاتحاد الأفريقي.

وتدل خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي على التصميم القوي للقادة الأفارقة على كفالة الملكية القارية والحلول المستدامة للتحديات التي تواجهها أفريقيا. ولذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أنه يتحتم علينا أن نسرع الجهود الرامية إلى تعزيز الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وتمكينه.

يرى وفد بلدي أن منظومة السلم والأمن الأفريقية، ينبغي أن تشكل الإطار المركزي الذي يتعين من خلاله تفعيل الفصل الثامن فيما يخص عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مسألتي السلام والأمن. ويجب علينا جميعا، بما في ذلك مجلس الأمن، أن نحشد جهودنا في اتجاه التنفيذ الفعال للركائز التي تتناول منع نشوب النزاعات والأزمات وإدارة النزاعات، والتعمير في مرحلة ما بعد النزاع، وتحقيق التنمية وقضايا الأمن الاستراتيجي.

ووفد بلدي على ثقة من أن خارطة الطريق الرئيسية، فضلا عن آلية الرصد والتقييم التابعة لها، ستساعداننا للغاية على تحقيق هدفنا المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات. وينبغي اعتماد نهج متعدد الأبعاد يساعد على نقل أفريقيا إلى حقبة السلام. وينبغي أن يشمل هذا النهج، في جملة أمور، تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمرونة، وتعزيز الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وترسيخهما.

ولا يقتصر نطاق التحديات وحجمها على توافر الموارد الهامة وتخصيصها فحسب، بل يتطلب أيضاً إقامة شراكات قوية ومستدامة وحيوية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية. ويتطلب التنفيذ الفعال لخارطة الطريق، وجود بنية إقليمية وقارية قوية تكون فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية فعالة في النهوض بسعينا إلى تأسيس قارة إفريقية موحدة ومزدهرة ومتكاملة خالية من النزاعات والتخلف. وتدعم جنوب أفريقيا التعاون الدائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا المجال، من خلال جهود إطار إعادة الإعمار والتنمية التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

في الختام، تكرر جنوب أفريقيا اعتقادها بأن أفريقيا خالية من الحرب والنزاعات وفي سلام مع نفسها، هو أمر بالغ الأهمية للجهود القارية للنهوض بتحقيق كل من خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. ولذلك نشجع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل أوسع نطاقا على دعم قارتنا لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية الحيوية.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ تقديره لوفد غينيا الاستوائية على قيادته الملهمة التي أسفرت عن اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا. ونعتقد أن اعتماد المجلس لهذا القرار، يمثل خطوة أخرى إلى الأمام ينبغي أن تدفعنا قدما في اتجاه ضمان أن تعيش أفريقيا في سلام مع نفسها. ولا يمكن وقف الزخم المتولد عن مبادرة إسكات دوي المدافع.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وهم السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد العمامرة، الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ والسيد فاسو غوندن، على وجهات نظرهم القيمة. وترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بمبادرة غينيا الاستوائية لتحديد موعد لإجراء مناقشة رفيعة المستوى بشأن هذه المسألة الهامة.

لقد صُدمت بشكل خاص من إحاطة السيد غوندن المحفزة للتفكير. وأتفق معه بشدة على أننا جميعا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة مسائل الحكم الرشيد والأسباب الهيكلية الأخرى للنزاعات، إذا أردنا تحويل هذا الطموح إلى حقيقة. وقد أدهشتني تعليقات زميلي من الولايات المتحدة، التي ركزت على عدد من المسائل الخاصة بكل بلد. كما أتفق معه على

أننا نحتاج إلى إعطاء الأولوية للقضايا الخاصة بكل بلد، سواء كان زيمبابوي أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان أو الكاميرون، إذا أردنا أن نتحرك في اتجاه تحقيق هذا الهدف الطموح.

وتعتقد المملكة المتحدة أنه من الأهمية بمكان أن نترجم الهدف النبيل المتمثل في إسكات دوي المدافع إلى مبادرات ملموسة من شأنها إحداث تغيير ملموس في حياة الناس العاديين في جميع أنحاء أفريقيا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أبرز أربع أولويات للمتابعة.

تتجلى الأولى في إقامة شراكات قوية وفعالة، ضرورية للغاية لضمان أن يكون مجموع جهودنا أكبر من أجزائها. إن المملكة المتحدة ملتزمة بشراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي لدعم إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية. وبذلك، سنستمر في اتباع نهج شامل، مع الاعتراف بأن هناك رابطاً متعاضد اً بين الأمن والازدهار. وسنواصل أيضا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز وتعميق الشراكة بين المجلس والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

وكما يحدد الأمين العام في برنامجه المستدام للسلام، تتطلب آليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات تعاونا وثيقا بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويمكننا معا، بل ويجب علينا معا استكشاف الآفاق للتعرف على علامات النزاعات والأزمات الناشئة في أفريقيا، وتبادل وجهات نظرنا وتحليلنا، ويجب أن نتعاون لاتخاذ إجراءات حقيقية في مرحلة مبكرة كلما أتيحت لنا الفرصة لتهدئة أعمال العنف وتقديم الحلول السياسية.

ثانيا، وقد أشار عدد من أعضاء المجلس إلى ذلك اليوم، يتعين علينا أن نقدم دعمنا الكامل للدبلوماسية الوقائية الفعالة والمساعي الحميدة والوساطة كعناصر لا غنى عنها في الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار. وقد ثبتت قيمة هذا العمل في السياق الأفريقي، على سبيل المثال في الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإتاحة الانتقال السلمي للسلطة في غامبيا في عام ٢٠١٧، أو بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل إحياء عملية السلام في جنوب السودان. وهذا هو سبب إقامة المملكة المتحدة، شراكة مع الاتحاد الأفريقي لدعم تطوير قدرات الإنذار المبكر القاري من أجل تعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية.

ثالثا، مثلما أبرز ممثلا ألمانيا وبولندا بالفعل اليوم، وكما تقر بذلك، مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ بحق، فإن تعزيز مشاركة المرأة هو عنصر حيوي آخر في مجال الوقاية الفعالة في منع نشوب النزاعات وحلها. وينعكس ذلك في خطة العمل الوطنية الحالية للمملكة المتحدة بشأن المرأة والسلم والأمن، والتي تشمل التزاما بدعم تنفيذ خطط العمل الوطنية في مجموعة من البلدان الشريكة، بما في ذلك نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. كما أن المملكة المتحدة عضو فخور في مجموعة أصدقاء النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa)، التي تدعم مبادرة (FemWise-Africa) التابعة للاتحاد الأفريقي لتعزيز شبكة النساء الأفريقيات المشتركات في منع نشوب النزاعات والوساطة. كما نولي أهمية كبيرة لدور مبادرات المجتمع المدني والمجتمع المحلي للنهوض بمشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام. ويبرز مثال الحائزة على جائزة نوبل للسلام ليماه غبوي وزميلاتها من الناشطات أنه عندما تقوم النساء بحملة من أجل إحلال السلام على المستوى الشعبي، فإن نشاطهن يمكن أن يكون له تأثير محفز حقاً.

أخيرا، وكما ذكر العديد من المتكلمين الآخرين هذا الصباح، ينبغي استكمال جهود صنع السلام وبنائه من خلال اتباع نهج قوي لمكافحة انتشار الأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وللأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دور تؤديه في ضمان الدفاع والأمن المشروعين، لكن إساءة استخدامها تكلف مئات الآلاف من الأرواح كل عام،

وتقوض الأمن والتنمية، وتغذي النزاعات والجريمة والإرهاب. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون الأداء الفعال لمؤسسات السلام والأمن على المستوى الوطني، ولكن ذلك، يعتمد أيضا على التعاون القوي عبر الحدود والتعاون الإقليمي. وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي بشأن تحسين إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر في أفريقيا. وينبغي أن يدعم ذلك ويستكمل العمل الحالي من خلال الأمم المتحدة، فضلا عن معاهدات واتفاقيات ونظم مراقبة الأسلحة الأخرى، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة. ونحث جميع الدول في المنطقة التي ليست بعد أطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة بتحديد الأسلحة على أن تفعل ذلك، مما يدل على التزامها بمكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة.

وستظل المملكة المتحدة مؤيدا قويا للمبادرات الأفريقية من أجل تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ونتطلع إلى أن نسمع من الدول الأعضاء الأخرى في سياق مناقشة اليوم عن الجهود الجارية لتحقيق تقدم في إطار خريطة الطريق من أجل إسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، نشكر غينيا الاستوائية على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة. وكذلك نشكر وكيلة الأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، والمؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات على إحاطاتهم المتبصرة صباح هذا اليوم.

تشكل مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ فرصة ممتازة للتفكير في تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود أن أركز اليوم، على رسائل رئيسية ثلاث.

أولا، ترحب بلجيكا بهذه المبادرة الهامة. فهي تبرهن، مرة أخرى، على أهمية القيادة والملكية الأفريقية بشأن قضايا السلام والأمن في القارة. وهي تبين كذلك مدى قوة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نحن نتشاطر نفس التحديات وعلينا واجب جماعي بتقديم الردود.

ثانيا، يجب علينا بكل تأكيد أن نواصل التفكير مليا في هذه المسألة، ولكن يجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نتخذ إجراء في الميدان. ويذكرنا طموح المبادرة الرامية إلى إسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ بحجم التحديات على الأرض. فيجب علينا أن نضاعف جهودنا، على الصعيد الدولي، لتحسين تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وأن نمنع ونكافح الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى تحسين التنسيق بين مختلف الأنظمة والآليات الإقليمية والدولية لتحديد الأسلحة. وفي الوقت نفسه يجب علينا كذلك أن نكفل، على الصعيد الوطني، التصديق على الصكوك القائمة وتنفيذها، مثل معاهدة تجارة الأسلحة.

وأخيرا، بالنسبة لبلجيكا، وللعديد من الزملاء الذين سبقوني في أخذ الكلمة، من الضروري اتباع نهج كلي تجاه هذه المبادرة. فهذه المبادرة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى جعل القارة الأفريقية قارة خالية من النزاعات المسلحة. ولكنها كذلك تجعل من الممكن تعميق التفكير بشأن تنمية القارة وبشأن تحقيق المزيد من التكامل فيها. ويجب أن تولي هذه المبادرة الاهتمام، في هذا السياق، للجذور العميقة للنزاعات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مرتبطة بانتهاك حقوق الإنسان.

وإذ أن التحديات السياسية، بما في ذلك أهمية الحكم الرشيد والمشاركة والإدماج تحديات معروفة جيدا، فإن التحديات الاقتصادية معروفة بقدر أقل. وتدعو بلجيكا، في هذا السياق، إلى إيلاء اهتمام خاص لمشكلة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها والتجارة غير المشروعة فيها، وبخاصة المعادن المؤججة للنزاعات، مثل المعادن الثلاثة – وهي القصدير والتنتالوم والتنغستن – والذهب والماس والفحم والأحياء البرية.

فقد أسهمت هذه في نشوب العديد من النزاعات المسلحة وفي اشتدادها واستمرارها. ولذلك فإننا نشجع على الإدارة المنظمة والشفافة والمستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال تشجيع الممارسات المسؤولة عبر سلسلة الإمداد.

وكذلك يجب أن تعترف هذه المبادرة بالدور الحاسم للنساء والشباب. إن بلجيكا تولي أهمية خاصة لتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى العدالة في حالات النزاع أو حالات ما بعد النزاع، فضلا عن كفالة التعويض الكافي للضحايا. ويجب علينا كذلك أن نسلم بالدور المهم والإيجابي للشباب في منع نشوب النزاعات وحلها في حالات ما بعد النزاع.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر غينيا الاستوائية على عقد جلسة اليوم، وأعرب عن امتناننا للسيدة روزماري ديكارلو، والسيد رمطان لعمامرة والسيد فاسو غوندن على إحاطاتهم. وكذلك نرحب بوزير خارجية غينيا الاستوائية في هذه المناقشة الهامة، التي نقر فيها بأهمية ودلالة مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ونرحب أيضا بالقرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) وبالدور الذي قامت به غينيا الاستوائية في اعتماده الهام.

إننا نعتقد أن هذا الجهد المشترك من قبل البلدان الأفريقية يشكل دليلا على التزام وإرادة ومسؤولية ووحدة الشعوب والقادة الأفارقة حول الهدف الطموح المتمثل في بناء قارة خالية من النزاعات كأساس ضروري للتنمية. إننا ندعم هذه المبادرة التي تسعى، تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى بناء قارة مستقرة يسودها السلام والازدهار. وندرك، بصفة خاصة في هذا السياق، أهمية الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي نلتزم في إطاره بالنهوض بسيادة القانون وتعزيز المؤسسات بهدف تحقيق مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

ونرى أن من الإيجابي أنه يمكن تشاطر التقدم المحرز في العديد من البلدان في هذه المنطقة من خلال الممارسات الجيدة والدروس المستفادة مع الذين ما زالوا يواجهون تحديات وتهديدات تسببها أو تفاقمها أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والقتال من أجل السيطرة غير المشروعة على الموارد الطبيعية والعنف بين الجماعات الإثنية والوجود المحدود للدولة. ونود أن نشدد بشكل خاص، في هذا الصدد، على أهمية القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تساهم مساهمة كبيرة في تفاقم انعدام الأمن والعنف في مختلف أجزاء أفريقيا. والتعاون الإقليمي والتعاون بين الدول المتجاورة أساسي لتعزيز العمل الاستخباراتي ومراقبة الحدود اللازمين لمواجهة هذه الآفة. إننا نشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للصكوك الدولية القائمة في هذا المجال، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

بالإضافة إلى ذلك من الضروري – ومن أجل تحقيق منطقة خالية من النزاعات – معالجة أسبابها الجذرية، بما فيها الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ وضعف المؤسسات، وتطبيق نهج متعدد الأبعاد يعطي الأفضلية لتعزيز القدرات والمؤسسات المنشأة لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة. ومن المهم، في هذا الصدد، تعزيز التعليم وإيجاد فرص العمل للنساء والشباب والأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الحيوي التنفيذ المتزامن منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا، علاوة على خريطة الطريق لإسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠.

ويجب التشديد على أنه يجب أن تحظى هذه المبادرة بدعم المجتمع الدولي ككل. وسيكون من الضروري العمل على زيادة التعاون والتآزر بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة،

ولا سيما العمل المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وخاصة في عمليات بناء السلام، بالإضافة إلى سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

وكما ذكر الأمين العام عندما شارك في الدورة العادية الأخيرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، فإن العلاقة بين تلك المنظمة والأمم المتحدة، في حين أنه تم تعزيزها بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، فإنها قادرة على توليد تحالف أوثق وأكثر فعالية. ويشكل القرار الذي اتخذناه للتو دلالة على التزام مجلس الأمن الراسخ بهذا الهدف.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بمعالي السيد سيميون أويونو إيسونو أنغي، وزير خارجية غينيا الاستوائية، الذي يترأس جلسة اليوم. وكذلك أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لعمامرة والسيد غوندن على إحاطاتهم.

وبوصفها موطنا لأكبر عدد من البلدان النامية، فأفريقيا هي القارة الأكثر دينامية ولديها أكبر إمكانات إنمائية في العالم اليوم. ويكتسي تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا أهمية بالغة للأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم.

وخلال السنوات القليلة الماضية عكف الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية على تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ ومبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ مبادرة، في الوقت نفسه الذي شهدت فيه حالة السلام والأمن في القارة استقرارا مطردا. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني والثلاثين الذي عقد مؤخرا، اعتمد عدد من القرارات في مجالات من قبيل إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية وتعزيز صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، ما يدل بوضوح تام على عزم الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية على العمل معا من أجل التمكين الذاتي لحل المسائل الأفريقية من خلال عمليات تقودها أفريقيا. وتحيي الصين تلك الجهود.

ومع ذلك، لا تزال الحالة هشة في بعض المناطق في أفريقيا حيث يستمر تداخل التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية إلى جانب المسائل الرئيسية الأخرى مثل التوترات الطائفية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وأزمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني آليات الأمن الجماعي الإقليمي من نقص التمويل وتواجه قيودا أخرى. وتلك هي التحديات المستمرة التي تواجه تحقيق هدف إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وفي ذلك السياق، تود الصين أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية:

أولا، يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد شهدت السنوات الأخيرة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدةعقب التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، والتعاون المكثف في التصدي المشترك لمسائل السلام والتنمية الإقليميين. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قوتها تماما، فضلا عن تقديم مزيد من المساعدة إلى أفريقيا. وانطلاقا من إطار العمل المشترك، ينبغي للمنظمتين أن تتعاونا على نحو أوثق في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات سعيا إلى تحقيق السلام الدائم عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، من بين أمور أخرى.

ويجب على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يعززا الاتصال والتنسيق بينهما. واتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا، الذي ترحب به الصين. ومن شأن هذا القرار أن يمكن الأمم المتحدة من تقديم دعم أكبر لمبادرة الاتحاد الأفريقي إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ وتعزيز الصلة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار مساعيهما المشتركة.

ثانيا، ولأجل مواصلة دعم بناء قدرات أفريقيا في مجالي السلام والأمن، أصبحت عمليات السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أداة حاسمة في التصدي للأزمات في القارة ومكملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جوانب هامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الفعالة للاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتمكينها من تعزيز مهمتها وقدراتها في مجالات التخطيط والإدارة في ما تبذله من مساع حميدة ومهامها في مجالي حفظ السلام ونزع السلاح، بما في ذلك بدعم البلدان الأفريقية وتمكينها من حل المسائل الأفريقية على نحو أفريقي. وتواصل الصين دعم الأمم المتحدة من خلال توفير الدعم المالي المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، علاوة على العمل مع الاتحاد الأفريقي لأجل التغلب على المسائل المتعلقة بتمويل تلك العمليات.

ثالثا، يجب تعزيز المساعدة المقدمة إلى أفريقيا لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها بهدف إنهاء الأسباب الجذرية للنزاعات. ينبغي للشركاء الدوليين زيادة مساهماتهم في المجالات ذات الأولوية، مثل الزراعة والرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية والتجارة والقدرة والاتصال وغيرها من قطاعات البنية التحتية. وينبغي أن يقدموا دعما فعالا للبلدان الأفريقية بهدف مساعدتها في الحد من الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن شأن ذلك أن يساعد بلدان المنطقة في الحد من الفقر وتنمية اقتصاداتها وتحسين سبل كسب العيش لمواطنيها. ومن شأنه أيضا أن يعزز قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يولي اهتماما كبيرا لمسائل الشباب والنساء والأطفال واللاجئين والعمالة. وقد تم الأ×ذ بمسألة المشردين داخليا في موضوع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الإنسانية بما يناسب احتياجات الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية. وبالمثل، يتعين على الأمم المتحدة تقديم المساعدة البناءة بالاستفادة الكاملة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام وغيرهما من الآليات.

وما برحيت الصين تدعم منذ البداية جهود السلام والأمن والرخاء والتنمية في البلدان الأفريقية ولمصلحة شعوبها. وقد التزمت الصين بمقترحات الرئيس شي جينبينغ بشأن الكيفية التي توجه علاقاتنا مع أفريقيا: مبادئ الإخلاص والتوصل إلى نتائج عملية وحسن النية والعلاقات الودية، فضلا عن قيم الصداقة والعدالة والمصالح المشتركة. وما زلنا نشارك بنشاط في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا.

وأعلنت الصين عن إنشاء صندوق الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية في عام ٢٠١٥ الذي يكفي لتمويل ١٠ سنوات وتبلغ قيمته ١ بليون دولار. وبفضل الجهود الفعالة التي تبذلها الصين، ركز الصندوق جهوده على تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، وقدمت الدعم المالي للكثير من المشاريع ذات الصلة بمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي عقد في أيلول/سبتمبر اعتمدت الصين والقادة الأفارقة بالإجماع إعلان بيجين الرامي إلى تعزيز الشراكة بين الصين وأفريقيا لبناء مستقبل مشترك، بحيث يكون فيه التعاون الصيني – الأفريقي في مجالي السلام والأمن إحدى الأولويات الثماني في مجال التعاون، والذي تتعهد فيه بشكل لا لبس فيها بتقديم الدعم المستمر لمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك، ستنشئ الصين صندوق التعاون المشترك بين الصين وأفريقيا بهدف تعزيز التعاون الصيني – الأفريقي في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام وصونه، فضلا عن الحفاظ على الاستقرار. والصين على استعداد لمواصلة

الاضطلاع بدور بناء في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد المنيخ (الكويت): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أرحب بترؤسكم لجلستنا اليوم، كما أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيدة روزماري دي كارلو، والسيد رمطان لعمامرة والسيد فازو غوندين، على إحاطاتهم الشاملة والقيمة، واستعراضهم وشرحهم الوافي والمفيد لكافة جوانب مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، وخريطة الطريق لتنفيذها، إضافة لتسليطهم الضوء على التحديات والمعوقات التي قد تحول دون تمكن القارة من إتمام تنفيذ هذه المبادرة في الموعد المقرر لها

إن هموم ومشاغل وتطلعات القارة الأفريقية حاضرة أمامنا اليوم، ليس على جدول أعمال مجلس الأمن فحسب، بل في كافة أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختصة بالقارة الأفريقية بشكل شامل وكامل، الأمر الذي يعكس مدى أهمية قارة أفريقيا للمجتمع الدولي ومنظماته الدولية.

لقد حقق الاتحاد الأفريقي العديد من المكاسب في معالجة عدد من قضايا القارة، مكنت الأمم المتحدة من الانطلاق منها والبناء عليها. فالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عملا بالفصل الثامن من الميثاق يعدُّ تطورا مطردا جديرا بالإشادة والإعجاب. فلو استعرضنا أوجه وأنماط التعاون الجديدة التي شهدناها خلال الأشهر القليلة الماضية فقط، سنجد أمامنا تقدما منجزا يتمثل في التوقيع على أطر مشتركة للسلام والتنمية المستدامة، هذا فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمرات السنوية المشتركة بين الجانبين على مستوى القمة، والإعلان المشترك بشأن التعاون لدعم عمليات السلام، والتعاون المطرد بين المجلسين – مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي – حيث تعقد الاجتماعات السنوية الدورية، إضافة إلى الاجتماعات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام.

كما عقد مؤخرا وللمرة الأولى بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة حوار بشأن حقوق الإنسان. لذا، فإننا ندعو للحفاظ على وتيرة تلك الجهود المبذولة التي حققت عدة مكاسب والبناء عليها، وعلى وجه الخصوص، مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بغية تمكين بعثات حفظ السلام من أن تكون أكثر كفاءة وتجهيزا وأكثر أمنا وقوة، الأمر الذي يستدعي وضع ولايات قوية من مجلس الأمن وتمويلا مستداما يمكن التنبؤ به.

إن التطورات الإيجابية التي شهدناها في مجلس الأمن على صعيد عدد من القضايا المدرجة في جدول الأعمال خير دليل على نتائج هذا التعاون البنّاء بين المنظمتين.

وإن تضافر الجهود للاستجابة للتحديات التي تهدد الأمن والسلم من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة يجب أن تكون خط الدفاع الأول لمنع نشوب النزاعات، والأمثلة على ذلك متعددة. وفي هذا السياق،، فإن أفضل الطرق لإسكات دوي المدافع على نحو مستدام هي من خلال بناء سلام دائم، إذ لا سلام في مناخ مضطرب ولا منع لنشوب النزاعات من دون العمل لإرساء قواعد السلام. وهذا يأتي فقط من خلال بناء مجتمعات يتمكّن فيها جميع المواطنين من المشاركة الفعالة من أجل إرساء هذه القواعد ومن أجل تحقيق السلام الدائم وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولذلك، يجب معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاع قبل نشوبه.

وقد نصت خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ على عدة عوامل لتحقيق منع نشوب النزاعات وحلّها، بدايتها تكمن في ترسيخ ثقافة السلام والتسامح من خلال تعليم السلام للأطفال والشباب، بالإضافة إلى ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة ومعالجة جذور الخلافات التي نعلم جميعاً أنها متعددة ومتشابكة.

ولما كانت التنمية إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة لإضفاء السلام المستدام، بالإضافة إلى الأمن والسلم وحقوق الإنسان، فقد أولت دولة الكويت اهتماماً بالغاً لهذه الركيزة، وترجمت ذلك من خلال الدعم والمساهمة والشراكة مع كافة الدول الأفريقية، إيماناً منها بأن أفريقيا هي العمق الاستراتيجي للمجتمع الدولي، وبالأخص للعالم العربي. وكما أشرتم معاليكم قبل قليل، فإن أمن وسلام أفريقيا يعني أمن وسلام المجتمع الدولي. فدولة الكويت ستظلّ، من خلال عضويتها كمراقب في الاتحاد الأفريقي، تدعم وتساند التنمية في أفريقيا، سواء عبر التعاون الحكومي أو الشعبي أو من خلال المؤسسات التابعة للصندوق الكويتي للتنمية، الذي يعتبر أفريقيا الساحة الكبرى لأنشطته التنموية وفي كافة مجالاتها.

وختاماً، تعوّل دولة الكويت على الأمم المتحدة وأجهزتها بأن تعمل على تعزيز قدرة الدول الأفريقية على تنفيذ مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بالتعاون مع الدول المانحة. وقد سعدنا بالعمل مع كافة الدول الأعضاء في المجلس من أجل اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا. ويسعدنا كذلك أن نكون من مقدّميه ونتطلّع إلى تطبيقه والوقوف على نتائجه الإيجابية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الإسراع في إنجاز عمله. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن لدينا عدداً كبيراً من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد غارسيا ساينس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر غواتيمالا وفد غينيا الاستوائية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا فرصة لتبادل الآراء بشأن مسألة هامة مثل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

ونحن ممتنون أيضاً على المذكرة المفاهيمية (S/2019/169، المرفق) المقدمة لهذه المناقشة، والتي نتفق معها تماماً، حيث تذكر في الفقرة ١ منها أن الغاية من هذه المبادرة هو:

”تحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات، وتجسيد السلام في واقع جميع شعوبنا، وتخليص القارة من الحروب والصراعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة، ومنع الإبادة الجماعية.“

وندرك أن الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية قاما، على مدى العقدين الماضيين، بزيادة قدراتهما على التصدي لحالات الأزمات والنزاعات في القارة، مع المساهمة في الوقت عينه في تهيئة الظروف المواتية لنمو ونماء شعوب القارة، بهدف نهائي يتمثل في تحقيق السلام في المنطقة. ولكن على الرغم من التقدّم المحرز فيما يتعلق بخطة منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، لا تزال أفريقيا تواجه العديد من الأزمات التي تهدد الأمن البشري والوطني والإقليمي. وفي الوقت نفسه، من المناسب الإشارة إلى أن المنطقة التي ينتمي إليها بلدي تواجه أيضاً نفس التحديات.

وعلاوة على ذلك، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمهّد السبيل لارتكاب جرائم الفظائع الجماعية. وتمثل الآثار المترتبة على الضرر المدمّر الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة تلحق أشد الضرر بالقارة الأفريقية، وهي ظاهرة عالمية. وبناء على ذلك، يتطلّب الأمر استجابات والتزامات دولية ومتعددة الأطراف، أي عزماً قوياً وحاسماً.

ففي كل يوم في جميع أنحاء العالم، ينجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها مقتل مئات الأشخاص وتأجيج النزاعات وتفاقم العنف. إن هذه تجارة غير أخلاقية وبلا ضمير، وهذا هو السبب في أنه ينبغي للمنظمة أن تكرّس الجهود لتنظيمها تنظيماً صارماً. ولا توجد أي دلالات على تراجع تصنيع تلك الأسلحة وذخائرها. وهذا التصنيع يرتبط بالأسواق غير المشروعة ويسهم في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والنزاعات المسلّحة، الأمر الذي يقوّض الأمن ويقف عقبة في طريق تهيئة البيئة المناسبة التي تعزز التنمية البشرية والاقتصادية والمستدامة.

وتؤيد غواتيمالا المبادرات التي تسعى إلى إيجاد حلول شاملة ومستدامة للمشاكل التي تعاني منها شعوبنا، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي بفعالية للتهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن هذا التزام أساسي لحكوماتنا، يجب علينا أيضاً أن ندرك أننا نكون أقوى عندما نعمل معاً وبصورة متعددة الأطراف، بحيث تُلتَمسُ الحلول استناداً إلى الخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذ مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة.

ولذلك، فإننا نحث الدول التي تنضم بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة على أن تفعل ذلك، مع الإشارة إلى أن المعاهدة صك ملزم قانوناً ينشئ نظاماً مشتركاً للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، ويسعى كذلك إلى تقليل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النقل غير المشروع وغير المسؤول لهذه الأسلحة.

وتُسهم معاهدة تجارة الأسلحة في تحسين الأمن والاستقرار الإقليميين، فضلاً عن تعزيز المساءلة من خلال وضع ضوابط أفضل لنقل الأسلحة التقليدية. وبالإضافة إلى تلك المعاهدة، فإن ”برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه“ هو أيضاً منبر مناسب لتبادل القدرات والمساعدة والتعاون من أجل تحسين القوانين الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وضوابط استيرادها وتصديرها، فضلاً عن الإدارة السليمة للمخزونات.

تؤمن غواتيمالا إيماناً راسخاً بأن السلام والتنمية يسيران جنباً إلى جنب. ولذلك، فإننا نشدد على ضرورة إيجاد أوجه تآزر بين الصكوك ذات الصلة بالسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تمثل أوسع توافق ممكن في الآراء على الصعيد الدولي من أجل إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد.

في الختام، أود أن أشير إلى أن العنف المسلح شر من الشرور التي تؤثر على مجتمعنا بأسره وأن الفئات الضعيفة – ولا سيما النساء والشباب والأطفال الذين يسعون إلى مستقبل أفضل – هي الأكثر تضررا منه.

ولهذا، فإن اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من معاناة شعوبنا أمر في أيدينا ويشكل مسؤولية تقع على عاتقنا، مما يدل على استعدادنا الراسخ للحفاظ على تعددية الأطراف والحفاظ على السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة. ونثني على قيادتكم بشأن هذه المسألة. ونرحب باعتماد القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) في وقت سابق اليوم، والذي شاركنا في تقديمه. كما أود أن أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ هو هدف طموح وجدير بالاهتمام. وعلى نحو

ما قالت وكيلة الأمين العام ديكارلو في إحاطتها الإعلامية، فالأمر يتطلب أن نتصدى للدوافع والأسباب الجذرية للنزاع وحالة الضعف بطريقة شاملة. ومن هذا المنطلق، فإن ملاحظاتي اليوم ستركز على ثلاث مسائل، هي: الأسلحة الصغيرة، والمنع، وبناء المؤسسات.

أولا، علينا أن نتصدى للأسلحة نفسها. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل أكبر عامل مشترك بين مختلف التهديدات الأمنية في القارة الأفريقية. وتمثل هذه الأسلحة قوة مضاعفة لعدم الاستقرار الذي يؤدي نشوب النزاعات وإطالة أمدها في أي ساحة تصل إليها.

وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بآلية التمويل المنشأة حديثا، وهي الكيان المعني بإنقاذ الأرواح، الذي أنشئ تحت إشراف جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، المعروفة أيضا بـ (SALIENT). وتشمل المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة مسائل شاملة لعدة قطاعات وتؤثر على جميع مجالات تسوية النزاعات. وتعتقد اليابان أن هذا النهج، الذي يمكن من تعزيز القدرات المؤسسية من أجل مراقبة الأسلحة الصغيرة، سيمهد الطريق لزيادة اتساق استجابة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، قررت اليابان مؤخرا بأننا سنخصص مليوني دولار لهذا الكيان، وأعلنت ذلك اليوم.

كما قررت اليابان تقديم أكثر من نصف مليون دولار لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في لومي. إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تعرف الحدود، ولا بد من وجود تعاون إقليمي لمكافحة استخدامها. ونتطلع إلى أن نشهد قيام المركز بتعزيز قدرات مؤسسات نزع السلاح في أفريقيا من خلال التنسيق مع الشركاء الإقليميين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا لديها بالفعل ولايات مرتبطة بالأسلحة الصغيرة. وسيكون من المفيد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي النظر في المسألة بمنظور أفقي والعمل على تضافر الجهود التي يبذلانها.

ثانيا، إن مجرد إدارة الأسلحة الصغيرة ليس كافيا. والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بحاجة لتعزيز الجهود الوقائية. ومن الأفضل أن نمنع المدافع من إطلاق النيران من الأساس بدلا من الاضطرار إلى إسكاتها بعد إطلاق النار بالفعل. ولدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الأدوات الوقائية المتاحة لهما، التي تتراوح بين الإنذار المبكر والوساطة إلى بناء السلام، التي يمكن وينبغي أن تكمل بعضها بعضا في البحث عن حلول سياسية. وتعتقد اليابان أن التركيز بشكل أكبر على الوقاية من جانب المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيكون له تأثير قوي على إسكات المدافع. كما نبرز دور لجنة بناء السلام في هذا الصدد.

ويعد اتفاق السلام المبرم مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا عظيما على جهود الوساطة التعاونية من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وقد قدمت اليابان مساهمة مالية في المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، يعد تعزيز القدرات المؤسسية أمرا بالغ الأهمية. ويقوم أساس الحفاظ على السلام على وجود مؤسسات تخدم الشعوب. ولهذا، فإن اليابان تشدد بقوة على بناء المؤسسات في أفريقيا. ونعتقد أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكنهما الاستفادة من شراكتهما الاستراتيجية من أجل تعزيز بناء القدرات المؤسسية في أفريقيا لتحقيق الهدف المتمثل في إسكات المدافع. وستسهم اليابان بقسطها في تعزيز ذلك، بما في ذلك في الدورة السابعة المقبلة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في آب/أغسطس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر غينيا الاستوائية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للأمن الدولي.

إن الأسلحة التقليدية تحصد أكبر عدد من القتلى والضحايا في جميع أنحاء العالم وتؤدي إلى إدامة النزاعات المسلحة، بينما تعوق تحقيق الأمن والتنمية والسلام المستدام. وتتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية تأسيس مجتمعات خالية من العنف المسلح، حيث إن انتشار الأسلحة التقليدية غير الخاضع للمراقبة في مناطق مختلفة من العالم يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وللأسف، تستحوذ أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على القسط الأكبر من التكلفة البشرية لهذه المشكلة، على الرغم من أننا غير مصنعين للأسلحة. ولذلك، فإن المكسيك يساورها قلق بالغ إزاء تجارة الأسلحة العشوائية وغير المسؤولة، الأمر الذي يعزز الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود ويتسبب في وقوع الأسلحة في أيدي المجرمين.

ومن أجل التصدي لهذا التحدي، من الضروري الاعتراف بأن منتجين الأسلحة ومصدريها والوسطاء فيها والجهات المتلقية لها يتحملون مسؤولية مشتركة. ويجب أن يكون التعاون والجهود المتعددة الأبعاد على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي هي الوسيلة التي تمكننا من التغلب على هذا التحدي، مدعومة بالامتثال الكامل للحظر الذي يفرضه المجلس على الأسلحة، وتنفيذه على النحو السليم، فضلا عن تعزيز برامج فعالة وولايات بشأن جمع الأسلحة وتسجيلها وتنفيذها.

وترحب المكسيك بأن قام الاتحاد الأفريقي بوضع رؤية واستراتيجية قارية لإنهاء العنف المسلح ومراقبة تجارة الأسلحة والاتجار بها في محاولة لحفز التنمية. ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد قمنا أيضا بتعزيز الاتفاقات الإقليمية والقارية الطموحة وتنفيذها.

فعلى سبيل المثال، قام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة – برئاسة المكسيك – الذي عقد في العام الماضي بالاتفاق على نهج مبتكر للعمل الرامي إلى تنفيذها وإيجاد أوجه تآزرها مع الصكوك والآليات الدولية الأخرى من أجل مواءمة الجهود الوطنية والإقليمية مع الاتجاه العام نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويجب أن يقترن خوض معركة حاسمة ضد الاتجار بالأسلحة وتسريبها باستراتيجيات تجعل التنمية والسلام المستدام من الأولويات العليا بالنسبة للدول. ويعد تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أمرا جليا وذا صلة وثيقة بهذه المسألة، ليس فقط فيما يتعلق بالغاية ١٦,٤ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة ومكافحة الجريمة المنظمة، بل أيضا لأن الحد من العنف أمر لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة، والامتثال لخطة عام ٢٠٣٠، وإنقاذ آلاف الأرواح. ويجب أن نقيم مجتمعات شاملة للجميع ذات نسيج اجتماعي سليم. فالعديد من مجتمعاتنا تعاني من الأسلحة النارية، التي تستخدمها جماعات كأدوات لتهديد سيادة القانون ونوع المجتمع الذي نريده جميعا.

وتحث المكسيك جميع الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل كامل من التنفيذ السليم للصكوك المتعددة الأطراف المتاحة لنا من أجل تحقيق عالمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وتنفيذها بغرض عقد

مناقشات شاملة بشأن مسألة الأسلحة ودورتها الكاملة، بما في ذلك عدم قابليتها لتجزئة المعاملة العادلة والتناسبية مع الذخيرة.

وفي إطار تلك المناقشة، فإننا نكرر دعوتنا لعدم الجمع بين الإجراءات المتخذة في التصدي للجريمة المنظمة والإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب، حيث إن كلتا الظاهرتين تتطلبان جهود تعاون متفانية وفعالة لا بد أن تختلف لأن المسألتين مختلفتان في طابعهما.

وتكرر المكسيك تأييدها لجدول أعمال نزع السلاح الذي اقترحه الأمين العام. فنزع السلاح ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة أو أداة لتحقيق السلام، وإنقاذ البشرية، وإنقاذ الأرواح، وإنقاذ الأجيال المقبلة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام. ونلاحظ تشغيل صندوق التبرعات المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاستراتيجية لجعلالشباب أدوات للتغيير في مجتمعاتهم المحلية.

كما أن الإجراءات الملموسة التي تُتخذ في مختلف المناطق هامة جدا – ويبرز الدور الإيجابي الذي تضطلع به المراكز الإقليمية لنزع السلاح. وفيما يتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن الأنشطة التي يضطلع بها لا غنى عنها للجهود التي تبذلها البلدان في منطقتنا، مثل المكسيك، التي استفادت من مختلف الأنشطة والدراسات والتشخيص من أجل تنفيذ السياسات العامة.

ومما لا شك فيه أن الموارد الاقتصادية التي تُحَوَل من التنمية المستدامة لشراء الأسلحة يمكن أن تساعد مجتمعاتنا بطريقة أكثر إنسانية وتكاملا. إن إحلال السلام المستدام هو الرغبة الجماعية للأمم المتحدة. فلنعمل على إسكات دوي المدافع في أفريقيا – بل في المناطق الأخرى أيضا التي تعاني من العنف المسلح والنزاعات التي تتفاقم بسبب انتشار الأسلحة التقليدية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد دو ريغو (بنن) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

أود في البداية أن أرحب بكم في نيويورك مرة أخرى، السيد وزير الخارجية، وأن أشكر رئاسة غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠. وتتقدم المجموعة بالشكر إلى وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو والسيد فاسو غوندن على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالسيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠، على جهوده الدؤوبة في خدمة السلام والاستقرار في قارتنا.

والمجموعة تعرب عن تقديرها العميق للجهود التي بذلتها الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، بتنسيق من رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، للمضي قدما في تنفيذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر في القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا. إن هذه المناقشة تظهر التزام الأمم المتحدة بتعزيز السلام في قارتنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ جميع الأعضاء على اتخاذهم بالإجماع قرار اليوم، الذي يعطي زخما جديدا للشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن.

ولا تزال المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها وكذلك تراكمها المفرط وانتشارها غير الخاضع للرقابة في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما في أفريقيا، وذلك بسبب عواقبها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وما زالت أفريقيا في طليعة المناطق الأكثر تضررا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها، والتي تصنع بشكل أساسي خارج

القارة لكن تحصل عليها وتستخدمها جهات غير مرخص لها والجماعات المسلحة غير مشروعة في القارة.

ولذلك تعتبر المجموعة الأفريقية الجلسة الحالية فرصة متجددة للمجتمع الدولي لمضاعفة جهوده للحد من ظاهرة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة أثناء النزاعات لتهيئة بيئة مواتية للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تعزيز المشاركة الحرة والشاملة للدول في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة، ولا سيما في أفريقيا، سييسر التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بخطة الأمين العام لنزع السلاح، وتؤكد مجددا على صلاحية وأهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتشدد على أهمية تنفيذه الكامل والفعال. ونشدد أيضا على أن المساعدة والتعاون الدوليين هما جانبان أساسيان في تنفيذه. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل، كما تدعو إلى التنفيذ الكامل للصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها بغية تمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها وبالتالي منع تدفقاتها غير المشروعة.

وقد قطع التزام الاتحاد الأفريقي بإسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ خطوة هامة إلى الأمام في الأشهر الأخيرة. فمنطقة القرن الإفريقي، إحدى مناطق قارتنا التي شهدت للأسف الكثير من النزاعات، سعيدة اليوم بالتقارب بين إثيوبيا وإريتريا – وهو زخم جديد يتيح لنا التطلع إلى المستقبل بتفاؤل. وكمثال ملموس على الممارسة الناجحة لإنهاء الأزمات سلميا، أود أيضا أن أذكر اتفاقي السلام اللذين تم التوصل إليهما مؤخرا في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك الانتخابات السلمية التي أجريت في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأفريقيا هي المستفيد الأكبر من القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف. ففي السنوات الـ ١٦ التي انقضت منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي، شهدنا الفوائد الكبيرة لنهجنا المتعدد الأطراف، الذي أدى إلى انخفاض النزاعات وازدياد عدد الحكومات الديمقراطية في جميع أنحاء القارة. وفي سياق دولي يتسم بالميل إلى التشكيك في تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على سيادة القانون، يبدو لي أن من الأهمية بمكان التأكيد على تلك النقطة.

لذلك تود المجموعة الأفريقية أن تسلط الضوء على العمل الهام والتقدم المحرز في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ اعتماد إعلان باماكو بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠٠، وكذلك القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ والبروتوكول المتعلق بالبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠٠٢؛ والإعلان الرسمي بشأن وضع سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن في سرت بليبيا في عام ٢٠٠٤؛ وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها؛ وبروتوكول منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٤؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة لعام ٢٠٠٦؛ والجهود المبذولة في إطار تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي.

وبوضع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، أطلق رؤساء دولنا وحكوماتنا مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ في

عام ٢٠١٣ جنبا إلى جنب مع المبادرات دون الإقليمية الأخرى ذات الصلة للتصدي لهذا التحدي في القارة. وبالرغم من أن البعض يرى أن هذه المبادرة طموحة أكثر من اللازم، نحن على اقتناع بأن الهدف المحدد لا يزال قابلا للتحقيق بالإرادة السياسية والالتزام من الجميع.

وتدرك المجموعة الأفريقية أن النمط الإقليمي الحالي للنزاعات في القارة ينطوي على تحديات جديدة، ولا سيما في منطقة الساحل والصحراء ومنطقة البحيرات الكبرى وبعض حالات نشوب النزاعات في القرن الأفريقي، حيث تهدد ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود بتقويض المكاسب التي تحققت. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، ما زالت المجموعة الأفريقية تؤكد إن المساعدة والتعاون الدوليين، على نطاق أوسع، يشكلان عنصرا أساسيا في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بصورة دائمة.

وفي ذلك الصدد، تدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز تعاونها التقني والمالي مع البلدان النامية لتحقيق الأهداف العامة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد المجموعة أن تلك الجهود ستعزز المبادرات الوطنية والإقليمية وتسهم في الجهود العالمية.

وترحب المجموعة الأفريقية بالجهود التي بذلتها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، منذ دخولها حيز النفاذ، وكذلك بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة في طوكيو في آب/أغسطس ٢٠١٨.

وتحث المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية، وضمان حماية مصالح جميع الدول، وليس فقط الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية، مع تجنب أي انتهاك للحق المشروع للدول في تلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يزال بالإمكان تحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة بالتعاون مع جميع الأطراف. وتسلم المجموعة الأفريقية بأن عمليات نقل الأسلحة إلى الجهات غير المأذون لها بتلقيها والجماعات المسلحة غير المشروعة تغذي الاتجار غير المشروع، وتحث جميع الدول على الامتناع عن القيام بهذه العمليات، وأن تحظرها بالنسبة إلى أي متلق غير مأذون له من السلطة الوطنية المختصة في الدولة المستوردة.

وتؤكد المجموعة مجددا حق الدول السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية اللازمة لاحتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة، ومكوناتها وأجزائها، وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتقدر المجموعة الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومساهمته في جهود نزع السلاح، وما يقدمه من مساعدة إلى الدول الأفريقية لتحقيق أهداف نزع السلاح والسلام والأمن. وتشدد المجموعة الأفريقية على الحاجة إلى تعزيز جميع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية حتى تتمكن من الاضطلاع بولاياتها.

وفي الختام، تود المجموعة أن تؤكد مجددا الأهمية البالغة للإرادة السياسية والشفافية في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي. وتدعو المجموعة جميع الجهات المعنية إلى العمل معا من أجل تعزيز قضية السلام والرخاء في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند): نشكر وفد غينيا الاستوائية لاعتنائه بالتركيز اللازم بشدة على مسألة تعكس عزمنا الجماعي على العمل معا. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ونشارك في الإشادة بهذا الجهد الفريد والطموح الذي تلتزم بموجبه قارة أفريقيا بأسرها بالعمل معا بشأن طائفة كاملة من القضايا، بما فيها السلم والأمن، من خلال الاتحاد الأفريقي.

وترحب الهند بالنهج الذي يتيح دورا قياديا تضطلع به أفريقيا في التصدي للمشاكل الأفريقية، من خلال الحلول الأفريقية. ونعتقد أيضا أن هذه أعمال مستمرة، وتحتاج إلى الدعم. ومن ناحية أخرى، فإن صون السلام والأمن الدوليين من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مما يستتبع أيضا مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدول الأعضاء من أجل تقديم الدعم المتبادل لتعزيز الطاقات والقدرات بغية التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن تآزر الأمم المتحدة مع الجهود الأفريقية تطور طبيعي. وسأركز على مسائل ثلاث.

أولا، إن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور حاسم بمساهمته في منع النزاعات في أفريقيا، بالتركيز على منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها. وتظهر جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا نتائج إيجابية. ونعتقد أن تلك الجهود المستندة إلى موافقة جميع الأطراف ورضائها والتزامها، سوف تفضي إلى تسويات مستدامة وسلمية. ونقدر التدابير المتخذة من جانب جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

ثانيا، بينما لا يزال الاتحاد الأفريقي يحرز تقدما في معالجة وحل النزاعات، تصبح الحاجة إلى بناء السلام والتنمية من الأولويات. ونحن نؤمن بأن الالتزام بدعم بناء السلام أمر ضروري للسلام المستدام في أفريقيا. وعلى الرغم من وجود توافق واسع في الآراء في الأمم المتحدة لتعزيز عمل لجنة بناء السلام، لا يوجد اتفاق على زيادة تمويلها حتى إلى ما نسبته ١ في المائة من مستوى عمليات حفظ السلام سنويا. إن بناء السلام لا يمكن أن يكون نشاطا طوعيا؛ بل يجب أن يكون الهدف المشترك للجميع.

والهند من جانبها، مساهم منتظم في هذا الجهد. وكجزء من التضامن التقليدي فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعاون الإنمائي قدمت الهند في مؤتمر القمة الثالث للمنتدى الهندي الأفريقي ائتمانات بشروط تساهلية قيمتها ١٠ بلايين دولار، وضاعفت عدد المنح الدراسية للطلبة الإفريقيين بحيث تبلغ قيمتها ٥٠ ٠٠٠ دولار على مدى فترة خمس سنوات. وتستند شراكة الهند مع أفريقيا إلى نموذج للتعاون يستجيب لاحتياجات البلدان الأفريقية. وهي قائمة على الطلب وخالية من الشروط وتُقدم بطريقة غير توجيهية.

ثالثا، إن الاتساع المتزايد لشبكات الإرهاب ما برح يهدد السلم والأمن في المنطقة الأفريقية بطرق لم يسبق لها مثيل. فمن جماعة بوكو حرام إلى حركة الشباب، ترتبط هذه الشبكات الإرهابية أكثر فأكثر بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ولم يزل تصدينا للتهديدات الإرهابية دون المستوى المرضي. إن ثمن هذه اللامبالاة غير محدود. ومن اللازم توسيع نطاق الاستجابة. ولا توجد وصفة سهلة. ويقتضي توسيع نطاق الاستجابة العمل مع شركاء إضافيين، ومع الهيئات الإقليمية والدول على حد سواء. وستكون التحالفات والعلاقات الثنائية بالغة الأهمية لإنجاز المهام الرئيسية. وتعد الاستجابة القوية والفعالة والمترابطة التي تجسد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالقضاء على آفة الإرهاب ضرورية إفريقيا كما في أماكن أخرى.

إن الطابع المعقد للنزاعات الحديثة يستلزم الاستجابة للاحتياجات المتغيرة في عصرنا. وتجد الأمم المتحدة في الاتحاد الأفريقي شريكا فاعلا. ويحدونا الأمل في أن يؤدي اعتماد القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) اليوم إلى اتخاذ خطوات محددة في هذا الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة جول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): إني أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة، آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي، النرويج.

إننا نشيد بتطلعات مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ وخطة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في أفريقيا لعام ٢٠٦٣، ونشيد بالاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لما يُبدونه من طموح ومشاركة نشطة. وسوف يعزز هذا مستقبلنا المشترك وأمننا الجماعي. وعلى الرغم من أن الصراعات الدائرة في القارة الأفريقية، هي في المقام الأول صراعات داخل الدول، فإن كثيرا منها أثر على السلام والأمن الإقليميين.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحسين تنفيذ ولاياتها وزيادة قدراتها. وينبغي أن يحدث هذا بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

إن إنهاء الصراعات المسلحة في أفريقيا يتطلب حلولا أفريقية. ونحن على استعداد لدعم القيادة الأفريقية في هذا المسعى. إننا نريد مجلس أمن أكثر شفافية وتمثيلا ويعكس بشكل أفضل حقائق عالم اليوم. ونحن نؤيد زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة لأفريقيا في هذا المجلس. ونرحب بالشراكة المعززة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا يقل عن ذلك أهمية؛ بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبين ومجلس الأمن، وندعم ذلك. ويشمل هذا كفالة تقديم دعم يمكن التنبؤ به ومستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي

/وتحبذ بلدان الشمال الجمع بين الأنصبة المقررة من قسمة نفقات الأمم المتحدة والتمويل من الاتحاد الأفريقي. وندعو أيضا إلى بذل جهود مركزة ومسؤولة لضمان حماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي في جميع العمليات.

إن تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا يتطلب منع نشوب الصراعات، فضلا عن الوساطة. ونؤيد بهمة تنفيذ الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، بما في ذلك تحسين القدرات داخل الاتحاد بشأن الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، وبناء السلام.

وبلدان الشمال الأفريقي شريكة في التنمية في الأجل الطويل، وتتصدي للأسباب الجذرية للصراعات والعناصر المضاعفة، وتبني مؤسسات أقوى من خلال تعزيز هيكل إدارة الحكم في أفريقيا، والتخفيف من أثار تغير المناخ، والحد من عدم المساواة.

تشكل حماية المدنيين شاغلا أساسيا في جميع جهودنا الإنسانية. وهي أيضا من الأولويات الرئيسية لرئاسة النرويج لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد هذا العام.

لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة. فمشاركة المرأة في جهود السلام أساسية لتعزيز الثقة والشرعية والمصداقية. ومشاركة المرأة في منع الصراعات والتوسط فيها تجعل الحلول أكثر فعالية واستدامة. ولهذا السبب تؤيد بشدة بلدان الشمال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. سنواصل العمل مع الشركاء الرئيسيين مثل المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وشبكة المرأة الأفريقية في منع نشوب الصراعات والوساطة، في أفريقيا، من أجل تحقيق الإدماج الكامل. وسنظل شركاء دائمين ملتزمين بالإسهام في أمننا الجماعي ومستقبلنا المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم القيمة.

يواجه عالمنا تحديات لم يسبق لها مثيل. ويشهد العديد من مناطق العالم فترات طويلة من عدم الاستقرار والصراع، وتتزايد الاضطرابات فيها، والعنف المتطرف والإرهاب، وبطبيعة الحال، التشريد الجماعي للسكان. وتتفاقم هذه التحديات جراء استمرار الفقر والبطالة، وعدم المساواة، وشح المياه وندرة الغذاء، وانتهاكات حقوق الإنسان. وهي عوامل تنتقص من

المكاسب التي تحققت حتى الآن، وتزيد من تفاقم العنف. وهذه التهديدات أكثر ما تتجلى في أفريقيا من أي مكان. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بجلسة اليوم ونأمل أن تولد وعيا أكبر بالتحديات التي تواجه القارة.

لقد تعهد الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين بإنهاء الصراعات في أفريقيا. إن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، بشأن الخطوات العملية لإسكات المدافع في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠، تمثل معلما هاما نحو تحقيق تطلعات الأفارقة من أجل النهوض بقارتهم.

لقد أُحرز تقدم كبير نحو منع الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. إذ أن العديد من الصراعات المدمرة في أفريقيا أصبحت الآن غير مستعصية على الحل. وتشكل المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا، والاتفاقات المبرمة في جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطي، وإجراء الانتخابات في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، قصص نجاح تثبت تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية على التعامل مع الأزمات. وبدعم من الأمم المتحدة، أسهمت هذه الجهود في تعزيز السلام والاستقرار وتهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا في العقد الماضي.

على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات كبيرة. ولا تزال أجزاء من أفريقيا غارقة في الصراع، في حين نرى تهديدات جديدة تطل برأسها. واسمحوا لي أن أدلي بخمس نقاط محددة.

أولا، من الحتمي معالجة الأسباب الجذرية للصراعات بأبعادها الأوسع لإنهاء الصراع وكذلك للحيلولة دون حدوث ارتدادات إلى دورات العنف. ولا بد من معالجة الدوافع الرئيسية للعنف والتطرف والإرهاب.

ثانيا، يؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى تفاقم العنف وانعدام الأمن، ويقوض التنمية. وثمة حاجة إلى نهج شمولي، بما في ذلك المساعدة والتعاون الدوليان، للتصدي لهذا التحدي.

ثالثا، القضاء على الفقر وعدم المساواة أمران أساسيان لإنهاء الصراعات. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر شراكة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة أساسا قويا. وهناك حاجة إلى بذل جهود قوية لتعزيز تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والاستفادة من أوجه التآزر مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الحيوي تعبئة الدعم الدولي للأولويات الإنمائية لأفريقيا وخطتها التحويلية الشاملة.

رابعا، تحقيق الاستقرار في حالات الصراع وحل المنازعات أمر حاسم لكي تنعم أفريقيا بالسلام والأمن والرخاء. ويلزم اتباع نهج شامل إزاء حفظ السلام، بالاعتماد على التعاون القوي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرى أن تزايد الحوار بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لتناول قضايا السلام والأمن بشكل أفضل وأنجع تطور طيب.

إن باكستان، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات السلام المتحدة، فقد خدم حفظة السلام الباكستانيون ولا يزالون يخدمون في أفريقيا، مسهمين في العديد من قصص النجاح في أفريقيا. إننا نفخر بإسهامنا في إحلال السلام والأمن في أفريقيا، ونظل ملتزمين بتحسين مبادرات حفظ السلام مع تطور البيئات والاحتياجات. والاستثمار في الموارد المستدامة، وصياغة الولايات القابلة للتحقيق، وتحسين استخدام آليات التعاون الثلاثي، كلها عناصر حاسمة لتعزيز جهودنا.

أخيرا، ابتكر الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية عدة أدوات مفيدة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. إن إحراز تقدم مطرد يتطلب تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، وتحسين الإدارة، وتعزيز الآليات القائمة، ورصد الاتفاقات وتقييمها، وكفالة توفير الموارد الكافية لتنفيذها. والأهم من ذلك لا بد من

أن يتعزز بالكامل دور المرأة بوصفها مشاركا رئيسيا في عملية صنع القرار في جميع جوانب حل الصراعات، ومنع وقوعها.

لا تزال باكستان ملتزمة بجعل أفريقيا خالية من الصراعات، وستواصل تعاونها من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلام الدائم والأمن والتنمية في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة غينيا الاستوائية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام والمُلح.

تؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات القليلة التالية.

مما لا شك فيه أن إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ مبادرة طموحة، إذ أن الطموح العالي يمكن أن يقربنا حقا من تحقيق هذا الهدف. ومن الواضح أيضا أنه يتعين علينا أن ننظر إلى ما بعد عام ٢٠٢٠ من حيث تحقيق السلام الكامل والدائم في جميع أركان القارة الأفريقية.

لا يزال يتعين فعل الكثير مما، وينبغي بذل كل الجهود لتحقيق هذه الغاية. ومع ذلك، بينما ننظر إلى التحديات الماثلة أمامنا، لا بد لنا أيضا من الاعتراف بالعملية التي تم القيام بها بالفعل. لقد جعلتنا الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أقرب إلى تحقيق السلام الدائم، ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك أنه منذ بضعة أسابيع فقط جرى التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكيلا يضيع هذا العمل الشاق والوقت، يتعين على جميع الأطراف قطع التزام سياسي قوي لتنفيذ هذه الاتفاق وغيره من الاتفاقات الهامة.

لئن كان إنهاء الصراعات والأزمات الجارية هو الهدف الأشد إلحاحا، يجب ألا ننسى أنه إذا أردنا الإبقاء على إسكات دوي المدافع، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تتناول ذلك، وتسلط الضوء على أن تحقيق التآزر بين الحوكمة والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية للتصدي للنزاعات بطريقة شمولية. وترحب إستونيا بالجهود الأفريقية بشأن مبادرات هيكلية ملموسة لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والوساطة والدبلوماسية الوقائية، ونشجع أيما تشجيع على بذل المزيد من الجهود تحقيقا لتلك الغاية.

علاوة على ذلك، فإن تحسين الحوكمة، وإنشاء مؤسسات دولة قوية ويعول عليها وكفالة المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا، هو السبيل الوحيد للمضي قدما صوب تحقيق سلام دائم حقا. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان إشراك النساء والشباب في جميع جوانب تسوية النزاعات والعمليات السياسية. وإستونيا على استعداد للتعاون مع جميع شركائنا لتعزيز القدرات والعمل على إيجاد الحلول، بما في ذلك الحلول الرقمية، لمنع نشوب النزاعات والحوكمة الرشيدة. هذا أمر نعطيه الأولوية في سعينا إلى أن نصبح عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان): السيد الرئيس، أدلي بهذا البيان نيابة عن المجموعة العربية.

أود بداية أن أرحب بكم صاحب المعالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية غينيا الاستوائية، وأن أشكركم عقد جلسة النقاش العام حول هذا الموضوع. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، السيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمبادرة إسكات صوت البنادق في أفريقيا؛ والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

هناك مثل أفريقي يقول، ”تحتاج إلى قرية بكاملها لتربية طفل واحد“. إن هذا ينطبق على حل المشاكل التي تعاني منها

القارة الأفريقية، فمشاكل أفريقيا تحتاج إلى القرية الكونية التي تعمل معا لحلها. أتحدث باسم مجموعة ترتبط مع أفريقيا بأواصر التاريخ والجغرافيا والثقافة واللغة والدين. ولأنها كذلك، فإن مشاكل أفريقيا هي مشاكلنا، وازدهار أفريقيا هو ازدهارنا. ومن هنا ينبع اهتمام العالم العربي التاريخي بأفريقيا وشعوبها، وحرصنا على تقدمها وعلى سلامها. لقد عانت القارة الأفريقية لعقود من النزاعات المسلحة التي أثرت بشكل بالغ على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لدولها وشعوبها.

وتود المجموعة العربية التأكيد بداية على تشبثها بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، والعمل على تسوية النزاعات وإيجاد الحلول السلمية لها، وفقا للفصل السادس من الميثاق، واستحضار مواد الفصل الثامن منه. وكمجموعة تمثيلية يدخل في صلب تكوينها عدد من الدول الأفريقية، تود المجموعة العربية التأكيد على أهمية مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، وما تلاها من اعتماد خارطة طريق لوساكا، باعتبارهما تجسيدا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية،

ودليلا على تصميم أبناء القارة على الاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه إرساء أسس الأمن والاستقرار في ربوعها، وتسوية النزاعات القائمة. وتشيد المجموعة بالتقدم المحرز على صعيد تسوية النزاعات وأوضاع السلم والأمن في مناطق القارة المختلفة. ويمكن في هذا السياق التوقف عند عدد من الأمثلة الهامة، كتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الخرطوم، برعاية جمهورية السودان؛ والتوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان؛ والتداول السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر. هذا مع التنويه بأن القارة لا تزال تواجه العديد من التحديات في هذا الصدد، وبخاصة فيما يتعلق بتنامي حدة الأنماط غير التقليدية من المخاطر التي تهدد السلم والأمن، وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة.

لقد أدت الدول العربية، بما فيها الدول العربية الأفريقية، دورا هاما في مسار حل النزاعات وإسكات دوي البنادق في أفريقيا على امتداد أعوام. فقد انخرط العديد منها في عمليات بناء المصالحات الوطنية والوساطة في عدد من النزاعات في أفريقيا، نذكر منها: في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، توصلت مساعي المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا، برعاية المملكة العربية السعودية، إلى إقرار اتفاقية جدة للسلام، بعد عقود من النزاع. وفي العام ٢٠٠٧، ساعدت السعودية في توقيع اتفاق مصالحة بين السودان وتشاد لإعادة الاستقرار إلى إقليم دارفور والمناطق المجاورة في تشاد.

ولقد أيد المغرب باستمرار جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة والتسوية السلمية للمنازعات والحوار السياسي لإنهاء الصراعات في أفريقيا، نذكر منها الوساطة الناجحة لتحقيق الاستقرار في حوض نهر مانو، واستضافة المغرب للحوار السياسي بين الليبيين الذي أدى إلى إبرام اتفاق الصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. كما نظم المغرب في آب/أغسطس ٢٠٠٩ المؤتمر الوزاري للدول المطلة على المحيط الأطلسي التي اعتمدت إعلان الربا ط لمواجهة التحديات الأمنية مثل القرصنة البحرية والجريمة عبر الحدود الوطنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استضاف المغرب المؤتمر الوزاري لتجمع دول الساحل والصحراء من أجل تعزيز أمن الحدود بين دول الساحل ودول اتحاد المغرب العربي.

ورعت دولة قطر مفاوضات بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة، أثمرت عن توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي رحب بها مجلسكم كأساس للجهود المبذولة للتوصل إلى حل شامل وجامع للنزاع. كما ساهمت وساطة قطر بشأن النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، ومبادرتها بنشر قوة حفظ السلام على الحدود بينهما، في الحفاظ على الاستقرار على مدى عقد من الزمان.

كما استضافت الجزائر المفاوضات بين الفرقاء الماليين وترأست الوساطة الدولية، التي توجت سنة ٢٠١٥ باتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر. ولا تزال الجزائر تساهم في تفعيل وتنفيذ الاتفاق من خلال ترأسها للجنة المتابعة.

أيضا، تؤدي الدول العربية والخليجية دورا هاما في جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا، وقد زادت دول الخليج تحديدا من انخراطها في هذا المجال، بما في ذلك إعلان السعودية والإمارات عن مساهمات قدرها ١١٨ مليون دولار و ٣٥,٤ مليون دولار تباعا، مخصصة لدعم قوة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل في غرب أفريقيا.

وتنوه المجموعة العربية توازيا، بالشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مقاربة موضوعات السلم والأمن، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، من خلال البناء عل الميزات النسبية التي يتمتع بها كل طرف. وهي تؤكد على المردودية الإيجابية لهذه الشراكة، وللتنسيق القائم بين الجانبين، متطلعة إلى استمرارها، وداعية المجتمع الدولي إلى دعمها في مختلف جوانبها. في هذا الإطار، تشيد المجموعة بجهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية ودعم الاتحاد الأفريقي للمسار الأمني من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

ومع تواصل السعي الأفريقي إلى تطوير نواة القوات الأفريقية المشتركة لحفظ السلام في بلدان القارة، ترى المجموعة أهمية التقدم على صعيد توفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام الأفريقية.

إن الارتباط الوثيق بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، يحتم على كافة الشركاء في المجتمع الدولي تعزيز أطر التعاون والتآزر مع الاتحاد الأفريقي ودول القارة، من أجل معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي النزاعات المسلحة، وفي طليعتها التحديات الاقتصادية، كالفقر والبطالة ومسائل الأمن الغذائي. ولا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية بدون الرد على هذه التحديات، بما فيها الفوارق الجنسانية والتهميش، ومراكمة الثروة بيد القلة، وتراجع الإحساس بالعدالة والأمل.

لقد أدت الدول العربية دورا مشهودا في دعم استقرار أفريقيا على المستويات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. كما تتمتع الدول العربية بعلاقات تعاون اقتصادي متميزة مع أفريقيا. إن دولة الكويت مثلا، ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أنشئ منذ أكثر من ٥٦ عاما، ساهمت بشكل فاعل في دعم جهود التنمية المستدامة في الكثير من دول العالم وعل رأسها القارة الأفريقية، حيث يتعاون الصندوق الكويتي مع ٤٢ دولة أفريقية، وقدم الصندوق ٣١٢ قرضا ميسرا خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

في هذا السياق، جاء تأسيس الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية في القمة العربية السابعة التي عقدت في الرباط في عام ١٩٧٤، تجسيدا لإيمان المجموعة العربية بمبدأ التضامن العربي الأفريقي والمصير المشترك للعرب والأفارقة حيث تسعى أنشطته المختلفة منذ تأسيسه إلى دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة.

ويتجسد التعاون بين الدول العربية والاتحاد الأفريقي أيضا في مبادرات مشتركة تهدف إلى إرساء دعائم السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا، وآخرها المبادرة المشتركة بين قطر والاتحاد الأفريقي لدعم إعادة الإدماج الآمن للمهاجرين في بلدانهم الأصلية. كما أن الجاليات العربية الكبيرة المقيمة في القارة الأفريقية، ولا سيما الجاليات اللبنانية المنتشرة في دول أفريقيا الغربية، تلعب دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان أيضا. وشبكات العمالة المهاجرة هي عنصر هام من عناصر الأواصر الاقتصادية والاجتماعية التي تربط الدول العربية، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، بأفريقيا. وفي

مجال الاستثمار، استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة قرابة ١١ بليون دولار في أفريقيا في عام ٢٠١٦، لتكون بذلك ثاني أكبر مستثمر فيها عالميا بعد الصين، وبالتوازي، أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخرا عن اعتزامها الاستثمار في قطاع الطاقة في جنوب أفريقيا بقيمة ١٠ بلايين دولار وهي تعد أكبر مستثمر في قطاع الزراعة في القارة أيضا. ووقعت دولة قطر عقدا بقيمة ٤ بلايين دولار لإدارة مرفأ البحر الأحمر في السودان في عام ٢٠١٨. وهي تستثمر في قطاعي الزراعة والأغذية في السودان.

وعلى مستوى الدعم الإنساني، انخرط العالم العربي، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، في الأنشطة الخيرية في أفريقيا. فالمساعدات للاجئين في أفريقيا هي عنصر آخر من عناصر الدعم العربي لجهود الحد من النزيف البشري والتقليل من عوامل عدم الاستقرار في أفريقيا. فمثلا وفر ”مركز الملك سلمان للمساعدات والأعمال الإنسانية“ أكثر من ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات للاجئين في جيبوتي في عام ٢٠١٧.

واستضافت دولة الكويت في عام ٢٠١٣ أيضا القمة العربية – الأفريقية الثالثة، والتي كانت تحت شعار ”شركاء في التنمية والاستثمار“، والتي تم خلالها الإعلان عن مبادرة حضرة صاحب السمو أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بتقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية غير العربية على مدى خمس سنوات عبر ”الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية“. وقد تجلت الشراكة العربية مع الأمم المتحدة في إعلان دولة الكويت خلال القمة عن استثمار مبلغ بليون دولار أمريكي عبر ”الهيئة العامة للاستثمار“، بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات التابعة له و ”صندوق التنمية الصيني – الأفريقي“، وذلك من أجل الاستثمار في البنى التحتية في قارة أفريقيا. وبالتوازي، ترى المجموعة العربية ضرورة إيلاء العناية اللازمة لمحور إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات لما له من أهمية بالغة، وتؤكد أن هدف إسكات دوي المدافع لا ينتهي بالتوصل إلى تسويات سياسية فقط، وإنما يرتبط ارتباطا وثيقا بجهود إعادة الإعمار والتنمية. وفي هذا السياق، تنوه المجموعة بالإعلان عن قرب افتتاح ”مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية“ في العاصمة المصرية القاهرة، والذي سيعنى بتنسيق جهود وسياسات الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلد المرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

سأركز اليوم على ما يبذله الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جهود جماعية لزيادة تعزيز مجموعة أدوات الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، مع توضيح كيفية الاستفادة من الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمساعدة أفريقيا على تحقيق الهدف الطموح المتمثل في إسكات دوي المدافع.

لقد رحب الاتحاد الأوروبي باعتماد خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لاتخاذ خطوات عملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وإطلاق شهر العفو في أفريقيا في سياق المبادرة الرائدة لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ونتشاطر تماما قلق الاتحاد الأفريقي إزاء الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن. ولذلك، نشيد بكم سيدي الرئيس، وببلدكم على مبادرة استخدام رئاستكم لمجلس الأمن لعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة مساهمة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جهودها الرئيسية لإنهاء النزاعات على القارة.

وتشكل خطة عام ٢٠٦٣ إطارا استراتيجيا جريئا وطموحا لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية. ويعمل الاتحاد الأوروبي عن كثب مع الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق هذه الطموحات، على نحو ما شهدناه في مؤتمر القمة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أبيدجان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ومؤخرا في أول اجتماع وزاري سنوي مشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، المعقود في بروكسل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

يشكل تحقيق السلام والأمن في جميع مراحل دورة النزاع دعامة أساسية للشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وترسي مذكرة التفاهم بشأن السلام والأمن والحوكمة، الموقعة بين الجانبين في شهر أيار/مايو ٢٠١٨ أساسا متينا ومنظما للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تعقيد التهديدات الناشئة والحاجة إلى معالجة أسبابها الجذرية. كما تعمل منظمتانا بنشاط في منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وفي حين أن التعاون مستمر في جميع مسارح العمليات هذه، إلا أنه قوي بشكل خاص في الصومال، حيث تمثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال شريكا رئيسيا للبعثات المدنية والعسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، يستكشف الجانبان فرصا لتعزيز تعاونهما العملي في مجالي السلام والأمن، بما في ذلك بين البعثات والعمليات. ويتم توخي تحقيق نفس الهدف مع الأمم المتحدة وبشكل ثلاثي. وينطوي إحراز تقدم في هذا المجال على إمكانية الإسهام بدرجة كبيرة في تحقيق طموح أفريقيا لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن المجالات الهامة الأخرى التي تشهد تقدما مطردا تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وهو دليل واضح على تفاني الاتحاد الأفريقي من أجل تولي المسؤولية عن تحقيق السلام والأمن في القارة. ونرى أيضًا أنه أداة مهمة لمواءمة دعم الشركاء. ويشرفنا أن نحصل على مقعد في مجلس أمناء الصندوق.

وفي إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية والتحالفات المخصصة دون الإقليمية ببناء أدوات للتصدي لمجموعة واسعة من حالات الأزمات. وتتراوح الوسائل بين الدبلوماسية والوساطة وبين عمليات دعم السلام وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع. وبينما تحظى عمليات دعم السلام بأكبر قدر من الاهتمام والموارد بوجه عام، فإن القوى الهادئة للدبلوماسية والوساطة والاهتمام الهيكلي بمسببات الهشاشة هي التي تسهم إسهاما كبيرا في أي تدخل ناجح لمنع نشوب النزاعات أو حلها. ولذلك، خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٠ مليون يورو لاستمرار آلية الاستجابة المبكرة التابعة لمرفق السلام في أفريقيا حتى عام ٢٠٢٠، مما يتيح تنفيذ مجموعة من أنشطة الاتحاد الأفريقي ذات الطابع الوقائي وفي مجال الوساطة على السواء.

وعلى المستوى العملي، يشارك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في حوار لمنع نشوب النزاعات. وهو عبارة عن حوار أقران، نسعى من خلاله للتعلم من بعضنا بعضا. وقد تم تحديد عدد من المواضيع كمداخل للتعاون، بما في ذلك التحليلات المشتركة ومنع نشوب النزاعات وتغير المناخ والوساطة، وأخيرا وليس آخرا، وهو أمر ذو صلة للغاية بمناقشات اليوم، التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعم تقوية الروابط بين منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا من أجل الحد من الهشاشة وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الفعال في جميع أنحاء أفريقيا بما يعود بالنفع على الجميع.

إن منع نشوب النزاعات العنيفة هو مسعانا الرئيسي. وتتطلب الحالات الهشة، إلى جانب الإجراءات القصيرة الأجل

للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف الوشيكة، اتباع نهج مصممة خصيصا للمساعدة في تحقيق السلام المستدام، مع معالجة الأسباب الكامنة للنزاعات. ويجب أن يهدف المنع الناجح لنشوب النزاعات العنيفة إلى تحقيق الملكية المحلية وإيلاء الأولوية لشواغل المجتمعات المحلية. وحماية حقوق الإنسان، والحوكمة السياسية المستجيبة والخاضعة للمساءلة، فضلا عن النمو الاقتصادي الشامل للجميع، عناصر أساسية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن المساواة بين الجنسين شرط أساسي للسلام والأمن والتنمية المستدامة والعدالة، التي تؤثر جميعها تأثيرا إيجابيا على اقتصاداتنا العالمية والإقليمية والوطنية. ولا بد من تمثيل منظورات المرأة تمثيلا مماثلا، وكذلك آمال وتطلعات الشباب، الذين ستقع عليهم المسؤولية في المستقبل في نهاية المطاف.

وبالفعل، يكتسي الدور النشط للشباب والنساء في منع نشوب النزاعات وإدارتها والوساطة لتسويتها أهمية بالغة. وقد أقر بذلك في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة أبيدجان، وهو مجال نود أن نرى فيه المزيد من التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وسيتطلب بناء المجتمعات المستدامة والسلمية استخدام كامل منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا لضمان اتباع نهج شامل يجمع بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة إلى العدالة وإخضاعهم للمساءلة بإنهاء الإفلات من العقاب أمر أساسي لتحقيق المصالحة.

وأود أن اختتم بطمأنة المجلس، وعلى وجه الخصوص، أصدقاءنا وزملاءنا الأفارقة بأن الاتحاد الأوروبي سيواصل تشجيع مبادرات ملموسة وتعزيز مشاريع لدعم الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية في النهوض بقدرتها على التصدي لحالات النزاع والأزمات في القارة وتحقيق طموحها المتمثل في إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (المراقب عن جامعة الدول العربية): أود أن أتلو عليكم، السيد الرئيس، بيان السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي كان يود حضور جلسة اليوم استجابة لدعوتكم الكريمة لولا أن ظروفا طارئة قد استوجبت وجوده بالقاهرة.

”أود أن أستهل بياني اليوم، السيد الرئيس، بالإعراب عن عميق التقدير لمبادرتكم الرائدة، معالي الوزير، بالدعوة لهذه المناقشة الرفيعة المستوى، وأن أشكركم على توجيه الدعوة لي، بوصفي الأمين العام لجامعة الدول العربية، للمشاركة فيها.

”ونرحب ببيانات كل من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثل السامي لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، معالي الوزير رمطان لعمامرة، الذي نتمنى له التوفيق في مهامه الإضافية الجديدة في الجزائر الشقيق؛ ولسعادة السيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للنزاعات، الذي نود أيضا أن نهنئه على النجاحات المتتالية التي حققها في العمل في أفريقيا.

”وأود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على اتخاذ المجلس القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع.

”مما لا شك فيه أن مبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠ تشكل إطارا فاعلا لتعزيز التعاون بين منظماتنا. وهو ما شددت عليه بقوة في بياني في مؤتمر القمة الثانية والثلاثين للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في أديس أبابا، ليس فقط من منطلق أن نصف الدول

الأعضاء في جامعة الدول هي من الدول الأعضاء البارزة في الاتحاد الأفريقي أو من منطلق رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي للعام ٢٠١٩، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للجامعة العربية وللاتحاد الأفريقي ولمنظمة الأمم المتحدة، في ذات الوقت، وإنما لعدد من الحقائق الموضوعية والمصالح المشتركة التي تفرض علينا تكثيف جهودنا العربية الأفريقية تحقيقا لهذا الهدف السامي.

”فالعالم العربي يشكل الامتداد الجغرافي الطبيعي والعمق الاستراتيجي الواقعي لأفريقيا، تماما كما تشكل أفريقيا العمق الاستراتيجي للعالم العربي. وهذا ما دعا الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى تكثيف وتعميق التعاون بينهما من خلال عقد أربعة مؤتمرات قمة عربية أفريقية، استضافتها القاهرة وسرت والكويت وبلدكم الشقيق، غينيا الاستوائية، في مالابو.

”وستستضيف المملكة العربية السعودية مؤتمر القمة الخامس هذا العام، سعيا نحو تحقيق الأهداف المشتركة لمنظمتينا وللعمل معا على تحقيق الأهداف الدولية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والأهداف الإقليمية الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والأهداف العربية التي حددتها قرارات مؤتمرات القمة العربية المتتالية،

”الأمر الذي يتطلب منا تعزيز التعاون والتنسيق في العديد من الجبهات للتغلب على كل التحديات التي تحول دون تنفيذها. وفي نفس الوقت، يحتاج العالم العربي وأفريقيا إلى تعزيز التعاون للتعامل مع الأسباب الكامنة وراء النزاعات المسلحة. فكلانا بحاجة إلى إجراءات فاعلة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام وللتغلب على ضعف نظم التحكم فيها. وكلانا يحتاج للتصدي لانتشار الجماعات والمنظمات الإرهابية، مثل داعش وأنصار بيت المقدس والإخوان المسلمين في العالم العربي ومثل بوكوحرام والشباب وغيرها في أفريقيا. وكلا بحاجة إلى إصلاحات وتعزيزات كبيرة في القطاع الأمني لتمكيننا من التعامل مع التطورات المتلاحقة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الحاسوبية والإرهاب والتطرف العنيف. كما يحتاج كلانا إلى تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لتسوية النزاعات الإقليمية ولتفعيل إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولتعزيز آليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات، ولدعم الانتخابات السلمية، والحكم الرشيد ولتعزيز الديمقراطية ودعم التوجه الدولي والإقليمي نحو استدامة السلام. وغير ذلك كثير.

”تتفق جامعة الدول العربية مع الاستخلاصات الواردة في التقرير المتميز عن إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، الذي قدمته غينيا الاستوائية نيابة عن مجلس السلم والأمن الأفريقي في مؤتمر القمة أفريقي الأخير، وخاصة مع شمولية طرح الجوانب الخمسة الرئيسية للتعامل مع المسألة، وهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية. كما تتفق الجامعة مع ضرورة أن يتم تنفيذها انطلاقا من الملكية الوطنية للمبادرة، مع ضرورة توسيع المشاركة الشعبية في تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتركيز على الشباب والمرأة، وذلك في أطر تدعمها المنظمات الإقليمية وتدفع الأمم المتحدة نحو تنفيذها.

”وترى جامعة الدول العربية، في هذا الإطار، أهمية تعزيز التعاون بين الآليات الإقليمية والدولية القائمة على التنفيذ، ومن ذلك تعزيز التعاون بين المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة ومجلس وزراء الداخلية العرب، سعيا نحو إسكات البنادق، بدعم من كياني الأمم المتحدة

لنزع السلاح ولمكافحة الإرهاب، وكذا تعزيز التعاون بين الآليات السياسية وآليات حفظ وبناء السلام في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، من خلال البدائل المختلفة التي تمت مناقشتها في حلقة العمل الرفيعة المستوى التي استضافها معالي الوزير رمطان لعمامرة، الممثل السامي، يومي ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، التي شاركت فيها جامعة الدول العربية على مستوى عال، تعزيزا للتعاون بين المنظمتين في هذا المجال الهام.

”وفي إطار تنفيذ هذه المبادرة الهامة، يتعين أيضا استثمار الإصلاحات الجذرية التي أقرتها الأمم المتحدة بناء على مبادرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وخاصة التعديلات التي تم إدخالها على هياكل عمل المنظمة في مجال السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين مساعدي الأمين العام للشؤون السياسية المختصين بأفريقيا وبالمنطقة العربية نحو تعزيز الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي واللجان السياسية والأمنية بجامعة الدول العربية، للخروج بمبادرات موضوعية مشتركة يتم تنفيذها نحو تحقيق هدف إسكات البنادق، وذلك أسوة بمبادرة ”شهر العفو الأفريقي“ التي بدأ تنفيذها بمشاريع رائدة في بوركينا فاسو ومدغشقر ومالي والسودان وزامبيا.

”ونتطلع إلى تنفيذ تلك المبادرات والاحتفال بها على المستوى الإقليمي الفرعي قريبا، وصولا لتنفيذ الخطة القارية الأفريقية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتفق في العديد من أحكامها مع قرارات مجلس وزراء الداخلية العرب ذات الصلة. كل هذه القضايا وغيرها شكلت المحاور الرئيسية للمناقشات البناءة التي جرت في القمة العربية/الأوروبية الأولى التي عقدت في شرم الشيخ، مصر، يومي ٢٤ و ٢٥ من شباط/فبراير، والتي من شأنها أن تعزز التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي نحو تحقيق هذا الهدف.

”وفي الوقت الذي تشاطر فيه أفريقيا والعالم العربي القلق الدولي إزاء التحديات العالمية التي تواجه النظم متعددة الأطراف في مجال مكافحة أسلحة الدمار الشامل، باعتبارها ركيزة أساسية بالغة الأهمية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فإننا نشدد على أهمية العمل الدول المشترك نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، لتشكل جنبا إلى جنب مع معاهدة بليندابا، أسسا راسخة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال التنفيذ المتبادل الفعال لأحكامهما أفريقيا وعربيا.

”ومن نفس المنطلق أيضا، ومن خلال الشراكة الفاعلة نفسها والجهود المشتركة، فإننا نتطلع إلى التوصل للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على نحو يسهم بشكل رئيسي في إسكات البنادق، وذلك من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والتوصل لتسويات سلمية بعيدة عن البنادق في سوريا وليبيا واليمن والعراق والصومال والسودان وغيرها من الدول العربية، جنبا إلى جنب مع استمرار شراكتنا الفاعلة في التوصل للسلام الشامل والدائم في بوروندي وغامبيا وغينيا – بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الدول الأفريقية، كل ذلك بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وباقي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى النحو الذي أوضحته تفصيلا سعادة الممثلة الدائمة للبنان في كلمتها نيابة عن المجموعة العربية، والتي أؤيد كل ما ورد فيها.

”وكلنا ثقة في أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سيقود للنتائج المرجوة عربيا وأفريقيا في هذا المجال.“

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): بداية، أو أن أتقدم إليكم بالتهنئة، على ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى كل الاجتماعات التي نظمتموها، خاصة ما تعلق منها بالشأن الأفريقي. واليوم نجتمع مرة أخرى في هذا المجلس الموقر لنناقش شأنا أفريقيا، وهو كيف نستطيع أن وقف دوي المدافع وأصوات السلاح، وكيف يمكن أن نضع حدا للنزاعات والحروب الأهلية؟

وفي هذا السياق أود أن أركز في بياني هذا على عدد من النقاط وهي كالتالي:

أولا، الدولة الوطنية. في الدولة الوطنية ينصهر الجميع بمختلف توجهاتهم العرقية والدينية والاجتماعية في بوتقة واحدة يجمعهم الحق المتساوي في المواطنة، متساوون أمام القانون، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم من حقوق ومسؤوليات. كما أن الدولة الوطنية ذات الإدارة القوية الشفافة، وآليات المحاسبة والمساءلة المستقلة، والهيكلية الأمنية والعسكرية الفاعلة، وجيش قوي يخضع للقانون العسكري والأعراف العسكرية من تراتبية وانضباط، واقتصاد قوي، كانت وستبقى أساسا للتعايش بين شعوب الأرض. فهي تعمل على دعم وترسيخ الاستقرار وتقضي على مسببات الصراعات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية.

وإن غياب الدولة الوطنية يمثل عامل عدم استقرار وتهديد قائم للسلم والأمن الدوليين أكثر من النزاعات الدولية نفسها. وفي المقابل، لن يكون هناك بديل للدولة الوطنية غير الكيانات الطائفية والقبلية المفتتة التي تحاول البقاء من خلال اقتصادات مشوهة قائمة على النزاعات وعدم وضوح الأهداف. وما هكذا تبنى الدول والأمم، والأمثلة كثيرة على ذلك. ومن يدعو إلى تفتيت الدولة الوطنية كالذي يزرع الرياح فلن يحصد إلا العواصف.

ثانيا، إن المصالحة هي: إطار تفاهم بين أبناء الوطن الواحد المتخاصمين، سواء كانوا أفرادا أو جماعات. كما هي تعبير عما يتم بذله من جهود وما يقدم من تنازلات وما يتم التوصل إليه من توافقات لتجاوز حالة من الاختلاف المتسع بين الأطراف بما يزيل أهم أسباب تلك الخلافات، ومن ثم يتم تقليل مواطن الخلاف أملا في تحقيق توافق وطني من خلال خارطة طريق واقعية واضحة المعالم أساسها محلي وليست مفروضة من الخارج، على أن تكون مصالحة اجتماعية أولا قبل أن تنتقل إلى مصالحة سياسية، مصالحة تمقت التعصب وثقافة الكراهية وتدعو إلى الصفح والتسامح والتصالح من أجل الأجيال القادمة على أسس عادلة، على ألا تغوص في الماضي، وألا تقتصر على استتباب الأمن والسلم، بل تؤسس لإرساء دعائم الدولة العصرية بكل المقاييس.

ثالثا، التدخلات الخارجية. لن تصمت المدافع مع استمرار التدخلات الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالنزاعات الداخلية. فالتدخلات الخارجية، بغض النظر عن الطرف المتدخل، دائما ما تساعد في إرباك وتعقيد الوضع القائم، حيث تستغل في بعض الأحيان التركيبة المعقدة لبعض المجتمعات، وتعمل على إعطاء النزاع صبغة إثنية أو عرقية، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تأجيج وتصعيد النزاع وإيقاد الأحقاد التاريخية والكراهية، وتعميق الرغبة في التمايز والسيطرة، فتتعارض الأهداف وتختلف الأولويات وتتباعد الرؤى ويمتد أمد النزاع إلى حين.

إن الأطراف الخارجية، بما فيها الجهات الفاعلة من غير الدول، دائما ما كانت تلعب دورا سلبيا لتصعيد النزاع وتدويله. فبدلا من إيجاد الحلول الفعالة له، تعمل على تأزيمه وتعقيده. وهذا يرجع إلى تنافس أطراف خارجية اختلفت سياساتها ومصالحها وأولوياتها لتنعكس في دعم طرف على حساب طرف آخر.

رابعا، التنمية وآثارها السياسية. وهنا يجب الاعتراف بأن أفريقيا ليست قاصرة، وأنها ليست ملكا لقوى إقليمية محددة لها الحق في إعادة صياغة سياساتها بالطرق التي تناسبها. كما أن الإرادة الحقيقية الواعية هي الأساس لوقف النزاعات والحروب في أفريقيا من خلال تعزيز شعور أطراف النزاع بالمسؤولية الإنسانية والتاريخية والقانونية تجاه القضية محل النزاع. ويشمل ذلك تعزيز قدرات المجتمع المدني التي تعمل وفق قانون الدولة الوطنية لكي يساهم في نشر ثقافة السلام وتغيير سلوك الأطراف المتنازعة وتأهيلها لتحقيق المصالحة. كما أن التخبط وتعثر التنمية والتغيرات المناخية الحادة هي المحركات الأساسية للنزاعات. ولا مناص من استحداث تنمية حقيقية أفريقية المنشأ تراعي خصوصيات كل دولة على حدة، على أن تكون خطوة في طريق تكامل اقتصادي بين دول القارة. وينبغي أيضا تبسيط التعقيدات البيروقراطية وتوفير الخدمات الإدارية على كامل تراب الدولة ونشر التنمية الأفقية وتطوير المدن الداخلية والقرى ودعم قدراتها لتحقيق العدالة في التنمية وتوفير فرص العمل والحياة الكريمة لأبنائها ليساهموا في تطويرها. وبالإضافة إلى ذلك، القضاء على ظاهرة تفشي الفساد وتعزيز الحكم الرشيد والإصلاح السياسي والاقتصادي.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن موضوع نقاش اليوم، حول مسألة إسكات دوي البنادق في أفريقيا، يمسّ الحالة الليبية في جوهرها. كما نؤكّد أيضاً على أهمية الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتنسيق في الكثير من الجوانب، خاصة فيما يتعلق بمسألة السلم والأمن وتحقيق الاستقرار. وإن ما جاء في الإعلان الأفريقي لتحقيق الهدف النبيل من أجل أفريقيا خالية من النزاعات وجعل الأمن والسلام حقيقة وليس مجرّد تطلعات يُعتبر بمثابة خطوة في هذا الاتجاه. وهنا ندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة وبنيّة صادقة بعيداً عن أي أجندات معلنة أو غير معلنة من أجل إيجاد حلول حقيقية تتعاطى مع جذور النزاع قبل أن تستفحل.

كما ندعوه إلى مساهمة فعالة منه من أجل القضاء على الجماعات الخارجة عن القانون وشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وخاصة في المناطق الحدودية. ونشدّد على أهمية تنفيذ الاتفاقات الأمنية مع دول الجوار، وخاصّة فيما يتعلّق منها بموضوع القوة المشتركة الرباعية لمراقبة وحماية الحدود. وفي هذا الإطار، فإن الجهود التي يقوم بها الجيش الوطني الليبي حالياً في منطقة الجنوب ستساهم كثيراً في تنفيذ تلك الاتفاقات الأمنية مع دول الجوار وتضع حداً لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالبشر والسلاح والجماعات الإرهابية، وتعمل على فرض سلطة الدولة على كامل التراب الليبي وتحقق الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية مع دول الجوار وفي منطقة الساحل ككل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الغرب.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ بحرارة جمهورية غينيا الاستوائية الشقيقة على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير وعلى مساهماتها الإيجابية للغاية في أعمال المجلس. إن ترؤسكم هذه الجلسة، سيدي الوزير، هو دليل قوي على الأهمية التي توليها غينيا الاستوائية للسلام والأمن في أفريقيا. وأنا ممتن بشكل خاص لرئاسة المجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم للمغرب والقارة الأفريقية بأسرها، وهو مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠. وأود أن أهنّئ وفد غينيا الاستوائية والأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع، والذي شارك المغرب في تقديمه. وأخيراً، أودّ أن أشكر بشكل خاص مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الملموسة والقيّمة في مناقشتنا اليوم.

لقد شهدت قارتنا، أفريقيا، العديد من النزاعات ولكنها تمكّنت من قطع خطوات كبيرة على طريق السلام، يقودها

في ذلك العزم الأفريقي القوي الذي يتماشى مع مبدأ أسبقية السياسة، ما ينطوي بالضرورة على جهود متواصلة، تشمل التوفيق والمبادرات صوب السلام والالتزام الثابت بحسن نية ودعم قوي من جميع أصحاب المصلحة. إن نجاح المبادرة الأفريقية لإسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ يتطلب أيضاً تعزيز الدعم المالي المقدّم من المجتمع الدولي إلى عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن ذاك المقدّم إلى قوات تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات كتلك التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي السياق نفسه، تؤدّي كل من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد دورين رئيسيين في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. تمثل تلك العمليات، التي تتناسب على نحو أفضل مع بيئاتها وهي بالتالي أقل عبئاً، وسائل فعالة في مكافحة التهديدات الجديدة غير المتناظرة. وهي للأسف، ما زالت لا تحصل على تمويل مستدام أو يمكن التنبؤ به. ولهذا يكرر المغرب التأكيد على دعمه القوي للمطالب الأفريقية المشروعة بتمويل عمليات السلام الأفريقية التي أذنت بها منظمتنا، من خلال المساهمات الإلزامية في الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، شارك بلدي في تقديم القرار المقدّم من الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

إن أفريقيا تنعم بالسلام هي هدف استراتيجي للمجتمع الدولي بأسره. ونعتقد أن هذا الهدف قابل تماما للتحقيق. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا جميعاً أن نواصل المشاركة في تعزيز وتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، نرحّب بتوقيع وتنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين في عام ٢٠١٧، والذي نشعر بالفعل بآثاره الإيجابية في قارتنا.

ومن بين العقبات التي تعترض نجاح مبادرة إسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، تشكّل مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عقبة كبيرة. إن وعينا الجماعي بحجم تأثير البلاء الذي يسببه تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب زخماً جديداً لجهودنا وجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى أن أمامنا الآن أقل من سنتين حتى الموعد النهائي الواقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. إن تدهور البيئة الأمنية العالمية وظهور تهديدات جديدة أكثر عنفاً وفتكاً، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تساعد على إبراز أهمية مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يدعونا إلى زيادة تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال أمن المعابر الحدودية. وفي هذا الصدد، استضاف المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ مؤتمراً وزارياً لتجمّع دول الساحل والصحراء من أجل تعزيز أمن المعابر الحدودية بين بلدان الساحل واتحاد المغرب العربي. ويشمل هدفنا النبيل أيضاً الامتلاك الكامل لزمام خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

ويشكّل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لقارتنا، أولويات مطلقة لدى المغرب في ظل تعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس. يدرك بلدي تماماً الترابطات والتحديات المتصلة بالسلام والأمن وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية والمستدامة. ويؤكد المغرب، بوصفه عضواً نشطاً في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على ثلاثية الأمن والتنمية والتكامل الإقليمي، اقتناعاً منه بحقيقة أن هذه المسارات الثلاثة لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء القارة، وهو ما يتماشى تماماً مع الفلسفة التي روجت لها مبادرة إسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن نفس المنطلق، يرجع التزام المغرب المتعدد الأبعاد بالسلام في القارة إلى زمن بعيد في التاريخ، كما يتضح من

مشاركته المستمرة في عمليات الأمم المتحدة للسلام في أفريقيا منذ ستينيات القرن العشرين. وفي الآونة الأخيرة، عزز المغرب التزامه تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى وما برح أكبر مساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أن المغرب ما فتئ أيضاً يرأس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام منذ خمس سنوات، وقد زار البلد قبل أسبوعين لحشد جهود المجتمع الدولي، ولا سيما في ضوء توقيع اتفاق السلام في ٦ شباط/فبراير. ويواصل بلدي الدعم المتعدد الأوجه للسلطات والشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى، من حيث بناء القدرات والتدريب وتمويل المشاريع الهيكلية على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، يولي المغرب اهتماماً خاصاً بالوساطة ومنع نشوب النزاعات، كما يتضح من العديد من المبادرات التي تضطلع بها المملكة المغربية في أنحاء القارة، مثل اتحاد نهر مانو، ما مكّن من وضع تدابير لبناء الثقة بين بلدان الاتحاد وإطلاق عملية سلام. واستضاف بلدي أيضاً الحوار بين الأطراف الليبية الذي أدى إلى اعتماد اتفاق الصخيرات، الذي يظلّ الإطار المرجعي لتسوية الحالة في ليبيا.

وإذ يدرك المغرب تماماً الآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار والتنمية في أفريقيا، فقد نظّم – بمبادرة من جلالة الملك محمد السادس، على هامش المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ – مؤتمر قمة عمل أفريقيا. وضم مؤتمر القمة ما يقرب من ٥٠ من رؤساء الدول والحكومات، فضلاً عن ممثلين آخرين من البلدان الأفريقية، وأنشأ ثلاث لجان لمعالجة التحديات المناخية في أنحاء القارة وهي: لجنة حوض نهر الكونغو، التي جرى تفعيلها في شباط/فبراير ٢٠١٨، ولجنة الدول الجزرية ولجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل. وقد عقدت اللجنة الأخيرة أول مؤتمر لها على مستوى رؤساء الدول والحكومات قبل يومين في نيامي.

وأعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه أمام هذا المؤتمر، أن المملكة المغربية تتعهد بأن تتولى أمر دراسات الجدوى لاستكمال خطة الاستثمار في المناخ من أجل منطقة الساحل. ويولي المغرب أيضاً أولوية للتعاون مع البلدان الأفريقية للمساعدة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في قارتنا. وعلاوة على ذلك، فالمغرب ملزم بما لا يقل عن ١٩٢ ١ اتفاقاً مع عدد كبير من البلدان الأفريقية، في إطار التعاون ذي المنفعة المتبادلة فيما بين بلدان الجنوب ويساهم في استدامة السلام وتوطيده في قارتنا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على الالتزام الثابت للمغرب بتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إسكات دوي البنادق بشكل دائم في قارتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الزملاء في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا. وتفخر ناميبيا بالمشاركة في تقديم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، المتخذ بالإجماع هنا اليوم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الممتازة لمجلس الأمن في هذا الشهر. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو؛ والممثل السامي للاتحاد الأفريقي من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا، السيد رمطان لعمامرة؛ والمؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، السيد فاسو غوندن، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والمفصلة.

وإذ أشكر الأمين العام، أود أيضا أن أرحب بتقريره ”تأمين مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح“. فمن المثير للجزع أن المدنيين في جميع الحالات هم الأكثر تضررا جراء النزاعات

المسلحة. ويشكل توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع مصدر قلق كبير بالنسبة لنا جميعا. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على الضرر الذي يلحق بحياة الناس في جميع أنحاء أفريقيا جراء الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الصغيرة. ونرحب بإنشاء مرفق استئماني متعدد الشركاء من خلال صندوق بناء السلام من أجل توفير حل أكثر استدامة، مع التركيز بشدة على التنمية، ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحيط علما بأن المرفق الجديد سيهدف إلى دعم اتباع نهج متكاملة وتشاركية وشاملة للجميع لمراقبة الأسلحة الصغيرة على الصعيد القطري، وفي بعض الحالات على الصعيد دون الإقليمي.

يؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن السلام والأمن يمثلان شرطا مسبقا لتحقيق التنمية. ولذلك، سيظل تحقيق الرخاء بعيد المنال ما لم نعمل بجدية لتولي زمام منظومتنا للسلم والأمن. وللأسف، فإن معظم قضايا السلام والأمن المعروضة على مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. وفي إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأول خطة عشرية لتنفيذها، قرر الإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، الصادر في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، عدم ترك عبء النزاعات للجيل القادم من الأفارقة، وقرروا – بل قررنا – إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وبصفتي رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود أن أبلغ المجلس بأن هذه المنطقة دون الإقليمية تشدد، من خلال قراراتها، على ضرورة منح الأولوية للدبلوماسية الوقائية والوساطة في معالجة الأزمات وحالات النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعة الإنمائية تؤيد تماما ضرورة تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي وأدواته الوقائية في سياق تطلع الاتحاد إلى إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ونحن جميعا ندرك أن العمليات الانتخابية لا تجري جميعها بشكل سلس. وقد نجحت الجماعة الإنمائية مؤخرا في تفادي نزاع محتمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إجراء الانتخابات في ذلك البلد. وبالمثل، شهدت مدغشقر انتقالا سلميا للسلطة من قائد إلى آخر. ولا يمكننا المغالاة في التركيز على الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمفاوضات في مجال السلام وإعادة الإعمار.

كما أود أن أشيد بالإنجازات التي تحققت في مناطق أخرى من القارة. ففي ٦ شباط/فبراير، اجتمعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة في بانغي للتوقيع على اتفاق سلام تاريخي، في أعقاب المفاوضات التي عقدت في الخرطوم. ويمثل ذلك الاتفاق خطوة أولى هامة اتخذتها جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما كان اتفاق السلام الموقع بين إثيوبيا وإريتريا في عام ٢٠١٨ إنجازا بارزا أيضا. ويبعث اتفاق السلام هذا الأمل في منطقة القرن الأفريقي.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية مشاركة النساء كمفاوضات ووسيطات في عمليات بناء السلام، على النحو المكرس في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونرى أن اتخاذ المجلس، خلال رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٠، بالإجماع للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن كان أمرا في محله. ولفت ذلك القرار رسميا الانتباه العالمي إلى الإسهامات غير المعترف بها وغير المُقدرة بشكل واف والتي لا يُستفاد منها استفادة كاملة للمرأة في منع نشوب الحروب وفي بناء السلام وفي إشراك الأفراد والمجتمعات للعيش في وئام.

ويتعين علينا تحديد سبل ووسائل مبتكرة لتعزيز النهج الوقائية الكلية في الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن الدوليين. كما ينوه وفد بلدي بالجهود الجارية لإحلال السلام في القارة، ونثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونؤكد من جديد التزامنا بإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وكي نضع المسألة في نصابها الصحيح بالنسبة لنا جميعا، فإن عام ٢٠٢٠ هو العام المقبل.

وقد تكلم العديد من المتكلمين اليوم عن الخطة الطموحة لإسكات المدافع. إلا أنه يسعدني أن البعض ذكرّنا بحكمة تركها لنا الراحل نيلسون مانديلا، وهي إن الأمر يبدو مستحيلا إلى أن يتم إنجازه. وأود أن أُذكرّ بمثل أفريقي عظيم يعلمنا أنه: إذا أردنا أن نحرك الجبال غدا، يجب أن نبدأ برفع الحجارة اليوم. دعونا لا نوجل من حقيقة أن إسكات المدافع قد يكون أمرا طموحا. ولنبدأ الآن في تنفيذ ذلك الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بغينيا الاستوائية وبكم شخصيا، سيدي الوزير، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على إسهاماتهم الجديرة بكل تقدير.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

هناك رياح أمل جديدة تهب في أفريقيا. فبعد التقارب التاريخي بين إثيوبيا وإريتريا، تتحرك القارة نحو مرحلة جديدة من الاستقرار والتكامل على المستوى الإقليمي، وهو ما يتضح أيضا من إبرام اتفاق السلام المنشط في جنوب السودان واتفاق بانغي للسلام المبرم مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يشجعنا ذلك على مضاعفة جهودنا دعما لأفريقيا، وأن يساعد الدول الأفريقية على بلوغ الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من هذه التطورات الأخيرة والملهمة، لا تزال هناك تهديدات وتحديات رئيسية تواجه السلام والأمن في أفريقيا، وهي: الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف ضد النساء والأطفال في النزاعات المسلحة والفقر والهشاشة تجاه تغير المناخ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ويتطلب التصدي لتلك التحديات أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل معا على نحو وثيق، مع إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد ثبتت الأهمية القصوى للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والاختتام الناجح لمحادثات السلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، التي عُقدت في الخرطوم، هو أحدث مثال على نجاح تلك العلاقة وفعاليتها. وما فتئنا ندعم الزخم الجديد الذي منحه الأمين العام لمواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وندعو المنظمتين إلى مواصلة العمل في هذا الاتجاه. كما نولي أهمية لتعزيز التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وتثني إيطاليا على التقدم المحرز بالفعل في تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية، ولا سيما صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي من المقرر أن يمول أنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية. وأود أن أُذكر، في هذا الصدد، بأننا لا نزال نؤيد استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في عمليات السلام التي تقودها أفريقيا، بشرط استيفاء المعايير الملائمة من حيث تأهب القوات والتدريب والمعدات والشفافية المالية والامتثال لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وعلى الصعيد دون الإقليمي، نرى أن ثمة أهمية بالغة لتعزيز آليات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة على أساس التكامل والتفويض.

أود الآن أن أركز على مجالين رئيسيين نعتبرهما أساسيين لبلوغ الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠: مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحسين الحوكمة في جميع أنحاء القارة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تلتزم إيطاليا بقوة بالجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تسهم في عدم الاستقرار والعنف وانعدام الأمن وتقوض الإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإيطاليا تولي أهمية قصوى لإضفاء الطابع العالمي على الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة – المسمى بروتوكول باليرمو.

وأود أن أشير إلى أن إيطاليا تمول حاليا البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية مساعدة الدول في منطقة الساحل على تنفيذ بروتوكول باليرمو بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، تؤيد إيطاليا أي مبادرة تتخذها وتديرها دول المنطقة، مثل اتفاقية كينشاسا واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، وتؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لوضع خطة عمل على مستوى القارة لتنفيذ خارطة الطريق للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية – أي الحوكمة –، يجب أن ندرك أن ضعف مؤسسات الدول وغياب الحكم الرشيد إلى جانب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية يشار إليها بصورة متكررة بوصفها عوامل رئيسية في تأجيج دوامة عدم الاستقرار. وإيطاليا تشارك بنشاط في برامج بناء القدرات والتدريب في العديد من البلدان الأفريقية بهدف تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية وتوطيد السلام والتنمية المستدامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا انخراط إيطاليا الكامل مع أفريقيا في تحقيق هدف المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠. ومن هذا المنطلق، نرحب باتخاذ قرار هذا الصباح ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع والذي سعدنا بالمشاركة في تقديمه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على رئاسة ناجحة للغاية لمجلس الأمن، وأن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، لمواصلتكم ترؤس هذه المناقشة الهامة جدا، مما يبرهن على التزامكم القوي بهذا الحدث البارز الذي اختاره وفد بلدكم خلال فترة رئاسته للمجلس. وأشكر أيضا رئاسة غينيا الاستوائية على تسليط الضوء على الاستراتيجية الهامة لإسكات دوي المدافع من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا فضلا عن قيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين. كما يشرفنا المشاركة في تقديم مشروع القرار الهام الذي اعتُمد في وقت سابق اليوم (القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)).

إن كازاخستان تؤيد تأييدا تاما خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وبالرغم من التحديات الهائلة، فإننا على ثقة بأن تطلعات الاتحاد الأفريقي إلى إخلاء أفريقيا من النزاعات قابلة للتحقق. ومؤخرا، تم الاعتراف بقدرة الاتحاد الأفريقي على حل النزاعات على الصعيد الدولي، لا سيما في البلدان التي مزقتها النزاعات مثل ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون وغامبيا وتلك الواقعة في القرن الأفريقي وأماكن أخرى. ويمهد الاتحاد الأفريقي الآن الطريق للسلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، الملكية الوطنية والإقليمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح. ولذلك، يتعين علينا الاستماع بعناية إلى الإرشادات

المقدمة من المجموعة الثلاثية الأفريقية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نستخدم المزايا النسبية للهياكل الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وذلك بسبب فهمها المتعمق للديناميات والأسباب الجذرية للنزاعات والقدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية المحلية. كما أن البرلمانيين والزعماء الدينيين والنساء والشباب والمجتمع المدني أصول هامة أيضا يجب أن ننخرط في العمل معها.

ثانيا، إن تعزيز التعاون ووحدة الهدف والتوحيد بين جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أمور أساسية من أجل إخلاء أفريقيا من النزاعات. ويتطلب ذلك تعزيز الشراكات المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن والتنمية. كما يتطلب طرائق جديدة للتحليل المشترك والتخطيط والتقييم والإبلاغ من أجل إقامة شراكة أكثر سلاسة وفعالية.

ثالثا، إن منع نشوب النزاعات والوساطة من الأولويات التي تتطلب اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة. ويجب أن يهدف ذلك إلى تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب أن يقترن ذلك بتعزيز كافة أدوات الدبلوماسية الوقائية للاتحاد الأفريقي القائمة، بما في ذلك إرشادات فريق الحكماء. ومن جانبنا، فإننا نقترح استراتيجية ثلاثية المحاور لتسوية النزاعات ومنع نشوبها من خلال تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية ونهج إقليمي ومبادرة توحيد الأداء للأمم المتحدة.

وللإسهام في إصلاحات الأمم المتحدة، فإننا نقترح إنشاء مركز أقاليمي للأمم المتحدة لتقديم النماذج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في ألماتي، ونتطلع إلى إقامة الشراكات مع البلدان الأفريقية. ومن خلال الاستثمارات في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمالة والتخفيف من حدة تغير المناخ وإعادة تأهيل اللاجئين والمهاجرين، سنتمكن من منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبشر والمخدرات، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية التي تؤجج النزاعات.

رابعا، إن تعزيز عمليات حفظ السلام أولوية أخرى حاسمة الأهمية في منع نشوب النزاعات في أفريقيا. وعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي معروفة بأنها ضرورة مطلقة لمسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن. كما أثبتت قوات الاتحاد الأفريقي والبعثات المختلطة أنها فعالة للغاية بسبب إلمامها تماما بتضاريس القارة وظروفها المحلية وأساليب الجماعات والميليشيات المسلحة. فقد قدمت دعما قيما للإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب. ولذلك يجب أن نواصل بناء القدرات عن طريق التدريب وتقديم أحدث الأجهزة وكذلك استكشاف آليات مستدامة يمكن التنبؤ بها مختلفة لتمويل عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن كازاخستان، بصفتها مراقبا لدى الاتحاد الأفريقي، ملتزمة التزاما قويا بمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق رؤيتها للسلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى معالي وزير خارجية غينيا الاستوائية وبلده الشقيق لاختيار موضوع إسكات المدافع في أفريقيا ليكون محور نقاش جلسة مجلس الأمن اليوم استكمالا للتوجه المحمود للرئاسة الاستوائية للمجلس في شهر شباط/فبراير بالتركيز على موضوعات ذات أولوية للقارة الأفريقية ولها انعكاساتها على السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أنقل إليكم، السيد الوزير، تحيات شقيقكم السيد سامح شكري، الذي كان يود المشاركة في هذه المناقشة اليوم لولا ارتباطات سابقة حالت دون ذلك.

أود كذلك أن أتقدم بجزيل الشكر لوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها صباح اليوم؛ والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا، السيد رمطان لعمامرة، وأود أن أهنئه على منصبه الجديد الرفيع وهو أهل له؛ كما أود أن أتوجه بالشكر إلى المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للنزاعات، السيد فاسو غوندن على الإحاطات الإعلامية القيمة.

لقد أتى إطلاق قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٣ لمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وما تلى ذلك من اعتماد خريطة الطريق الرئيسية للوساكا كخطة تنفيذية لتحقيق هدف إسكات دوي المدافع في إطار نهوض أبناء القارة بمسؤولياتهم إزاء أوطانهم وتجسيدا لمبدأ حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وكذا استكمالا لمسيرة العمل الأفريقي المشترك بهدف تخليص قارتنا من النزاعات المسلحة والتركيز على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالتقدم الملموس على صعيد تسوية النزاعات القائمة في القارة، وإحلال الأمن والاستقرار في ربوعها خلال الفترة الأخيرة خاصة، وفي مقدمتها التوقيع على اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا، واتفاق السلام المنشط بجنوب السودان، بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاق الإطاري للسلام في إفريقيا الوسطى، وعقد الانتخابات في أجواء سلمية في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، يتعين ألا نركن إلى ما تم إنجازه، حيث لا تزال قارتنا تجابه تحديات بالغة لا تتعلق فقط باستمرار النمط التقليدي من النزاعات في بعض مناطقها، وإنما تنامي تهديد الأنماط الجديدة غير التقليدية العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار في البشر، والتي لم تعد أي من دولنا في مأمن منها. وأثبتت التجربة أن التعامل الناجع معها يتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية لمكافحتها ومعالجة جذورها وأسبابها الحقيقية.

و لعلكم تتفقون معي على أن الفترة الأخيرة شهدت تنسيقا متناميا بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في إطار الفصل الثامن من الميثاق في مجالي السلم والأمن والتنمية المستدامة، وتفعيلا للاتفاقيات الموقعة بينهما في هذا الصدد من خلال البناء على الميزات النسبية التي تتمتع بها كل منظمة، لدفع جهود إحلال السلم والأمن بالقارة ومساندة جهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال خطط عمل مشتركة. وأود التأكيد في هذا الصدد، على أن مصر ستعمل في إطار رئاستها للاتحاد الإفريقي للعام الحالي على تعزيز التنسيق بين المنظمتين سواء على مستوى الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، أو بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي. والبناء على المشاورات الدورية بينهما لتعميق المشاركة القائمة، خاصة من خلال القيام بمهام مشتركة وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز الحوار البناء بخصوص رؤية وتقييم كل طرف لأوضاع السلم والأمن في القارة. ومن ناحية أخرى، ما زالت مسألة توفير مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي تتطلب معالجة فعالة وخلاقة من جانب مجلس الأمن تستند إلى إعمال مبدأ تقاسم الأدوار، أخذا في الاعتبار الميزات النسبية لكل طرف وكذا مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويمثل محور إعادة الإعمار والتنمية في الدول الخارجة من النزاعات حلقة أساسية في مسار التعامل مع المراحل المختلفة للنزاع. وتؤمن مصر بأهمية تعزيز الاهتمام بهذا المحور بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين ذلك وبين جهود منع الدول الخارجة من النزاعات من الانزلاق مجددا إلى دائرة العنف، أخذا في الاعتبار، أن هدف إسكات البنادق لا ينتهي بالوصول إلى تسوية سياسية

فقط، وإنما تهيئة الظروف المواتية لبناء واستدامة السلام. واتصالا بذلك فقد شرفت مصر باختيار رئيسها من جانب قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة التي عقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير الحالي لريادة ملف إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في إفريقيا. كما تسعى مصر بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي لتدشين المركز الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بالقاهرة خلال العام الجاري، ليعمل كمنصة إفريقية لصياغة سياسات وبرامج إعادة الإعمار وبناء السلام وفقا لخصوصيات وأوليات الدول الإفريقية المعنية. ونرحب في ها الشأن بتعزيز التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وكافة الشركاء لتنشيط وتفعيل سياسة الاتحاد الإفريقي الإطارية لإعادة الإعمار والتنمية.

إ وفي الختام، لا يفوتني أن أؤكد على الارتباط الوثيق بين نجاح جهود إسكات البنادق وإيلاء الاهتمام الكافي لجهود التعامل مع جذور الأزمات التي أفرزت النزاعات وعدم الاستقرار في مناطق مختلفة من القارة؛ وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الشباب والمرأة وتعزيز المشاركة الاجتماعية وترسيخ أسس الحكم الرشيد. وختاما، أجدد لكم خالص تقديرنا لمبادرتكم باختيار هذا الموضوع الحيوي ليكون محور نقاش اليوم والذي أفضى إلى قرار توافقي صادر عن المجلس نأمل أن يسهم في تعزيز المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتحقيق الهدف المشترك لإسكات البنادق وتعزيز أسس الأمن والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) :أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور كاميليري: يعرب الكرسي الرسولي عن الشكر لرئاسة جمهورية غينيا الاستوائية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، هذا الهدف النبيل الذي يجب أن يبقى في صدارة اهتمام المجتمع الدولي.

وقد تسلح الاتحاد الأفريقي بالعزم الطموح لبلوغ الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، وجعل السلام حقيقة واقعة لجميع شعوبنا وتخليص القارة من الحروب والصراعات الأهلية. والواقع أن هذه القناعة تتفق مع الالتماسات المتكررة الصادرة عن البابا فرانسيس نفسه لصالح السلام والمصالحة:

”إلى جميع الذين يستخدمون الأسلحة استخداما ظالما في هذا العالم، أوجه هذا النداء: ضعوا جانبا أدوات الموت هذه.“

وبالنظر إلى الحالة الراهنة في قارة أفريقيا، تهب رياح الأمل، كما لاحظ الأمين العام نفسه. ومن بين أكثر بوادر السلام وضوحا ذلك الاتفاق التاريخي بين إثيوبيا وإريتريا لتسوية صراع امتد عقودا، وإعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية، وكذلك الاتفاق بين الزعماء في جنوب السودان، واستعادة التعايش السلمي.

ولئن كانت مؤشرات الأمل للقارة الإفريقية مشجعة بكل تأكيد، فلا تزال هناك مناطق عديدة تعاني من عنف الأصوليين وأشكال أخرى من النزاع. وربما يوجد ميل لرفض عزم الاتحاد الأفريقي، باعتباره بعيد المنال، بل وحتى ضربا من الخيال. بيد أن القيام بذلك، سيكون مسلكا انهزاميا. فيجب أن نولي الاهتمام للتطلعات النبيلة للشباب الأفريقي، المتعطش للعدالة والسلام والمصالحة، والذين يتعهد لهم الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الإفريقي بألا يورثهم عبء الحرب. فيجب أن نبحث عن سبل العمل صوب توطيد السلام فضلا عن بنائه.

ولتوخى قارة أفريقية خالية من الحروب والصراعات الأهلية، يجب في المقام الأول، أن ندرس سبب لجوء الناس إلى أدوات الموت. إن القائمة طويلة، ولكن من بين أكثر الأسباب تدميرا التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وضعف المؤسسات، وعدم الاستقرار السياسي والفساد، حيث تهيمن

معارك المصالح المتضاربة، المحلية والأجنبية على السواء، على التماسك الاجتماعي والصالح العام. وكثيرا ما يؤدي الاستغلال غير العادل للموارد العديدة في أفريقيا، وغير ذلك من الويلات المنافية للكرامة البشرية – مثل الأطفال الجنود، والاتجار بالبشر، والقرصنة، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية – إلى تفاقم تلك الأسباب الجذرية. وهذا كله للأسف مرتبط بانتشار الأسلحة والذخائر.

لمساعدة القارة الأفريقية في تحقيق هدفها الطموح والجدير بالثناء، وهو التمسك بعدم العنف والسلام الدائم، يجب على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته التي قطعها، لا سيما عندما تعهد بتقديم المساعدة في حالات الطوارئ الإنسانية والمعونة الإنمائية العادية. وبغية كفالة الاستقرار، لا بد من استدامة الدعم المالي والتقني وعلى أساس يمكن التنبؤ به، وبذلك تسير الأمور على نحو أفضل، لكن عندما تأخذ في الحسبان حقا الاحتياجات المحددة على أرض الواقع، بدلا من فرضه من الخارج في بعض الأحيان بطرق غريبة على الثقافات والقيم الأفريقية.

حتى يومنا هذا، لايزال يوجد عدد كبير جدا من الشباب الأفارقة أكثر براعة في استعمال البنادق وطلقات الذخيرة من استعمال الأقلام والكتب المدرسية. إنهم محرومون من تحقيق كامل إمكاناتهم لأن تعليمهم تعطل بسبب الصراعات التي ليست من اختيارهم أو صنعهم، ووقعوا في شراك دورات العنف المتواصلة التي للأسف أصبحت أسلوبا للحياة. يجب تغيير هذا الوضع. إن انتشار الأسلحة يؤدي ببساطة إلى تفاقم حالات الصراع كما يفضي على نحو مفرط إلى مزيد من المعاناة الإنسانية والخسائر المادية، مما يقوض بشدة التنمية وحقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق السلام الدائم. ومن دون زيادة التعاون الدولي والإقليمي، لا سيما فيما بين الدول المنتجة للأسلحة، من حيث المراقبة الصارمة والحد من إنتاج الأسلحة ونقلها فإن الحلم في أفريقيا خالية من الحروب والصراعات العنيفة سيظل ضربا من الخيال.

رغم أنه لا يزال يتعين فعل الكثير من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا، يؤمن الكرسي الرسولي بأن هذه المناقشة المفتوحة تمثل خطوة أخرى على طريق تحقيق نبوءة النبي أشعيا المدونة قبالة المقر الدائم للأمم المتحدة:

”سوف يحولون سيوفهم إلى محاريث، وحرابهم إلى مناجل؛

ولن تُشهر أمة سيفا في وجه أمة، ولن يتعلموا الحرب بعد الآن.“

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم بإخلاص، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ملاحظاتهم النيرة بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا. يرحب وفد بلدي بالقرار (٢٤٥٧ (٢٠١٩، الذي أُتخذ هذا الصباح، بوصفه خارطة طريق مفيدة يجري تنفيذها إلى جانب تطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ لبناء أفريقيا تنعم بالسلام والأمن..

لاحظت أيضا مع التقدير أن معظم المتكلمين السابقين أعربوا عن تأييدهم لأفريقيا في سعيها من أجل إسكات دوي المدافع في القارة. إنّ الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تظل بالغة الأهمية، ليس في مجال كبح قعقعة الأسلحة فحسب، بل أيضا في القضاء على الحروب والصراعات. ومن شأن ذلك أن يسهم إلى حد كبير في منع انتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية، فضلا عن التصدي لتغير المناخ وغير ذلك من التحديات المشتركة.

إن استمرار تأثير التداول غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، فضلا عن نظام الحكم والديناميات الاقتصادية العالمية؛ والارتفاع النسبي في معدلات

البطالة، لا سيما في أوساط الشباب؛ وتهميش شرائح من المجتمع؛ والتناحر على السلطة السياسية، وحالات سوء إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها، إلى حد ما، كلها أسهمت في كفالة عدم إسكات دوي المدافع بشكل تام. وبالرغم من أنّ هذه الصورة ليست مشرقة إلى حد كبير، شهدنا أيضا اتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية. لقد فقد تحققت إنجازات كبيرة في مجال الوساطة ودعم عمليات السلام في جميع أنحاء القارة، لا سيما على الصُعد دون الإقليمية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وكذلك في منطقة البحيرات الكبرى.

إنّ كينيا تتصدر دعم وتعزيز أهداف وأنشطة خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي التي تتضمن الخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. لقد وقعنا وصدقنا على صكوك الاتحاد الأفريقي وغيرها من الصكوك الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن التي تيسر عمليات السلام، وجهود تحقيق الاستقرار في منطقتنا. واتخذنا أيضا تدابير لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ونحن فعلا بصدد تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتنفيذ جميع البروتوكولات والآليات الإقليمية المتعلقة به. وفي هذا الصدد، ما فتئ مركز كينيا الوطني للتنسيق المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعمل على تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة عن طريق تعزيز الممارسات الجيدة في مجالات الوسم وحفظ السجلات، وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتيجة لذلك، أصبح الآن أكثر من ٩٨ في المائة من الأسلحة النارية في كينيا موسومة بدقة ويمكن التحقق منها.

لكي ننجح في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي التي تتضمن الخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط الثلاث التالية. أولا، نحن بحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الحكم الوطني ذات الصلة المسؤولة عن منع نشوب الصراعات وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا، في تنفيذنا للصكوك القائمة والتدابير الأخرى، نحتاج إلى تعزيز التعاون الوطني والدولي على جميع المستويات. ويتسم الطابع العالمي لجهودنا الجماعية والتوعية المناسبة بأهمية عظمى لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، لأنّ الضعف في دولة أو منطقة ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف النظام بأكمله. وهذا الأمر يتطلب إدارة سليمة للأسلحة والذخائر، وأطرا تشريعية وتنظيمية فعّالة، والأهم من ذلك، جمع البيانات الصحيحة وتبادلها، وكذلك الرصد والتقييم.

إن المشاركة الكاملة للشباب والنساء والمجتمع المدني والشراكات الأخرى بهدف مكافحة العنف المسلح على الصعيد المحلي في غاية الأهمية للتصدي لمشكلة انتشار واستخدام الأسلحة غير المشروعة. ومن شأن ذلك أن يجعل هذه الأنشطة أقرب إلى الناس، بوصفها جزءا من حملة اتصالات على نحو عام.

أخيرا وليس آخرا، ثمة جانب حيوي في هذه العملية، ألا وهو ضرورة بناء القدرات حتى تتمكن الدول الأفريقية من تنفيذ التزاماتها على نحو كامل والتصديق على الصكوك الدولية. ويجب على شركاء أفريقيا في التنمية أن يكفلوا على النحو المناسب تنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية من بلدان المصدر من أجل كبح تدفقات الأسلحة غير المنظمة إلى مناطق الصراعات داخل القارة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تقديم الدعم الكافي للمساعدة في بناء مؤسسات وطنية قادرة على الصمود لتنظيم هذه التدفقات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على كل المبادرات التي اتخذتها غينيا الاستوائية خلال هذه الرئاسة. بالتأكيد لا أود تفويت هذه الفرصة لإبراز الدور الذي تضطلعون به منذ بدأتم فترة ولايتكم بصفتكم عضوا في مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يجعل جميع الأفارقة يشعرون بالفخر.

أود أيضا أن أشكركم على العمل الذي تقومون به، والدليل على ذلك اتخاذ القرار ٢٠١٩ (٢٤٥٧)(بالإجماع هذا الصباح. وبالطبع فإني ممتن للممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات دوي المدافع، السيد رمطان لعمامرة، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والنيرة. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر أيضا السيد فاسو غوندن، على إسهاماته وأعماله القيمة.

علينا ألا ننسى أن مهمتنا الأساسية بسيطة، فهدفنا الرئيسي، في مجلس الأمن وخارجه هو حفظ السلام وتعزيزه لضمان أن يكون ثابتا ومستداما. فدرجة الوعي الآن مرتفعة بما فيه الكفاية لمنع نشوب الصراعات.

السلام ليس فكرة مجردة، ومعناه بالبساطة والصعوبة البادیتين – عدم وقوع المزيد من القتلى ولا المزيد من المعاناة أو المحاكمات للناس. وهو يطالب بأن نعمل بصورة مكثفة وبحزم إلى جانب الأدوات والأساليب والآليات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. عندما أعلن قادة الاتحاد الأفريقي العام ٢٠٢٠ عام إسكات دوي البنادق، كانوا يدركون جيدا الطابع الرمزي القوي لهذا الهدف، دون أن تساورهم أي شكوك بشأن الحقائق والإمكانيات. إن الرسالة واضحة وقوية. تريد أفريقيا أن تواجه تحدياتها في مجالي السلام والأمن بصورة جدية وبشكل مستقل، مع النهوض بالهدف المتمثل في كفالة عدم توريث جميع العلل التي تعاني منها القارة حاليا للجيل القادم.

إن لإسكات دوي البنادق عدة معان ومتطلبات. أولا، تقوم أفريقيا بواجبها الذي تسعى إليه من أمد بإعادة تنظيم مواردها وآلياتها وتفكيرها. وأود أن أذكر المجلس بأن اللبنات الأساسية هي منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي أطلقت أفريقيا من خلالها العنان لأفكار جديدة وأنماط جديدة للعمل مناسبة للغرض المتوخى في كل حالة من حالات النزاع في القارة.

ثانيا، تعيد أفريقيا تجميع قواها بهدف التفكير والعمل بصورة مشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمواجهة الحقائق القاسية والتعامل معها. وهنا أود أن أسلط الضوء على مثال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي يجب الثناء على ولايتها وطابعها وأهميتها. وبالمقارنة مع العديد من المساعي السابقة التي لم تنجز، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تمضي قدما في مواجهة شدائد استثنائية.

ثالثا، إن إسكات دوي البنادق بالتأكيد لا يعني إزالة الأسلحة، سواء كانت صغيرة أو غير صغيرة، ولكن التأكد من أن تصبح جميع الذخائر غير ضرورية في أقرب وقت ممكن. لكن من الواضح أن ذلك لن يكفي، ومن الجلي أنه يبرز ضرورة التصدي للأسباب الجذرية. إن أفريقيا لا تزدهر، وتعني المهمة الشاقة قبل بلوغ مرحلة يُسكت فيها دوي المدافع، أنه يجب علينا النظر في الظروف الاجتماعية والحكم ورفاه شعوبنا. وهذا لا يتوقف على الأفارقة وحدهم. إن إسكات دوي البنادق يتجاوز هذا، ويستدعي التزام المجتمع الدولي، بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ونتائجهما. نحن بحاجة إلى تمويل التنمية، وإدارة مخاطر الكوارث والوقاية من خلال خطة عمل أديس أبابا.

رابعا، يجب أن ننظر في مجالات السياق العالمي التي لها أثر مباشر على أفريقيا. تغير المناخ هو أحد الأمثلة على ذلك، وأود أن أذكر المجلس، بالمناسبة، بأن أفريقيا هي الأقل مسؤولية عن الآثار التي يتسبب فيها الإنسان على المناخ ولكنها أكثر

المتضررين منها. إن الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية والهجرة القسرية داخل القارة أو خارجها، بالاقتران مع الجريمة عبر الوطنية، والإرهاب، وتهريب الأسلحة، وغسل الأموال تعني أن الأسباب والنتائج تتداخل وتواصل تأجيج النزاعات القديمة والجديدة على حد سواء.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على الحقيقة التي يجب قولها ما دامت الصراحة لا تعتبر خطأ. إن أفريقيا بتعهدها بإسكات دوي البنادق، إنما أطلقت مبادرة جريئة بغية فتح مسار جديد للحلول القائمة على الملكية والتفاني في سبيل المسائل التي تحدق بالسلام والأمن في القارة. ولذلك نهضت أفريقيا بمسؤوليات تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات، الأمر الذي لن يفيد بالتأكيد أغراضها فحسب، بل وأغراض الآخرين أيضا. تحتاج أفريقيا إلى الدعم الخارجي في تحقيق الحل الذي توصلت إليه بنفسها، ولا شك أن ذلك يهمنا جميعا. وينبغي أن أشير إلى أنه يمكن النظر إلى التعهدات التي لم تنفذ بعد فيما يتعلق بطريقة تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وأقرها مجلس الأمن بالفعل، بوصفها اختبارا يجب أن نجتازه. وفي هذا الوقت، ينبغي ألا ننسى الصعوبات التي ما زالت ماثلة في أذهاننا وأسفرت عن التحديات التي سببتها الحلول المفروضة على البلدان الأفريقية من الخارج مع عواقب كارثية.

إن ما نحتاج إليه وطال انتظاره هو الدعم الخارجي للحلول الأفريقية، ليس لمجرد التغلب على مشاكل أفريقيا المستمرة بل من أجل العالم بأسره. من خلال تقديم يد العون إلى أفريقيا عند الحاجة إليها، على سبيل المثال من خلال دعم خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ منذ البداية، فإن هذه الجهود تمثل اللبنات الأساسية للمستقبل. يجب على المجتمع الدولي، وفي صميمه مجلس الأمن، أن يمدّ يد العون هذه للحفاظ على السلم والأمن في كل مكان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي معالي السيد الوزير في البدء أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر؛

وعلى تنظيم هذا الاجتماع المهم، وعلى الورقة المفاهيمية الخاصة به (S/2019/169، المرفق)، وعلى الإحاطة القيمة التي قدمتموها صباح اليوم. وأرجو أن أنقل لكم اعتذار معالي الدكتور الدرديري محمد أحمد، وزير خارجية جمهورية السودان، الذي حالت ارتباطاته المسبقة، دون تمكنه من المشاركة في هذا النقاش المهم. ويمتد شكرنا كذلك للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وللسيد وزير الدولة، رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي البنادق في أفريقيا؛ ولسعادة فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها صباح اليوم.

تنفيذا لخطة إسكات صوت البنادق، أعلن مجلس السلم والأمن الأفريقي، في تموز/يوليه ٢٠١٧، عن وضع خريطة طريق ميدانية لإسكات صوت الأسلحة في القارة بحلول عام ٢٠٢٠، وتفعيلها على الأرض. وهنا نرجو أن نعبر عن دعمنا المطلق، للمساعي التي تبذلها الدول الأفريقية لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. هذا الشعار الذي رأيناه مثالا حيا في العديد من المبادرات الأفريقية. وفي هذا الصدد نرجو أن نشير إلى أهم الجهود التي بذلها السودان لتحقيق هذا الهدف المحوري.

ومن أهم هذه الجهود، أولا، بذل السودان جهودا دبلوماسية كبيرة في إطار مبادرة إيغاد للسلام في جنوب السودان، توجت بالتوقيع على إعلان الخرطوم في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتواصلت حتى تم التوقيع على اتفاق السلام المنشط بجنوب

السودان ”الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان“ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ثانيا، بذل السودان جهودا كبيرة في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تكللت بالتوقيع على إعلان الخرطوم في آب/أغسطس ٢٠١٨، وتواصلت حتى تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية السلام والمصالحة في بالخرطوم في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، ثم توقيعها بصورة نهائية في بانغي في اليوم التالي، ٦ شباط/فبراير.

ثالثا، على المستوى الداخلي في السودان، التمديد المستمر لوقف إطلاق النار في كافة مسارح العمليات في البلد، بغرض تهيئة الأجواء لاستئناف المفاوضات السياسية، وحماية المدنيين، وتوفير الظروف الملائمة لانسياب العمل الإنساني.

رابعا، الموافقة على كافة المقترحات التي قدمها الشركاء الإقليميون والدوليون لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركات المتمردة، ورفض هذه الحركات لكل هذه المبادرات.

خامسا، الحملة القومية لجمع السلاح في دارفور، التي حققت نجاحا مُقدرا في استتباب الأمن وتعزيز الاستقرار وحماية المدنيين وتطبيع الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

سادسا، فتح السودان أراضيه لإخوته وأخواته الفارين من النزاعات المسلحة في دول الجوار والشرق الأوسط، حيث يستضيف السودان حاليا أكثر من مليوني لاجئ من هذه الدول.

سابعا، التوقيع على اتفاقية ثلاثية لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى المتأثرين بالنزاع في جنوب السودان عبر الأراضي السودانية منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وحكومة جمهورية جنوب السودان الشقيقة.

ولتحقيق أفضل النتائج، في مبادرة ومشروع إسكات دوي المدافع في القارة الأفريقية، نرجو أن نشير إلى عدد من النقاط المهمة: أولا، التأكيد على الترابط الوثيق والعضوي بين السلام والتنمية واستحالة تحقيق أحدهما دون الآخر. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للمهام الرئيسية لمرحلة ما بعد النزاع، وأهمها إعادة توطين النازحين واللاجئين وإعادة إعمار ما دمرته الحرب ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز المصالحة الوطنية ورتق النسيج الاجتماعي وتوفير فرص العمل للشباب.

ثانيا، تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، من ناحية، والأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية أخرى، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاتساق والتكامل بين عمل المنظمتين وتفادي أي تضارب في عملهما، مثلما حدث في عملية السلام في جنوب السودان بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من ناحية، ومجلس الأمن من ناحية أخرى، في العام الماضي ٢٠١٨، أو في الوضع في ليبيا عام ٢٠١١ بين الاتحاد الأفريقي وبعض أعضاء مجلس الأمن.

ثالثا، ضرورة توفير التمويل المناسب والمستدام لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بواسطة الأمم المتحدة وإزاحة العقبات التي تعترض التوافق على مسودة مشروع القرار الذي قدمته الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأن نأخذ في حسباننا أن هذه العمليات الأفريقية هي في حقيقتها استثمار كبير لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهي من المهام الرئيسية للأمم المتحدة.

رابعا، التصدي بفعالية لمحاربة جذور النزاعات والتهديدات الأمنية في القارة الأفريقية، وعلى رأسها ضعف التنمية والتباين التنموي بين أجزاء القطر الواحد وتداعيات الجفاف والتصحر وتغير المناخ والفقر وضعف قدرات مؤسسات الدول في بعض الدول الأفريقية.

خامسا، تعزيز مساهمة المجتمع الدولي، دولا ومنظمات إقليمية ودولية، في بناء القدرات الوطنية على مستوى الدول والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في مجالات الوقاية من النزاعات والوساطة وصنع السلام وبناء السلام واستدامته.

ختاما، يأمل وفد بلادي أن تتضافر جهود كافة الشركاء الإقليميين والدوليين حتى نحقق معا الهدف الكبير، وهو إسكات دوي المدافع في القارة الأفريقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. كما أتقدم بالشكر إلى السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ والسيد غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

إننا نرحب بهذه المناقشة المفتوحة، التي تركز أساسا على إسكات دوي المدافع في أفريقيا. وتُظهر حقيقة انتشار أكبر خمس بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على صون وتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وتبرهن حقيقة أن أكثر من نصف أكبر ٢٠ بلدا مساهما بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي بلدان أفريقية على أن البلدان الأفريقية تؤدي دورا حاسما في مجال تعزيز السلام والأمن الدوليين، وهو أمر ينبغي أن تقر به الأمم المتحدة والمجلس وأن يقدرانه كثيرا .

وفي الوقت نفسه، ومن أجل ضمان قدرة البلدان والمنظمات الأفريقية على مواصلة إسهاماتها، يتعين مساعدتها على الحفاظ على قدراتها وتعزيزها لصون السلام والأمن في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن بعض البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام تواجه قيودا من حيث الموارد المالية والمعدات، مما يحد من قدرتها على مواجهة تحديات السلام والأمن.

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بمساعدة البلدان الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات وتعزيز السلم والأمن، ينبغي مراعاة مبدأ أساسي واحد، ألا وهو، أن المشاكل الأفريقية تتطلب حلولاً أفريقية. وبعبارة أخرى، من أجل تعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية وفي البلدان الأفريقية، لا بد من الاحترام الكامل للدور القيادي لأفريقيا في حل مشاكلها الأمنية.

ومن هذا المنظور، تتمثل إحدى أهم المهام في مساعدة الدول الأفريقية في التصدي للمصادر الرئيسية لنشوب النزاعات في أفريقيا وتفاقمها وإطالة أمدها. ومن بين هذه المصادر بالتأكيد صنع ونقل وتداول الأسلحة بصورة غير مشروعة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب تراكمها المفرط وانتشارها غير المنضبط. ويترتب على ذلك مجموعة واسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في مختلف أنحاء أفريقيا. وفي هذا السياق، تحتاج البلدان الأفريقية إلى المساعدة في التنفيذ الكامل والفعال للصكوك الدولية ذات الصلة، مثل ”برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه“ و ”الصك الدولي الذي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها“. وهذا أمر مهم عند مراعاة الإحصاءات التي تبين أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو واحدة من أكبر العقبات أمام تحقيق الأمن في أفريقيا وتنمية القارة.

والأهم من ذلك يجب دعم البلدان الأفريقية ماليا وتقنيا وتكنولوجيا، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أيضا العديد من الصكوك والمبادرات ذات الصلة في أفريقيا، من أجل التنفيذ الفعال لتلك الصكوك وتحقيق أهداف تلك المبادرات.

وفي ذلك الصدد، ينبغي إعطاء أولوية قصوى لتقديم دعم حقيقي ومستدام للدول الأفريقية من أجل بلوغ هدف مبادرة هامة مثل مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا. فذلك سيسهم إسهاما كبيرا في الهدف الطموح الذي حددته البلدان الأفريقية، ألا وهو جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، الأمر الذي لن يتحقق بسهولة. غير أن ذلك لا يعني أنه مستحيل. فبما أن الدول الأفريقية أعربت عن عزمها القوي لبلوغ ذلك الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمد يد العون لأفريقيا بغية تحقيقه.

وفي الختام، فإن أفريقيا بعد إخلائها من النزاعات ستكون فعلا مكانا يمكن أن يزدهر فيه السلام الدائم والاستقرار والرخاء. فذلك ما تبتغيه أفريقيا ويتعين علينا أن نساعدها على تحقيقه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد كيلابيلي (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ جمهورية غينيا الاستوائية، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونشكركم على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى الحسنة التوقيت تماما بشأن موضوع مهم جدا بالنسبة للقارة الأفريقية. كما أشكر وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات دوي المدافع في أفريقيا، والمؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات على إحاطاتهم الإعلامية.

تعلق بوتسوانا أهمية كبرى على الهدف الشامل المتمثل في تحقيق السلام الدائم والاستقرار في قارتنا. إننا نؤيد الهدف الطموح المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، الذي يتطلب جهودا أفريقية جماعية وضمان الدعم من المجتمع الدولي والجهات المعنية الأخرى. ولذلك، فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع، بشأن هذه المسألة.

ونعتقد أن تهيئة بيئة مفضية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ستغني عن الحاجة إلى تعريض حفظة السلام للمخاطر، وبالتالي تفادي المزيد من الخسائر في الأرواح بين المدنيين الأبرياء العالقين في حالات النزاع. وإذ نقترب من عام ٢٠٢٠، الموعد النهائي الذي حدده الاتحاد الأفريقي، يرى وفد بلدي أن هذا أساس منطقي للانخراط في ممارسة التقييم الذاتي لتقييم التقدم المحرز في إخلاء أفريقيا من النزاعات. وهذه المناقشة خطوة هامة نحو اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المتبقي لنا قبل حلول ٢٠٢٠.

ولذلك فإن المسائل التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية (S/2019/169 المرفق) مهمة للغاية في تمكيننا من إعادة وضع استراتيجيات لضمان أن تمتلك أفريقيا أدواتها الخاصة للقيام بهذا العمل، وبالعدم اعتماد شراكات استراتيجية جديدة تثني مجتمعاتنا على نحو فعال عن الانخراط في أنشطة العنف والإجرام. إن الخيارات الصعبة التي يتعين على هذه المجتمعات أن تتخذها هي التي توجد في حد ذاتها الطلب على الأسلحة. والتشخيص السليم للعوامل التي تؤدي إلى حالة انعدام الأمن البشري هو السبيل إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في قارتنا.

والصورة الأكبر لما يشكل تحديات أفريقيا القائمة معروفة بالفعل. وقد أظهرت حدة النزاعات انخفاضا؛ غير أن القارة تظل، إذا ما قسناها بمؤشر هشاشة الدول، عرضة لنشوب النزاعات، ومستويات الإنذار العالمية عالية بشكل خاص. وقد لاحظنا التحسن الملحوظ في بعض البلدان، في حين أن البعض الآخر أظهر انخفاضا طفيفا. وقد حددت مؤشرات من دراسات

شاملة للتفاوتات، أجرتها هيئات مختصة في الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أراض غير خاضعة لسيطرة أي سلطة حكومية كجيوب من المشقة وتشكل بؤرا ساخنة للنزاعات – والفجوات الكبيرة في الدخل والفقر المتعدد الأبعاد من بين العوامل التي تؤجج النزاعات في أفريقيا.

ولكن من باب الإنصاف، يجب علينا أن نقر بالمؤشرات الإيجابية التي يمكننا الاستفادة منها. فما من شك في أن لدى أفريقيا إمكانات كبيرة علاوة على مواردها الطبيعية الوفيرة. فقد شهدنا في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من البلدان الأفريقية في المقدمة باعتبارها من بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، على الرغم من أن النمو لم يكن دائما مقترنا بتقدم اجتماعي مجد وشامل.

كما إن أفريقيا تضم عددا كبيرا من الاقتصادات المتوسطة الدخل، بما في ذلك بلدنا بوتسوانا، في أعقاب جهود التنمية المستدامة. والقارة تنعم بعدد كبير من السكان الشباب الذين يشكلون، إذا ما استفيد منهم بصورة مواتية، عائدا ديموغرافيا أساسيا لاستدامة نمو اقتصادي قوي إضافي في قارتنا. ولذلك، فإننا نتشاطر القلق أنه، لم نحسن إدارة هذه التناقضات، ستتخذ الفئات الساخطة من مجتمعاتنا – بمن في ذلك الشباب – القرار الخطأ المتمثل في اللجوء إلى حمل السلاح.

ولا بد من إيجد لمزيج من التدابير الحصيفة، بدءا بالاستفادة من إمكانات الابتكارات التكنولوجية إلى الاستثمار في التعليم المناسب، من أجل تهيئة بيئة مواتية للسلام. ويجب علينا تمكين النساء والشباب باعتبارهم عناصر للسلام والتنمية من خلال تعزيز الحوكمة التشاركية الخاضعة للمساءلة.

وترى بوتسوانا أن السبيل إلى تحقيق جزء هام من الحوكمة الفعالة والتنمية هو الإدارة الفعالة لقطاع المعادن كمحفز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإننا نرحب بإدراك أفريقيا، من خلال الرؤية الأفريقية للتعدين التي يتبناها الاتحاد الأفريقي، للحاجة إلى العمل في انسجام في هذا المجال، الأمر الذي يوفر منبرا مثاليا لتبادل الخبرات. وكما تشير الورقة المفاهيمية المعروضة علينا، فإنه لا يمكن دائما فصل مهمة إسكات دوي الأسلحة عن الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية.

ولكي نحافظ على زخم التجارة المشروعة في معادن ثمينة مثل الماس، يغتنم وفد بلدنا هذه الفرصة لتشجيع الاهتمام الجاد بمناقشات الجمعية العامة المقبلة المستندة إلى عملية كيمبرلي بشأن دور الماس في تأجيج النزاعات. ومن المتوقع أن يتم البت في مشروع قرار في ١ آذار/مارس.

وعموما، يتفق وفد بلدنا على أن أفريقيا تبذل كل ما في وسعها من خلال الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية. فمثلا، بالإضافة إلى إنشاء آليات الإنذار المبكر وبعض القوات الاحتياطية، كما ذكرت، فإن أفريقيا نفسها أقرت كذلك بالحاجة إلى تسخير عائدها الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب. ويمثل اعتماد صكوك هامة مثل خطة ٢٠٦٣ والإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠، من بين أمور أخرى، التزامات هامة. كما أن التنفيذ الجاري للإصلاحات المؤسسية وتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي عنصران أساسيان في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في القارة والحفاظ عليهما.

غير أن هناك، علاوة على التهديدات القائمة التي لا تزال تؤجج النزاعات، تهديدا ناشئا وهو تغير المناخ، الذي يؤدي إلى تفاقم النزاعات في أفريقيا. ولذلك، فإننا نرحب بالنداء المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي استكمل مؤخرا، والصادر عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. فالتسليم بهذه الصلة أمر بالغ الأهمية. ويشجع وفد بلدي استمرار اهتمام مجلس الأمن بتحديات السلام والأمن المتصلة بالمناخ.

وفي الختام، فلن يكون بوسع الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية إسكات دوي المدافع لوحدها. وإلى جانب الشراكات القائمة، نرحب بالأطر المتفق عليها مؤخرا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن، فضلا عن خطة عمل ٢٠٦٣ ومبادرة ٢٠٢٠. ونود أن نؤكد ونعرب أيضا عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمبادرة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلقة بإعلان أيلول/سبتمبر من كل عام وحتى عام ٢٠٢٠ بوصفه شهر العفو الأفريقي لتسليم الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة، تمشيا مع مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشاطر زملاءنا ونشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة. ونود أيضا أن نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وليست هذه المناقشة سوى مجرد مثال آخر على العمل الممتاز الذي أدته غينيا الاستوائية فيما يتعلق بتوحيد جهود المجتمع الدولي لأجل التصدي لبعض التحديات الأكثر إلحاحا التي يواجهها عالمنا اليوم. وهذه خطوة هامة نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الحروب والنزاعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان في القارة الأفريقية، بما يسمح لنا بأن نسخر جهودنا ومواردنا لمجالات التعليم والرعاية الصحية والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، من بين أمور أخرى.

وترى جمهورية أنغولا أن انتشار التطرف العنيف والإرهاب في أفريقيا والأزمات الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان الناجمة عن النزاعات المسلحة تعدُّ التحديات الأكثر إلحاحا التي نواجهها في القارة الأفريقية. ولأجل تحقيق الهدف السياسي الطموح: إسكات دوي المدافع في أفريقيا، فلا بد من المعالجة الفعالة لبعض الأسباب الجذرية لتلك النزاعات، مثل هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها وتجارة الأسلحة غير المشروعة والآثار الناجمة عن التوسع الحضري السريع، وبطالة الشباب وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي واستخراج الموارد بطريقة غير مشروعة وتغير المناخ.

بالمثل، ولأجل زيادة فرص النجاح في جهود نزع السلاح الطوعي من المدنيين والقضاء على الجماعات المسلحة من غير الدول في البلدان المتضررة من النزاع، فإنه يتعين على الدولة ومختلف أجهزتها أن تعمل في إطار من الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وكثيرا ما تتسم المؤسسات المسؤولة عن تحقيق العدالة والأمن في الدول الهشة والمعرضة للنزاعات بالضعف أو الشلل. ولن تستجيب الجماعات المسلحة والمدنية للدعوة إلى نزع السلاح الطوعي إلا إذا كفلنا لها الأمن.

وفي ذلك الصدد، ينبغي للاتحاد الأفريقي – تمشيا مع منظومة السلم والأمن الأفريقية وبالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية – أن تكثف جهودها الرامية إلى تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية من أجل وقف التدفق غير المشروع للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول التي تسهم في تفاقم العنف وانعدام الأمن وتقوض التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تأثيرها على فعالية أداء المؤسسات الأمنية الحكومية ذات الصلة.

وتتمثل أولى الخطوات اللازمة للتغلب على هذه المشكلة في ضمان تعاون الدول التي تصنع هذه الأسلحة التقليدية وتصدرها مع الدول المتضررة بهدف ضمان توفر القدر الكافي من نظم المراقبة تجنبا لتحويل تلك الأسلحة بصورة غير مشروعة. والأهم من ذلك، وفي سياق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يجب علينا بصفتنا المجتمع الدولي أن نكون قادرين على التصدي بمزيد من الفعالية للبلدان التي تتمادى في تسليح الجهات الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول بغرض تقويض الحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

ولا شك أن ضمان الأمن بواسطة وقف التدفق غير المشروع للأسلحة والمخدرات يعدُّ خطوة هامة نحو كفالة الأداء الفعال للمؤسسات الأمنية. وقد ظلت هذه التدابير، إلى جانب تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، محور اهتمام خطة عمل الحكومة الجديدة في جمهورية أنغولا، التي تشدد على أهمية الحوكمة الفعالة من خلال ضمان المشاركة الشاملة للنساء والشباب وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل بغية تعزيز النمو الشامل والحد من عدم المساواة.

وتتسق خطة العمل الحكومية تلك مع خطة عام ٢٠٦٣ – بوصفها الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي لأجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة – وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي لا تسعى إلى وضع سياسة فعالة للتصدي للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه أنغولا فحسب، بل تهدف أيضا إلى بناء دولة ومجتمع أكثر مناعة وقدرة على التصدي للضغوط الناجمة عن التوسع الحضري السريع ومشكلة البطالة بين الشباب وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.

وبالنظر إلى أن تغير المناخ والضرر البيئي يؤثران بوصفهما عاملا مضاعفا للهشاشة، وينطوي على احتمال إثارة المنازعات على الأراضي وتناقص الموارد المائية، تواصل حكومة أنغولا الاستثمار في القدرات البشرية والمادية ليس لتحسين إدارة مواردنا الطبيعية التي لا تزال تشكل أكبر مصدر للدخل في بلدنا فحسب، بل أيضا بهدف تعزيز التعاون الإقليمي عبر الحدود وإدارة الموارد الطبيعية ورصدها، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المشترك وربما تكون أداة هامة لتعزيز التكامل الإقليمي أيضا.

وختاما، تلتزم الحكومة التزاما كاملا بهدف إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ لكي تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف مبادرة الاتحاد الأفريقي مبادرة خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠ بوصفها وثيقة استراتيجية ترمي إلى جعل أفريقيا خالية من النزاعات.

ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أنه لن يكون ممكنا إنهاء جميع النزاعات في القارة بحلول عام ٢٠٢٠ بسبب استمرار وجود الإرهابيين في منطقتي الشمال والغرب، وكذلك الاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات والأسلحة في بعض المناطق. وعليه، نحث شركاءنا في القارة على زيادة دعمهم المالي والتشغيلي للهياكل القائمة مثل القوة الأفريقية الجاهزة وصندوق النظام القاري للإنذار المبكر، التي تهدف إلى دعم منظومة السلم والأمن الأفريقية بوصفها آلية إقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

السيد ماردیني (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف، والتي تُلزم المادة الأولى منها، المشتركة فيما بين جميع الاتفاقيات الأربع، الدول باحترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني. إن ذلك الواجب يؤطّر القواعد التي تنظّم تجارة الأسلحة الدولية، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة. إن اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) اليوم هو خطوة هامة. فهو يُسلّط الضوء على تصميم أفريقيا على تخليص القارة من النزاعات وتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بدعم من المجتمع الدولي.

وأود اليوم أن أتناول نقطتين – أولاً، العواقب الإنسانية لتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضوابط؛ وثانياً، السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحدّ من تلك العواقب.

عندما تخضع الأسلحة التقليدية لضوابط ضعيفة وتغدو متاحة على نطاق واسع، فإن العواقب الإنسانية لها تكون مروعة – إطالة أمد النزاعات، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وزيادة مخاطر الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين. وتستمر المعاناة حتى بعد انتهاء الأعمال القتالية، حيث أن إمكانية الوصول إلى الأسلحة على نطاق واسع تعزز ثقافة العنف، وتُقوّض سيادة القانون، وتهدّد جهود المصالحة.

تشهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر تلك العواقب مباشرة بشكل يومي. فالنزاع المسلح في حوض بحيرة تشاد قد أجبر أكثر من مليوني شخص على الفرار من ديارهم. وفي ليبيا، لا تزال كميات كبيرة من مخزونات الأسلحة خارج سيطرة الحكومة، مما يؤجج العنف ويفرض ثمناً باهظاً على الشعب الليبي، الذي يعاني من الموت والإصابات والإعاقة والتشريد. وفي جنوب السودان، يجلب اتفاق السلام الأمل في إنهاء نزاع أدى إلى عواقب إنسانية كارثية. وقد حُرمت آلاف مؤلّفة مِن الأطفال من التعليم، وعانت العديد من النساء من العنف الجنسي. تقدّم المنظمات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها في العديد من الأماكن في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم حيث لا يزال السلام أمراً بعيد المنال. لكن المعونة وحدها لا يمكن أن تحل الأسباب الكامنة وراء هذه المعاناة الهائلة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء في مجلس الأمن – وفي الواقع جميع الدول – أن تعمل من أجل إسكات دوي البنادق في أفريقيا. يمكنها القيام بذلك عن طريق كفالة الاتجار المسؤول بالأسلحة ومنع تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الأطر الوطيدة، مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، وعلى الصعيد الدولي، معاهدة تجارة الأسلحة، توفّر المخطط الأولي للحد من المعاناة البشرية. ونحثّ الدول على الانضمام إلى تلك المعاهدات وتنفيذها ودعمها. إن عمليات نقل الأسلحة المتسمة بالمسؤولية تحسّن حماية المدنيين على المدى الطويل وتضع، بشكل أعم، الأساس للسلام والأمن والاستقرار.

يجب أن نُحدث فرقاً على أرض الواقع. فلن تمنع الكلمات وحدها الأضرار المدمرة والتي لا يمكن إصلاحها التي تنجم عن وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ. وقد خلصت دراسة في الآونة الأخيرة للجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان ”جذور الانضباط في الحرب“ إلى أن دمج القانون في العقيدة وقواعد الاشتباك والتدريب وآليات الامتثال يزيد من ضبط النفس على أرض المعركة. وتشجّع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على الالتزام بهذه المهمة وتُقدّمُ مساعدتها إلى الدول الراغبة في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني من جانب حاملي السلاح – وهو دور اضطلعنا به، على سبيل المثال، بالنسبة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن العواقب الإنسانية المروعة التي تكلمتُ عنها سابقاً يمكن تفاديها. فعندما يكون هناك احترام للقانون الدولي الإنساني، تكون هناك فرصة أفضل لإسكات دوي البنادق في أفريقيا وفي العالم. وتقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أهبة الاستعداد لدعم الدول في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة غينيا الاستوائية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة،

وبشكر مقدمي الإحاطتين، الممثل الخاص لعمامرة والسيد غوندن.

تؤيد البرتغال البيان الذي سيُدلي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي وتودّ أن تُدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

إن للأزمات الأمنية المحلية عواقب على الصعيد العالمي، ويتعين التصدي لها من خلال الجهود المشتركة. ما برح الاتحاد الأفريقي يتولّى القيادة بصورة متزايدة في البحث عن حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وتمثّل الشراكة الاستراتيجية القائمة مع الأمم المتحدة خطوة بالغة الأهمية نحو تعزيز فرص النجاح، وقد حققت بالفعل نتائج واعدة، كما حدث مؤخراً في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن الشراكة القوية القائمة فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، مثل الاتحاد الأوروبي، هي أفضل سبيل لتحقيق السلام والأمن، والرخاء، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان والديمقراطية. هذه العناصر كلها مترابطة – فعندما يترافق حدوثها معاً يعزز بعضها بعضاً. والإطار قائم بالفعل. إن منظومة السلم والأمن الأفريقية، إلى جانب صكوك من قبيل هيكل الحوكمة في أفريقيا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، توفّر الأساس الإقليمي المتين الذي يكمّل الإطار المتعدد الأطراف القائم. يجب علينا جميعاً الاستمرار في المشاركة والتعبئة لتقديم الدعم اللازم. إن القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذ للتو، هو إسهام إضافي في تحقيق تلك الغاية.

وسيتطلّب إسكات دوي البنادق أيضاً تصميماً قوياً على منع نشوب النزاعات في المستقبل. ونحن بحاجة إلى تعزيز دور المرأة والشباب في منع نشوب النزاعات وإدارتها، وكذلك مشاركتهم المدنية والسياسية على جميع المستويات. وعلينا مواصلة جهودنا الرامية إلى منع تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، ونحن بحاجة إلى مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك فإننا نشجع المشاركة الأفريقية النشطة في صكوك من قبيل برنامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

لكن التدابير الأمنية وحدها لن تكون فعّالة ما لم تقترن بالجهود الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي. وإلى جانب المزيد من التهديدات التقليدية، تشعر أفريقيا أيضاً بضغط تلك التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ، انعدام الأمن المائي والغذائي، والأوبئة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال جدول أعمال إيجابي، في حين نكافح الفقر ونُعزز التنمية. وسيكون لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة أهميةٌ حاسمة في هذه العملية.

تقيم البرتغال علاقة وثيقة جداً مع أفريقيا وتظلّ ملتزمة بالمساهمة في هذه الجهود المشتركة، على الصعيد الثنائي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي على السواء، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وبطبيعة الحال على مستوى الأمم المتحدة. تشارك البرتغال حالياً في بعثات في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر والصومال وجنوب السودان ودارفور. ولدينا اتفاقات للتعاون العسكري التقني مع العديد من الدول الأفريقية، ونشارك في المشاريع الإنمائية، بما في ذلك مع الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لقد قطعنا التزاماً طويل الأجل بالأمن والتنمية في القارة الأفريقية ذات الأهمية العالمية على جميع المستويات والتي تستحق بلا شك زيادة التمثيل في مجلس الأمن.

وسنظلّ ملتزمين وعلى أهبة الاستعداد. يجب علينا حقا إسكات الأسلحة في الوقت الحاضر حتى نتمكن من التركيز على

المستقبل، والتأكد من أن أيدي الشباب لن تحمل الأسلحة، بل أدوات لبناء حياة ترقى إلى مستوى تطلعاتهم المشروعة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الثناء على غينيا الاستوائية لعقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن موضوع ”إسكات دوي المدافع في أفريقيا: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية“.

كما أود الإعراب عن تقديري العميق للإحاطات الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ والسيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات دوي المدافع في أفريقيا؛ والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يؤكد بلدي على الدور المركزي للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والتعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، حيث إنها الأطر الأساسية للأمن الدولي والتنمية المستدامة في أفريقيا. كما نثني على خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ بوصفها مبادرة رئيسية من شأنها أن تسهم في جعل أفريقيا قارة خالية من النزاعات.

وقد شاركت رومانيا في تقديم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا، الذي اتُخذ اليوم. كما نشجع على اتباع نهج مصمم خصيصا، يتمثل مبدأه التوجيهي في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وقد أدى هذا المبدأ، خلال رئاسة رومانيا للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٨، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماع السنوي بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك، خلال رئاستنا للجنة بناء السلام، أولت رومانيا أهمية خاصة لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال الترويج لنهج إقليمي مُعزز في أعمال اللجنة وتمتين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودعم البلدان المتضررة من النزاعات من خلال إجراءات تتراوح بين منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

وخلال الزيارات الميدانية التي أجريتها في العام الماضي إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي جميع الاجتماعات التي عقدتها مع الجهات الفاعلة الأفريقية الوطنية والإقليمية ذات الصلة، كان الغرض من ذلك هو تحديد سبل تعزيز التعاون بشأن تمويل بناء السلام والنهوض بالتعاون والتنسيق والاتساق دعما للبلدان المعنية. ولا تزال رومانيا ملتزمة باتباع نفس المسار خلال ولايتها الحالية بصفتها نائبا لرئيس لجنة بناء السلام، حيث إننا نعلق أهمية كبيرة على المنع والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام ونعمل على تحقيق الإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع.

واستنادا إلى فهمها العميق للأسباب الجذرية المتعددة الأبعاد لانعدام الأمن في المنطقة، تعتقد رومانيا أن أهداف مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ يمكن أن تتحقق من خلال إقامة شراكات بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، آمل أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء في يوم الجمعة، ١ آذار/مارس، مشروع القرار المتعلق بدور الماس في تأجيج النزاعات وقطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة والنزاعات المسلحة بوصفه إسهاما في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وهو مشروع القرار الذي ستعرضه رومانيا بصفتها رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي.

وأعتقد أن الوقت قد حان للتحول بشكل دائم من نموذج الماس الملطخ بالدماء إلى الماس المُطعم بالسلام. وفي إطار هذا المسعى، فإن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، في ظل المشاركة الكاملة للنساء والشباب، أمر أساسي.

وتساعد رومانيا على زيادة الفرص المتاحة للشباب الأفريقي من خلال المنح الدراسية للالتحاق بالتعليم العالي وبرامج التدريب التي نقدمها للمهنيين. وفي الوقت الراهن، تشارك رومانيا في بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا في جميع القطاعات الأمنية ذات الصلة – في ست بعثات وعمليات للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وجنوب السودان وليبيا.

وفي الوقت نفسه، نحن الدولة العضو الوحيدة التي تساهم بوحدات حماية لصيقة في البعثات التي تنسقها إدارة شؤون السلامة والأمن. وبدءا من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ستزود رومانيا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بوحدة طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات تضم أربع طائرات عمودية طراز Puma و ١٢٠ جنديا.

وأخيرا، يسرنا أن غينيا الاستوائية قد اقترحت موضوع التعاون مع المنظمات الإقليمية على جدول أعمال مجلس الأمن، حيث أن بلدي هو الذي روج لاتخاذ أول قرار للأمم المتحدة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية (القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)) تحت الرئاسة الرومانية لمجلس الأمن.

إن رومانيا مرشحة حاليا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وسيظل بلدي يشارك مشاركة كاملة في الحفاظ على السلام في أفريقيا وفي تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تعرب جيبوتي عن بالغ الامتنان على إتاحة الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن موضوع ”إسكات دوي المدافع في أفريقيا: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية“. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) في هذا الصباح، والذي شارك وفد بلدي في تقديمه. ونشعر بنفس القدر من الامتنان على نوعية الأفكار الثاقبة الواردة في البيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح.

(تكلمت بالفرنسية)

وتؤيد جيبوتي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بنن بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ولبنان باسم مجموعة الدول العربية.

لا شك في أن الخطر الأكبر اليوم على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ هو النزاع والعنف. ولا يزال استمرار العديد من بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم يزيد من عدد القتلى. وسيتطلب التصدي للتحديات الخاصة بكل منها اهتماما مستمرا من جانب المجتمع الدولي. وفي الواقع، ووفقا لبعض المصادر، هناك ٣٠ مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة متداولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي كل عام تزداد تلك الترسانة بواقع ثمانية إلى عشرة ملايين قطعة سلاح.

ومن المؤسف أن تلك الأسلحة متاحة بسهولة؛ وهي تؤدي إلى إثارة النزاعات العنيفة في القارة وإدامتها. وغني عن البيان أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، فإننا نرحب بأن المجلس وافق على تنظيم جلسة مواضيعية، تحت رئاستكم، لتحليل التحديات وتحديد الحلول المستدامة.

وقد مكننا ”مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه‘‘، الذي ترأسته فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي شارك فيه وفد بلدي، من إحراز تقدم في بعض المجالات. وأعاد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في اليابان في آب/أغسطس، التأكيد على الحاجة إلى تقديم دعم مادي وتقني ومالي للبلدان النامية.

وعلى الرغم من تلك الأدوات، تشعر جيبوتي بقلق بالغ إزاء انتشار الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد الأوضاع الهشة بالفعل، والذي يتطلب استجابات مختلفة عن تلك التي تتيحها عمليات السلام التقليدية. ولهذا السبب، فإن الشراكات في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أمر أساسي إذا كنا نأمل في الحد من نقل الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود.

لقد رحبنا بمبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ التي اعتمدها رؤساء الدول الأفريقية في الدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي احتفالا بالذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي، والهدف النبيل منها هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

(تكلمت بالإنكليزية)

واستجابة لطلبكم بتقديم مساهمات محددة اليوم، سيدي الرئيس، تود جيبوتي بكل تواضع الإدلاء بالملاحظات الثلاث التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات والوساطة. وذلك يتطلب مهارات خاصة مصقولة بالخبرة. ولذلك ترحب جيبوتي بإنشاء منبر لتبادل الخبرات والتعلم فيما بين الأعضاء في قائمة الوسطاء التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأعضاء فريق الحكماء في الاتحاد الأفريقي والأعضاء في شبكة حكماء البلدان الأفريقية من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

ونغتنم هذه الفرصة لنثني على المشاركين في وضع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية بشأن الوساطة. كما تشيد جيبوتي بإنشاء الأمين العام للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة وتحث المجلس على تقديم دعمه الكامل. وينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية المدعوة إلى الوساطة في المنازعات الدولية على التماس المشاركة والمساعدة الفعالة من الأمين العام والمجلس الرفيع المستوى.

(تكلمت بالفرنسية)

ثانيا، نحن بحاجة إلى نهج شاملة لتعزيز السلام والنظر في جميع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع مستويات المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب والزعماء التقليديون وكذلك المنظمات الدينية. وتحقيقا لتلك الغاية، هناك حاجة ماسة إلى تعميم أعمال الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال فريق الحكماء وشبكة حكماء البلدان الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ثالثا، لم يعد هناك أي شك في أن العواقب الوخيمة للأعمال التي تقوم بها الجماعات بدافع الأيديولوجيات المتطرفة لا تقتصر بأي حال من الأحوال على الأماكن الوطنية أو الإقليميةن ولكنها تتجاوز الحدود وتؤثر على العالم بأسره. إن هدف المتطرفين هو تهيئة ما وصفه بعض الكتاب بحضارة الذعر، حيث لا يدمر كل عمل إرهابي حياة المدنيين الأبرياء فحسب، بل يؤدي إلى عدد كبير من الرهائن الأحياء لكنهم يعيشون مرعوبين. وهدفهم معروف وتصميمنا يجب أن يكون ثابتا.

وبالتنسيق مع الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، لمنع التطرف العنيف ومكافحته، أدركت دول المنطقة بسرعة أهمية بدء المشاورات لوضع استراتيجية لمواجهة الأفكار وأوجه الخطاب التي تنشرها الحركات المتطرفة. وانطلاق من ذلك، قررنا بالاتفاق

المتبادل إنشاء مركز إقليمي مخصص لمنع التطرف العنيف في جيبوتي ومكافحته.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي الختام، ترحب جيبوتي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في منطقة القرن الأفريقي، ولا سيما التقارب التاريخي بين إثيوبيا وإريتريا. ولكي يصبح السلام شاملا وكاملا ومستداما، نشدد على أنه من الملح حل النزاع على الحدود الذي استمر ١١ عاما والمسائل الأخرى ذات الصلة مع البلد الشقيق إريتريا. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد جيبوتي مجددا التزامها بالتفاوض بحسن نية مع إريتريا من خلال المشاركة الثنائية أو الوساطة أو التحكيم الدولي الملزم. وينبغي لنا أن نسعى إلى الحفاظ على الزخم الإيجابي وعدم السماح بتفاقم النزاعات. وتشدد جيبوتي على أهمية استمرار الدور الرقابي لمجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥٧ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق كامل ونهائي بين الطرفين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ غينيا الاستوائية على رئاستها المثمرة لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة التي تكتسي أهمية قصوى لأفريقيا ولمجلس الأمن كذلك. وأود أيضا أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومعالي السيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠، والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة والزاخرة بالمعلومات.

في البداية، تؤيد رواندا البيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إن موضوع هذه المناقشة يشمل أحد تطلعات الاتحاد الأفريقي بموجب خطة عام ٢٠٦٣ – وهو إحلال السلام في أفريقيا واستتباب الأمن فيها. وتسعى أفريقيا إلى إقامة بيئة آمنة وسلمية تفضي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يعود بالنفع على جميع الأفارقة. وإسكات دوي المدافع في أفريقيا هدف طموح لكن يمكن تحقيقه من خلال اتخاذ نهج متكاملة تشمل العلاقة بين السلام والأمن والحكم الرشيد والتنمية. والنجاح في تحقيق هذا الهدف سيتطلب قدرا أكبر من اتساق السياسات والتزام سياسي من جانبنا جميعا لتنفيذ الآليات والأدوات المتاحة.

إن خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠ إطار هام سيسهم، إن تم تنفيذه، في إخلاء أفريقيا من النزاعات العنيفة. فالتطورات الإيجابية الأخيرة الناشئة عن تسوية النزاعات في منطقة القرن الأفريقي واتفاقا السلام المبرمان مؤخرا في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى إسهامات مهمة في إسكات دوي المدافع في أفريقيا، بالرغم من أن الاتفاقين لم يترجما بعد إلى نزع السلاح الطوعي للجماعات المسلحة بموجب المؤسسات الأمنية الوطنية الشاملة.

وإسهام رواندا في مناقشة اليوم سيركز في المقام الأول على منع نشوب النزاعات وتسويتها وإصلاح القطاع الأمني وبناء السلام والحفاظ على السلام، ولو بإيجاز شديد.

إن الدبلوماسية الوقائية والوساطة جزء لا يتجزأ من تسوية النزاعات ومنع نشوبها. وصحيح أنه تم إحراز تقدم في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في القارة. وفي العديد من الحالات، تتصاعد حدة النزاعات أو تندلع من جديد نتيجة لضعف أو عجز المؤسسات ونظم الحوكمة غير الشاملة، غير القادرة على تولي إدارة السلام عندما يتحقق.

وينبغي أن نركز جهودنا وإجراءاتنا على الأسباب الهيكلية للنزاعات بهدف تعزيز المؤسسات والآليات الاجتماعية للدول والمجتمعات وتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة لإقامة مؤسسات أكثر قوة وشمولا للجميع، يمكنها أن تعالج أسباب النزاعات ومنع نشوب نزاعات جديدة في المستقبل.

إن تعزيز جهودنا والاستراتيجيات المتصلة بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج استراتيجية من بين هذه الاستراتيجيات التي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

تلك هي تجربتنا كبلد أحرز نجاحا في إعادة إدماج أكثر من ٧٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين كانوا يعملون أساسا – وبعضهم ما زال يعمل – في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مسببين الفوضى وانعدام الأمن للسكان المحليين.

ولذا فإن ما نوصي به هو ضرورة تنفيذ عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في جميع مراحل تسوية النزاع ومراحل بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ومن الأمور الأساسية لنجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توفير الدعم الفعال للمقاتلين السابقين لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وينبغي النظر إلى التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية لتوطيد السلام والاستقرار.

وأخيرا، إن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها في أفريقيا، بما في ذلك في البلدان المدرجة في قوائم مجلس الأمن لحظر توريد الأسلحة وفرض الجزاءات، يساعد في إدامة الصراعات المسلحة في القارة. ومن المؤكد أن زيادة الرصد الفعال لتنفيذ حظر توريد الأسلحة سيسهم في تهيئة بيئة أنسب لتسوية النزاعات.

ولا يمكن إسكات المدافع، كما لا يمكن استدامة السلام بدون التنمية والحوكمة الشاملة للجميع، والمؤسسات الشاملة والفعالة، كما أكد العديد من المتكلمين قبلي. وما زال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ يمثل أنجع السبل لمنع النزاعات، وبناء السلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم وأعمال المجلس بشأن القرار ٢٤٥٧(٢٠١٩)، الذي نشعر بسعادة غامرة لمشاركتنا في تقديمه.

إننا نجتمع هنا لأننا نعتقد أن هذه المناقشة مهمة. وتعتقد أيرلندا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لتسوية النزاعات ومنعها؛ وبناء مجتمعات تنعم بالسلام، وشاملة للجميع؛ وبطبيعة الحال، وكما سمعنا من العديد من المتكلمين، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في التنمية المستدامة.

لقد شهدنا مباشرة الأدلة المباشرة للدور الأساسي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في أفريقيا لإنهاء الأزمات وبناء السلام الدائم. إن الدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتوسط في الأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا، واتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة، بعد مفاوضات مكثفة بقيادة الاتحاد الأفريقي، هما بالنسبة لنا مثالين ممتازين للنجاح الذي يمكننا جميعا أن نأمل فيه عندما تثمر الجهود الإقليمية المشفوعة بدعم دولي على نطاق أوسع.

وفي جزيرة أيرلندا، استفادت كثيرا عملية السلام بقيادة محلية من الدعم المستمر والسخي، المراعي للخصوصيات، المقدم من الاتحاد الأوروبي – منظمتنا الإقليمية. والواقع ببساطة، أن عضويتنا في الاتحاد الأوروبي أدت دورا رئيسيا في وضعنا على

طريق إنهاء النزاع العنيف. وتشيد أيرلندا بالإنجازات الأخيرة للاتحاد الأفريقي من أجل إسكات المدافع، من خلال وضع نظم للإنذار المبكر على نطاق القارة، وفريق الحكماء، والمبعوثين الخاصين، وأفرقة الوساطة المخصصة. ونرى أن كل هذه الخطوات تحقق فارقا ملموسا وتدريجيا في تسوية النزاعات وبناء السلام.

وبصفتي رئيسة اللجنة المعنية بوضع المرأة، أود أن أنوه بالدور الفريد الذي تضطلع به المرأة الأفريقية في إسكات المدافع. ويسرني أن أرى إشارة إلى ذلك الدور في القرار ٢٤٥٧(٢٠١٩)، الذي اعتمد اليوم. إن الإشارة المحددة إلى شبكة النساء الأفريقيات، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وشبكة القيادات النسائية الأفريقية تعزز رسالتنا وتمنحها القوة. ونحن نعلم من تجربتنا الخاصة في أيرلندا أنه عندما تتاح المشاركة للمرأة، يبدأ إنجاز الأمور.

إن عمليات حفظ السلام هي أبرز أدوات الأمم المتحدة ومن بين أكثرها قوة لتعزيز السلام والاستقرار, وأيرلندا بوصفها الدولة العضو صاحبة أطول خدمة مستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تبلغ أكثر من ٦٠ سنة، تعي تماما التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف البلدان والمناطق. ويؤكد تنوع تلك التحديات أهمية العمل من أجل التنسيق مع الشركاء الإقليميين، مثل الاتحاد الأفريقي، وتمكين الجهات الفاعلة المحلية.

وينبغي أيضا أن تكون جهود الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام، والرامية إلى سد الفجوات المتعلقة بالنواحي الإنسانية والأمن والسلام مطمحا لشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي. وهي بالطبع تتماشى مع التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونحن نعلم جميعا أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يؤجج الصراعات ويطيل أمدها. وقد أكد زميلنا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه النقطة في الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم. ونحن نشاطر هدف الأمين العام المتمثل في استعادة نزع السلاح لدوره المحوري في بناء السلام والأمن الدوليين. وكمظهر ملموس لدعم أيرلندا لخطة نزع السلاح، أعلن نائب رئيس وزرائنا ووزير الشؤون الخارجية والتجارة، سيمون كوفيني بالأمس أن أيرلندا ستتبنى ثلاثة إجراءات هامة مبينة في الخطة. وأحد تلك الإجراءات يرمي تحديدا، إلى إسكات المدافع من خلال بناء فهم أثر الأسلحة على إدارة النزاعات. ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، من أجل إحراز تقدم.

ومن خلال العضوية الحالية لأيرلندا في لجنة بناء السلام وباعتبارها مرشحا صادقا للحصول على مقعد في مجلس الأمن بعد أقل من سنتين من الآن، أي عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، نريد أن نطمئن الأعضاء على دعمنا. كما نود أن نقول اليوم أننا نعتقد أن أفريقيا تحتاج إلى المزيد من التمثيل على هذه الطاولة من أجل تصويب الظلم التاريخي الذي لحق بإفريقيا.

وأخيرا، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن أيرلندا ستعمل بلا كلل على دعم عمليات السلام المقودة محليا، والمملوكة وطنيا، والمدعومة دوليا. وفي الخطاب الذي ألقاه الأمين العام أمام مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، قال إنه إذا كنتم تريدون أن تروا رياح الأمل تهب، تتطلعوا إلى أفريقيا. وأعتقد أنه على حق. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام أيرلندا الثابت بالعمل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء من أجل الاستفادة من زخم إسكات دوي المدافع، ورؤية القارة الأفريقية العظيمة خالية حقا من الصراعات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أنقل إليكم اعتذار أختكم صاحبة المعالي السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي،

التي لم تستطع السفر إلى نيويورك بسبب تضارب في المواعيد، وطلبت إلي أن أعرب عن أحر التهاني لكم سيدي، ولجميع وفد غينيا الاستوائية على رئاسة المجلس المثمرة والناجحة لهذا الشهر.

وقبل المضي قدما، أود أن أؤكد مجددا، بالنيابة عن رئيس جمهورية مالي، وحكومة وشعب مالي، الإعراب عن أصدق التعازي لحكومات وأسر موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم في مالي. وفي هذه المناسبة الأليمة، أشيد إشادة خاصة بشجاعة جنود تشاد، وسري لانكا، وغينيا، الذين انتُزعوا من بيننا منذ كانون الثاني/يناير وحتى الآن، ناهيك عن العديد من الجرحى، الذين أتمنى لهم الشفاء العاجل.

ولقد أدليت بتلك الإشادة المستحقة تماما بجميع ضحايا النزاع – من مالي ومن غيرها، من مدنيين وعسكريين – من أجل تسليط الضوء على أهمية وحسن توقيت موضوع مناقشة اليوم بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر مع الأعضاء بعض الأفكار، مساهمة منا في مناقشة اليوم.

وأود أن أبدأ بالخيارات السلمية التي أعتقد أنها الأنسب لضمان السلام والأمن الدائمين.

وفي رأيي أن إسكات دوي المدافع يتطلب أولا وقبل كل شيئ حكما رشيدا، بما في ذلك العدالة والإنصاف في إدارة الشؤون العامة. كما يتطلب التوازن الصحيح بين مسألتي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والمطالب المشروعة للسكان باحترام هويتهم وثقافتهم ومشاركتهم النشطة والفعالة في إدارة الشؤون العامة والمحلية. ويجب على دولنا أن تعزز الوحدة الوطنية في التنوع.

ثانيا، هناك معادلة أخرى يتعين حلها وهي إيجاد التدابير المناسبة لتمكين الناس في المناطق النائية، البعيدة عن العواصم، من العيش بحق كجزء من البلد كله والشعور بأنهم جزء من الأمة. وبهذه الطريقة، سنتمكن من تعزيز شرعية دولنا في أعين سكاننا.

ثالثا، يتطلب إسكات دوي المدافع سلميا استجابات شاملة للأسباب الجذرية والعوامل التي تفاقم للصراع المسلح، ولا سيما التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ويجب لأن نعمل بلا كلل لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكاننا، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي والمياه والطاقة، وتوفير فرص العمل اللائق للشباب الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان الأفريقيين.

إن الأداة السلمية النهائية لإسكات البنادق هي الكلام. وفي بعض حالات الصراع في أفريقيا، نعرف أن الكلام، عندما يشجع على التضليل المتعمد والوصم والكراهية والعنف، يمكن أن يؤدي إلى انقسامات عن طريق نشر بذور الصراعات الطويلة الأجل، بل الأسوأ من ذلك، يمكن أن يؤدي إلى القتل. ويجب أن نضمن رسائل السلام والتلاحم الوطني في كلماتنا وأفعالنا.

وفي هذا الصدد، يعكس الاتفاق المتعلق بالسلام والمصالحة في مالي، الذي كان ثمرة عملية الجزائر، التصميم المشترك للأطراف المالية على إعطاء الأولوية في التسوية السلمية للبعد الداخلي للأزمة في مالي. وأود أن أرحب بالسيد رطمان لعمرا، وزير الشؤون الخارجية السابق في الجزائر، الذي كان الوسيط الرئيسي في عملية التفاوض التي أفضت إلى التوقيع على الاتفاق في الجزائر العاصمة في عام ٢٠١٥.

أنتقل الآن إلى الحلول الأمنية. في مواجهة تهديدات وشيكة وحقيقية، ليس أمام دولنا من خيار سوي أن تتخذ إجراءات عسكرية لتأمين السكان وممتلكاتهم، فضلا عن أراضيهم. وهذا ما نفعله في مالي ومنطقة الساحل، بدعم من القوات الدولية الشريكة، بما في ذلك عملية بارخان الفرنسية والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لمكافحة الجماعات الإرهابية، والاتجار

بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك مهربي البشر.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نعمل من أجل التنفيذ الكامل لمختلف الصكوك الدولية المتعلقة بتدفق الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية المساعدة على إسكات دوي المدافع في أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن مالي، تقوم سنويا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة بعنوان ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“، دعما لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة. ونحتاج أيضا إلى تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، الذي يتسبب في وقوع المزيد من الخسائر في القارة الأفريقية.

أخيرا، يرحب وفد مالي بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا يزال مقتنعا بأنه سيضيف قيمة إلى الجهود الوطنية والإقليمية الجارية لإسكات البنادق، بما فيها خطة الأمم لدعم منطقة الساحل. وأرحب بالقرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) الذي اتخذه مجلس الأمن هذا الصباح بشأن هذه المسالة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): اعطي الكلمة الآن لممثلة غانا.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنضم غانا إلى المتكلمين السابقين في الأعراب عن الشكر لرئاسة غينيا الاستوائية لمجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا، وهو موضوع يبرز جدول الأعمال المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بناء أفريقيا تنعم بالسلام والأمن والاستقرار. كما نشكر السيدة روزماري دي كارلو، والسيد رطمان لعمامرة، والسيد فاسو غولدن على إحاطتهم الإعلامية وأفكارهم الثاقبة حيال هذا الموضوع المهم.

تؤيد غانا البيان الذي أدلى به ممثل بنن بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

حدد الإعلان الرسمي للذكري السنوية الخمسين الذي اعتمده رؤساء الدول الأفريقية في أيار/مايو ٢٠١٣ إطارا لتحقيق رؤية أفريقيا لقارة متكاملة، ومستقرة، وسلمية، ومزدهرة. وقد تضمن الهدف الرابع في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، المتعلق بإسكات دوي المدافع، إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠، ومن ثم إعادة توطيد دعائم السلام والأمن بوصفهما عنصرين حاسمين من عناصر التمكين في التنمية المستدامة والتحول الاجتماعي والاقتصادي.

يسر وفدي أن يلاحظ أن الاتحاد الأفريقي، من خلال الجهود المتسقة والتعاونية التي تُبذل بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وتماشيا مع خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول العام ٢٠٢٠، قد أحرز تقدما في تخليص القارة من عدد كبير من الصراعات وفي تدبر أمر صراعات أخرى. ولئن كنا نشيد بتلك المنجزات، فإننا نسلم بأنه لا بد من القيام بالمزيد من العمل لوضع أفريقيا بثبات على طريق تحقيق أهدافها من أجل إحلال السلم والأمن. ولا تزال أفريقيا تصارع المخاطر التي تتهدد وجودها، بما في ذلك الفقر المدقع، والآثار الموهنة لتغير المناخ، والتطرف العنيف، والخطر المتزايد للإرهاب، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وسوء الإدارة، وعدم المساواة، والتهميش، وانتهاكات حقوق الإنسان، وضعف مؤسسات العدالة. ويجب التصدي لكل ذلك إذا أردنا أن نعزز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ربما يكون صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة أحد أكبر الأخطار التي تتهدد

السلام والأمن في أفريقيا. سيتطلب التصدي لهذا التحدي التزاما بالصكوك المتعددة الأطراف والممارسات الجيدة، ومدونات قواعد السلوك، وإجراءات تشغيل موحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونحن بحاجة إلى آليات جديدة للتمويل وإلى عناصر التآزر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ؛ والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الركون إليها؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة وأجزاءها ومكوناتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة ؛ والصكوك الإقليمية، مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، من أجل التصدي بفعالية للنقل غير المشروع والتسريب وزعزعة الاستقرار وتكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استعمالها.

لا تزال الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حاسمة في التعامل بفعالية مع الطابع المتعدد الأبعاد للصراعات والمخاطر التي تتهدد السلم والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للشراكة المعززة في السلام والأمن، وإطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والإعلان المشترك بشأن التعاون في عمليات دعم السلام. ونرحب بعقد المؤتمرات السنوية، والزيارات الميدانية المشتركة من جانب كبار المسؤولين، وإجراء المشاورات المنتظمة والعمل المنسق، ولا بد من الاستمرار في تعزيزها.

تدعو غانا إلى دعم الجهود الجارية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، لتعزيز القدرة على عمليات دعم السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرتها على الانتشار السريع.

لا يزال الافتقار إلى تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن يبعث على القلق. إذ أن من الحيوي توفير الموارد الكافية لعناصر بناء السلام في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والبعثات السياسية الخاصة من أجل الاستمرار في أنشطة بناء السلام واستدامته في البلدان الخارجة من صراعات. ونود أن نعيد التأكيد على دور المرأة في منع نشوب الصراعات، وجهود الوساطة وبناء السلام. ويجري الاعتراف على نحو متزايد بأثر شبكة القيادات النسائية الأفريقية، ومنظمة المرأة في أفريقيا على تلك الجهود، ويجب دعمهما باعتبارهما من بين مجالات التعاون الملموس والعمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ولا بد من إيلاء الأهمية الواجبة لإسهام الشباب الإيجابي في أفريقيا في السلام والأمن، في منع نشوب النزاعات وحلها من خلال بناء القدرات والمشاركة في بناء السلام.

وليس من قبيل المغالاة التأكيد على الأهمية المحورية لسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية الفعالة، بوصفها أداة وقائية وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتعتقد غانا اعتقادا راسخا بضرورة أن تأتي في صميم جهودنا التدابيرُ الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد، وبناء المؤسسات الخاضعة للمساءلة، وإمكانية الوصول إلى القضاء، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

في الختام، أعيد التأكيد على التزام حكومة غانا بالسلام والأمن داخل حدودها، والاضطلاع بدور رئيسي في الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية في مجالات الوساطة والحل السلمي للنزاعات وبناء السلام. نحن نعتبر ذلك شرطا أساسيا

هاما للتحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا، ولتمكين القارة من تحقيق إمكاناتها وتَبَوُّء مكانها الصحيح في الشؤون العالمية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر غينيا الاستوائية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي البنادق.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأسلحة هي آلَةُ الحَرْب المفضلة في معظم النزاعات في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفريقيا، فهي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. وفي حين أن الأسلحة النارية يمكن أن توجد في كل مكان تقريباً، فإن الأسباب المحددة التي تجعلها تمثل مشاكل في مكان معين، كثيرا ما ترتبط بالظروف الإقليمية أو الوطنية. ويمكن أن تكون الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو النزاع المسلح، أو مزيجا من هذه العوامل، أو ظروف أخرى.

في الماضي، وكمجتمع دولي، كنا نتعامل مع مشكلة الأسلحة النارية بالطريقة ذاتها التي تعاملنا بها مع الأسلحة الأخرى، مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية، وذلك من خلال اتفاقات دولية واسعة النطاق. تواصل كندا دعم هذا النهج المتعدد الأطراف، لكننا تعلمنا أيضا أنه يتعين علينا أن ننظر في التحديات الإقليمية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهي تحتاج إلى استجابة مصممة خصيصا وملائمة للسياق.

ومبادرة إسكات دوي البنادق هي استجابه ملائمة تقدم حلولا أفريقية للمشاكل التي تواجه البلدان الأفريقية. ولكننا نعلم أن العديد من التحديات التي تواجه أفريقيا لم تبدأ في أفريقيا، وأن لها آثارا تتجاوز القارة بكثير. ولذلك فإننا نؤيد الملكية المحلية لهذه المبادرة، وندرك أن لجميع الدول الأعضاء مصلحة في نجاحها. في الواقع، من الضروري أن نعمل جميعا معا – الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – لتحقيق هذه الرؤية. وهذا يعني من الناحية العملية تعزيز تعاوننا في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وتضافر الجهود من أجل التنفيذ الكامل للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وكما شهد العديد من الوفود بالفعل اليوم، فإن هذا نهج يحظى بتوافق كامل في الآراء. وعلاوة على ذلك، فقد رأينا أن ذلك النوع من النهج هو الذي يحقق النتائج. إن التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أظهر بشكل ملموس الكيفية التي يمكن بها للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية التي تعمل في شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية، تعزيز السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وإذ نسعى لإسكات دوي البنادق، نحن بحاجة إلى فهم الأثر غير المتناسب للنزاع على المرأة، والدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلّها. وفي هذا الصدد، وكما أكد الممثلان الدائمان لغانا وأيرلندا، نرحب بإنشاء شبكة النساء الأفريقيات لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة. ومن المهم أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مسائل التمويل المتعلقة بعمليات السلام التي تقودها الدول الأفريقية. يتعين علينا النظر في استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، لمعالجة هذه المسائل.

تشارك كندا بنشاط على الصعيدين الإقليمي والوطني في العمل صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إسكات دوي البنادق في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تشارك كندا مع سيراليون في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول. وهو شراكة بين حكومات ٢٠ بلدا متأثرا بالنزاعات والهشاشة، وشركاء التنمية الدوليين والمجتمع المدني. وفي مالي، دعمت

كندا مركز الحوار في المجال الإنساني للتوسط من أجل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار ساعد على تيسير عملية نزع سلاح الميليشيات المحلية، بالتنسيق مع حكومة مالي. وفي جنوب السودان، تدعم كندا مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع. وشاركت كندا مؤخرا، مع إثيوبيا، في استضافه اجتماع وزاري تحضيري لحفظ السلام بشأن المرأة والسلام والأمن، لزيادة المشاركة المجدية للمرأة في عمليات حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وكان من دواعي سرور كندا البالغ المشاركة في تقديم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي اعتمد في وقت سابق اليوم. وسنظل ملتزمين بالنجاح الطويل الأجل لمبادرة إسكات دوي البنادق. ونحن نتشاطر المبادئ التي يقوم عليها نهج الاتحاد الأفريقي – العمل معا، بما في ذلك مع المنظمات المتعددة الأطراف والمجموعات الإقليمية، من أجل الحفاظ على السلام وحماية نظامنا الدولي القائم على القواعد. هذا هو النهج الذي نأمل أن نجلبه إلى مجلس الأمن حال انتخابنا لشغل مقعد غير دائم للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. ونحن على ثقة بأنه من خلال العمل معا، يمكننا إيجاد عالم أكثر ازدهارا وأمنا وشمولا للجميع. يمكننا إسكات صوت البنادق.

(تكلم بالإنكليزية)

معا، يمكننا إسكات صوت البنادق.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أهنئكم على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن، وأشكركم مرة أخرى على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي البنادق في أفريقيا.

وفي حين أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يؤيد وفد بلدي الرؤية الأفريقية بشأن قارة متكاملة ومستقرة يسودها السلام والازدهار. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مفوضية الاتحاد الأفريقي إسكات دوي البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي ينطوي على إمكانات كبيرة للإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد بقوة كل فرصة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم الحلول الأفريقية للمشاكل التي تواجه القارة. وبطبيعة الحال، فإن سلوفاكيا تؤيد بقوة كل فرصة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، دعما لذلك المسعى تحديدا.

وفي هذا السياق، قررنا أيضا المشاركة في تقديم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس في وقت سابق. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكافة أعضاء مجلس الأمن على تلك الخطوة الهامة. وأود أن أشدد على نقطتين جوهريتين.

أولا، نعتقد أنه ينبغي لجميع الدول الوفاء بمسؤوليتها عن حماية السكان عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة، بما في ذلك الأثر الضار للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن تبعات التأثير المدمّر الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر أنحاء أفريقيا، يمكن أن نشهدها اليوم، على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وفي أماكن أخرى. أود أن أسلط الضوء على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة، التي تُسهم في تحسين الأمن والاستقرار الإقليميين، فضلاً عن تعزيز المساءلة من خلال وضع

ضوابط أفضل بشأن نقل الأسلحة التقليدية. وتشجع سلوفاكيا بقوة جميع الدول الأعضاء على التصديق على المعاهدة.

الأسلحة هي مضاعفات القوة. وإذا لم يتم التعامل مع حالة الأسلحة بشكل متسق، فإن تفاقم القتال أو العودة مجددا إلى القتال، يظل يشكل خطراً كبيراً.

لذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل للصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة التي تتناول النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها في أفريقيا، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

في المذكرة المفاهيمية للرئاسة (S/2019/169، المرفق) تعزى أيضا زيادة خطر الانتكاس في البلدان الخارجة من الصراع إلى ضعف مؤسسات الدولة. ونحن نرحب كثيرا بهذا التركيز الخاص الذي ينقلني إلى نقطتي الثانية.

أود في هذا الصدد أن أسلط الضوء على الدور الهام لإدارة قطاع الأمن في منع نشوب الصراعات وإدامة السلام. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفاكيا ترحيبا كبيرا بمنتدى الاتحاد الأفريقي الثاني المعني بإصلاح قطاع الأمن، الذي أنعقد في أديس أبابا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وناقش التحديات الرئيسية التي تواجه المضي قدما بجدول الأعمال هذا في أفريقيا. وقد كنا فخورين بأن نكون أحد الشركاء الدوليين للمنتدى، الذي نعمل فيه أيضا بصفتنا رئيسا لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة – مع زملائنا الأعزاء من جنوب أفريقيا – إلى جانب الاتحاد الأفريقي نفسه، والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرون.

خلال هذه المبادرة بالذات، ركّزنا بصورة مشتركة في معظمها على مسائل مماثلة، بما في ذلك الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي كثيرا ما جرى ذكرها اليوم، والتوقيع مؤخرا على الاتفاق هناك، ولكن أيضا تم التطرق إلى قضايا أخرى، مثل دور المرأة. في ذلك السياق، أود أن أشدد على أنه في الأسبوعين المقبلين، ستشارك مجموعتان من الأصدقاء – من أجل إصلاح قطاع الأمن والمساواة بين الجنسين – في عقد حدث هام سيركز على مسألة نوع الجنس وقطاع الأمن والصلة بينهما. سيعقد هذا الحدث في ١٣ آذار/مارس.

في معرض عودتي بإيجاز إلى منتدى الاتحاد الأفريقي الثاني المعني بإصلاح قطاع الأمن، أود أن اذكر بأن المنتدى حدد أيضا التحديات التي تواجه تنفيذ عنصر إصلاح قطاع الأمن في خارطة الطريق الرئيسية التي رسمها الاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وأوصى المنتدى بأن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات بشأن إصلاح قطاع الأمن وأن تنشئ لجنة توجيهية بشأن هذا الموضوع، بالتنسيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. والى جانب الاتحاد الأوروبي، تركز الأمم المتحدة حاليا على دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إحراز تقدم في هذه الأنشطة في سياق الشراكة الثلاثية التي أيدناها كثيرا.

أود أيضا أن أبرز أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن من أجل تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد. ونتيجة للمنتدى الذي ذكرته منذ لحظات، لا تزال الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تركز على مساعدة شعبة الدفاع والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأوروبي في وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية التي تمتد ثلاث سنوات بشأن إصلاح قطاع الأمن. ونرحب بوضع هذه الخطة، ونحض جميع الشركاء على دعم تنفيذها. ستكون الخطة بمثابة أداة هامة للمضي قدما بالدور الريادي

للاتحاد الأفريقي في إصلاح قطاع الأمن. وستتم أيضا تعبئة المساعدة لتنفيذ مهام إصلاح قطاع الأمن ذات الصلة وربطها بخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بحلول العام ٢٠٢٠.

بهذه الملاحظات القليلة، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم مرة أخرى على هذه المبادرة الهامة وأن أؤكد لكم دعمنا المستمر لها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): اعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): شاركت تركيا في تقديم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) الذي اتخذ هذا الصباح، وتؤيد البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وفيما يلي ملاحظات إضافية نقدمها بصفتنا الوطنية.

أولا، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة غينيا الاستوائية للدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مسألة تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن مناقشات مثل مناقشة اليوم تشهد على استعداد المجتمع الدولي للسعي إلى تحقيق الهدف الطموح والنبيل المتمثل في إيجاد قارة أفريقية خالية من الصراعات. ونقدر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسائر الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة. وشجعت تركيا على توسيع نطاق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات من قبيل بناء القدرات المؤسسية، وإصلاح قطاع الأمن، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومكافحة الجريمة المنظمة. وهذا أمر حاسم لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والإرهاب، والتطرف العنيف، وتعزيز السلام والاستقرار. وهكذا فإن مبادرة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات دوي المدافع بحلول العام ٢٠٢٠ خطوة جريئة في الاتجاه الصحيح.

إن حفظ السلام مجال يتجلى فيه بوضوح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي الواقع، أصبح الاتحاد الأفريقي يؤدي دورا ثابتا في جهود حفظ السلام وبناء السلام. ونعترف جميعا بأن استعادة السلام وصونه في أفريقيا أمر صعب. ويجري الاضطلاع بهذه الجهود في بيئات أمنية متدهورة، كما شهدنا للأسف في الهجوم الذي شن مؤخرا على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالقرب من باماكو. أود أن أشيد بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجبهم أو الذين ما زالوا يعرضون حياتهم للخطر تحقيقا لهذه الغاية.

لقد شهدنا بالفعل الآثار الإيجابية للتعاون الملموس بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في عدد من الحالات. ويتضح هذا في الصومال أكثر من أي مكان آخر، حيث أنشات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل بالتعاون مع الجيش الوطني الصومالي، الحيز السياسي الذي ساعد على تهيئة بيئة مواتية في الصومال مكّنت من وضع الأساس لاستعادة الاستقرار.

يجب على المجتمع الدولي أن يكون متيقظا لحماية المكاسب والاستثمارات التي تحققت بشق الأنفس في المناطق الخارجة من صراعات والتي بصدد التعافي من حروب مدمرة. إن التزامنا بدعم التغييرات الإيجابية في القارة ينبغي أن يكون ثابتا. سيسفر هذا الالتزام عن آثار بعيدة المدى في تحسين استقرار المنطقة، وبناء السلام الدائم فيها، وتطبيع العلاقات فيما بين بلدان المنطقة. مرة أخرى، يؤدي المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والفرعية جميعا دورا في المساعدة على تهيئة الظروف التي تمكن من تحقيق المصالحة من خلال شتى الأدوات المتاحة لها، بما في ذلك الوقاية، ونهج الوساطة، وتسوية النزاعات الأخرى.

نعترف بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بوصفه نموذجا للتعاون ويوفر دروسا مفيدة في منع نشوب الصراعات

وإدارتها وحلها. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى زيادة تعزيز جميع أدوات الدبلوماسية القائمة، بما في ذلك فريق الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر.

أود أيضا أن أحذو حذو المتكلمين الآخرين وأشدد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن معاهدة تجارة الأسلحة، التي وقعتها تركيا وتأمل في التصديق عليها في الفترة المقبلة.

إن جهود الوساطة تكون في أفضل حالاتها عندما نكمل جهود بعضنا البعض ونيسر للمساعي الجارية، بدلا من التنافس والازدواجية. وتترأس تركيا مع فنلندا، رئاسة فريق أصدقاء الوساطة. وبفضل شبكتنا الدبلوماسية الواسعة في جميع أنحاء القارة، سنواصل دعم الدبلوماسية والوساطة وغيرها من الأدوات في التسوية السلمية للمنازعات في أفريقيا. ستظل تركيا عضوا نشطا في الأمم المتحدة وشريكا وثيقا للاتحاد الأفريقي في السعي إلى إسكات دوي المدافع وإنهاء الصراع في القارة الأفريقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد بوقشة (تونس): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم منكم، والى بلدكم الشقيق، غينيا الاستوائية، بأحر تهاني على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن خلال شباط/فبراير. كذلك أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ المبادرة المتعلقة بإسكات دوي المدافع بحلول العام ٢٠٢٠.

كذلك أشكر السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد رطمان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. أود أيضا أن اشكر السيد فيلو غوندن، على عرض البرامج التي اضطلع بها المركز الأفريقي لحل المنازعات بشكل بناء في هذا المجال.

أعلن القادة الأفارقة اعتزامهم العمل على إنهاء الحروب في أفريقيا بحلول سنة ٢٠٢٠ وجعل أفريقيا منطقة خالية من الصراعات، واعتمدوا في بداية هذا الشهر خارطة طريق تتضمن خطوات عملية لإسكات دوي المدافع. وبذلك، تتأكد مرة أخرى الإرادة السياسية الجماعية لإعطاء الأولوية القصوى لنزع فتيل النزاعات والتفرغ لمواجهة التحديات الكبرى الأخرى على غرار ضعف نطاق التنمية والإرهاب والجريمة المنظمة والتغيرات المناخية والهجرة غير الشرعية، وغيرها.

وتساهم تونس بصفة دؤوبة في جهود المنظمة القارية ومجلس الأمن، والأمم المتحدة عموما لإحلال السلام في أفريقيا، بدءا بعملية السلام في الكونغو في سنة ١٩٦٠ وانتهاء بنشر وحدة نقل جوي في مالي في بداية هذه السنة. كما تساهم منذ عقود في مسارات التسوية السلمية للنزاعات، على غرار المبادرة الإقليمية التي أطلقها في سنة ٢٠١٧ سيادة رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي بالتنسيق مع الرئيسين الجزائري والمصري، بهدف دعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا ودفع المصالحة والحوار بين الأشقاء الليبيين ودعم جهود مبعوث الأمم المتحدة في هذا البلد الشقيق.

لذلك، وإضافة إلى تأييد ما جاء في كلمتي المجموعتين العربية والأفريقية، تؤكد تونس اليوم على النقاط الرئيسية التالية:

أولا، إن اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2457 (2019) المتعلق بدفع الأمن والسلم في أفريقيا ودعم مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ هو رسالة إيجابية هامة من مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما للاتحاد الأفريقي، تؤكد فيها معاضدة جهود القارة ودفع ريادتها في إدارة التحديات التي تواجهها. وقد بادرنا بالمشاركة في تقديم هذا القرار لتأكيد دعمنا لكل المبادرات التي من شأنها أن تضمن النجاعة المطلوبة

للخطوات التي يتخذها مجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في العالم، بما في ذلك في القارة الأفريقية.

ثانيا، يتوفر الاتحاد الأفريقي اليوم على الوسائل والآليات والإرادة السياسية اللازمة للشراكة مع مجلس الأمن في هذا المجال الحيوي، وهو يعمل اليوم على زيادة تعزيز وسائل الدبلوماسية الوقائية الموجودة على الصعيد الأفريقي، ومن ذلك فريق الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر وكذلك إتمام إرساء منظومة السلم والأمن الأفريقية.

ثالثا، إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات تعد الرافعة الأساسية لتحصين الشعوب والدول. ولذلك، نؤكد على أهمية دعم جهود القارة لتحقيق التنمية الشاملة والإدماجية والمستدامة وإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان وتفعيل الدور المحوري للمرأة والشباب في كافة أوجه الحياة.

رابعا، إن نجاح مبادرة إنجاح مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ هو أحد الشروط الأساسية لقدرة القارة الأفريقية على تجسيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

خامسا، إن الحوار المؤسسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمثل قاعدة أساسية لشراكة فعالة وقادرة على تجسيد الأولويات المشتركة. ولا شك أن الإصلاحات الجوهرية التي أقدمت عليها المنظمتان بصفة متوازية تدل على الاشتراك في الرؤية وعلى أهمية تأقلم المؤسسات مع الرهانات الدولية الحالية.

إن خارطة الطريق المتعلقة بالخطوات العملية لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ هي لبنة من لبنات العمل الأفريقي المشترك الذي يجسد الطموحات الأفريقية المرتبطة بإنهاء الحروب في القارة والتفرغ للمسائل التنموية والاقتصادية. ونحن نثمن دعم مجلس الأمن لهذه الجهود من خلال اتخاذ هذا القرار (القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩))، الذي نأمل أن تليه قرارات أخرى في الاتجاه ذاته.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد جورجيو (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع إسكات دوي المدافع في أفريقيا، وهو موضوع هام يجري تناوله في وقت مناسب بالنسبة لقارتنا. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد سيميون أويونو إيسونو أنغي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في غينيا الاستوائية، على رئاسته لجلسة مجلس الأمن هذه. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدة ديكارلو، والسيد لعمامرة والسيد غوندن على إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إن أفريقيا تتمتع بإمكانيات بشرية وطبيعية هائلة يمكنها أن تغير حياة شعبها. وقد أعطت موجة إنهاء الاستعمار في القرن العشرين الأمل للعمل الجماعي في القارة لضمان تحقيق السلام والعدالة والتنمية وحماية استقلال ومصالح الدول الأفريقية. وخلال السنوات اللاحقة، قوّضت النزاعات وانعدام الاستقرار السياسي والتأثير والتدخل الخارجيان غير المبرران الجهود الوطنية ودون الإقليمية والقارية لترجمة تلك الهبة الهائلة إلى سلام دائم وتنمية مستدامة وشاملة للجميع.

ففي أفريقيا، من الشرق إلى الغرب وفي الشمال، ينتشر التطرف والإرهاب، مستغلين هشاشة الدول وانعدام الأمن. والنتيجة هي تدهور أوضاع ملايين الأفارقة، بما في ذلك الفقر المتوارث بين الأجيال وعدم المساواة والهجرة وتدهور البيئة ونوبات الجفاف المتكررة. ولا يوجد ما يصف الحالة في القارة أفضل من حقيقة أن أفريقيا هي محور تركيز أكثر من ٧٥ في المائة من جدول

أعمال المجلس. ومن دون استبعاد التحديات المعقدة المتعلقة بأسباب وديناميات النزاعات فيما بين الدول وداخلها، فإن إريتريا تؤمن إيمانا راسخا بقدرة أفريقيا على إسكات دوي المدافع وتوفير الحياة التي يستحقها مواطنوها. ويتطلب ذلك أن تظهر القارة الإرادة السياسية لاستعادة أولوياتها والخطاب الخاص بها.

وهناك حاجة ماسة إلى أن يكون لدى الدول الإفريقية مجال سياسي لرسم مسارات التنمية والمسارات السياسية الخاصة بها. وما تحتاجه أفريقيا هو عدد أقل من التدخلات الخارجية والمزيد من الشراكات. ويتعين على المنطقة تعزيز آلياتها الخاصة لمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا وبناء السلام من أجل تجنب النزاعات العنيفة ومنع الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع من الانزلاق مرة أخرى إلى النزاع. وعلاوة على ذلك وبينما يظل دور مجلس الأمن في صون السلام والأمن حاسما، فإنه يتعين عليه إعادة النظر في نُهجه وتدخلاته في أفريقيا. وهناك حاجة إلى نقلة نوعية. فمحاولة استخدام نفس النُهج مرارا وتكرارا لن تساعد في تحقيق نتائج أفضل.

والقرن الإفريقي هو مثال لمنطقة شهدت عقوداً من المعاناة الإنسانية نتيجة للنزاعات، حيث ظل السلام بعيدا عن متناول العديد من مواطنيها لعدة عقود. ومع ذلك، ففي الأشهر الأخيرة، أسفر اتفاق السلام التاريخي بين إريتريا وإثيوبيا عن تغيرات إيجابية سريعة، مؤذنا ببزوغ فجر حقبة مشرقة من السلام والشراكة والتنمية للمنطقة بأسرها. وحتى الآن، أدى السلام الذي تم التوصل إليه حديثا إلى فتح الحدود وسمح بحركة أبناء الشعبين عبر الحدود المشتركة ووحد الأسر وأدى إلى استئناف المبادلات التجارية وفتح روابط الاتصال ومجالات التبادل الثقافي، وغير ذلك الكثير. ومن بين الدروس الهامة المستفادة من التطورات الجديدة في منطقة القرن الأفريقي أن ثمة أهمية لأن تتولى الأطراف المتصارعة القيادة وأن تتوفر لديها الإرادة السياسية وتمس بزمام الأمور لحل نزاعاتها والمضي قدماً.

كما فتح السلام الذي تم التوصل إليه مؤخرا الأبواب لتوطيد السلام في بقية أنحاء المنطقة. وفي إطار الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه بين إريتريا وإثيوبيا والصومال، اتفقت البلدان الثلاثة على التعاون من أجل دفع أهداف شعوبها قدما، مع تعزيز السلام والأمن الإقليميين وبناء روابط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وثيقة.

وعلاوة على ذلك، تعهد رئيسا جيبوتي وإريتريا، في اجتماع منفصل بينهما، بفتح فصل جديد من التعاون في علاقاتهما. إن تلك التطورات نتيجة لاختيار شجاع تم اتباعه لطي صفحة حقبة من النزاعات والألعاب صفرية المحصلة. وستعطي الديناميات السلمية الجديدة في منطقة القرن الأفريقي دفعة كبيرة للأهداف الطموحة لمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠. وقد شرع مواطنو منطقة القرن الأفريقي في رحلة شاقة لإحداث تحول في المنطقة للأجيال الحاضرة والمقبلة. فهناك شعور بمسؤولية كبيرة، إذ عقدوا العزم على تحقيق الأمر الصواب هذه المرة والتعويض عن فقدان عقود وفرص ضائعة لتحقيق السلام والتقدم الاقتصادي، لضمان أن يكون ما تم إنجازه حتى الآن شاملا ومستداما.

وفي الختام، وإذ نحيي التقدم السريع الذي أُحرز في الأشهر القليلة الماضية، فإننا ندرك التحديات في المنطقة على النحو المتوخي كذلك في خطة عام ٢٠٦٣ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وسنعول على تضامن المجلس للحفاظ على السلام بينما نتوق إلى تحقيق ذات الأمر لباقي المنطقة الأفريقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بالإشادة بمبادرتكم، سيدي، بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. وكذلك أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم ومداخلاتهم الزاخرة بالمعلومات. ترحب جمهورية كوريا

باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بالإجماع اليوم. ونعيد التأكيد، بصفتنا مشاركين في تقديم مشروع القرار، على دعمنا القوي لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠.

إن جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات بحلول ٢٠٢٠ هدف طموح جدا. غير أنه تم إحراز تقدم كبير في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، خلال السنوات العديدة الماضية. وتشمل قائمة النجاحات اتفاقي السلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و١٤ من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وبين إثيوبيا وإريتريا، وقعا في وقت سابق من هذا الشهر وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على التوالي. وقد أظهر دور الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلام والأمن في القارة تقدما ملحوظا، مع تعزيزه الملكية والقدرات في سياق منظومة السلم والأمن الأفريقية. وتضطلع الجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية كذلك بدور استباقي متزايد، كما شهدنا عندما اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي في المساعدة على التغلب على الأزمات السياسية في غامبيا في أواخر عام ٢٠١٦، ونشرت قوات للحفاظ على الاستقرار في البلد.

وبطبيعة الحال، فإن إنهاء النزاعات في أفريقيا ما زال بعيد المنال، وتزداد التحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة تعقيدا. إن المثابرة في مواجهة هذه التحديات مهمة لا يمكن لأي بلد مفرد أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، أن يتولاها بمفرده. فهي بالأحرى، تدعو يدعو إلى بذل جهود جماعية في إطار استراتيجية سياسية شاملة تعكس الحالات الخاصة بكل منطقة وبكل قطر. ونعتقد أنه ينبغي، على ضوء تلك الخلفية، تسليط الضوء على النقاط الثلاث التالية في جهودنا الرامية إلى إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

أولا، يجب الاستمرار في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فينبغي للمنظمتين تحقيق التآزر فيما بين مواطن قوتهما. وإذ نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن ينصب تركيز أكبر على الجهود المشتركة لتيسير الحلول السياسية المستدامة. وزيادة فعالية تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى وزيادة مواءمة جدول الأعمال بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ستساعد على اتخاذ قرارات وإجراءات مشتركة دائمة. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي سيعزز فعاليتها، وكذلك امتثالها للمعايير المتفق عليها المتعلقة بحقوق الإنسان والمساءلة والرقابة. وتقدم جمهورية كوريا، من جانبها، مساهمات مالية في الوقت الراهن لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. فنحن ندعم مكتب الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ وتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠. وسنواصل تقديم المساهمات الواجبة في هذه المجالات وغيرها من المجالات في المستقبل.

ثانيا، ينبغي بذل المزيد من الجهود، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. إن العديد من الأزمات والنزاعات في أفريقيا يؤججها الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام المساواة. فكثيرا ما تنزلق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع إلى العنف، وبالتالي تجد نفسها محاصرة في حلقة مفرغة من النزاعات. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تناول سلسلة السلام برمتها، من منع نشوب النزاعات إلى بناء السلام والتعمير وإعادة الإدماج والتنمية الطويلة الأجل. ومن الضروري كذلك توطيد العلاقة بين السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية، وبالتالي القضاء على العوامل الهيكلية التي تسهم في انزلاق المجموعات والمجتمعات إلى العنف.

وعلى ضوء تلك الخلفية اطلعت جمهورية كوريا، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧، بدور قيادي في مساعدة غامبيا في جهودها لبناء السلام في الفترة الحرجة من عملية انتقالها. كما عقدت اللجنة كذلك اجتماعا مشتركا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتحديات في منطقة الساحل، بالتداول بشأن كيفية تحسين العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين على اتباع نهج مشترك بين الركائز ومتسق ومتكامل تجاه بناء السلام. وقد شيدت حكومة بلدي كذلك، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومالي، مستشفى من المستوى ٢ في غاو، بمالي، في العام الماضي. ويهدف المستشفى، الذي يعالج الأفراد العسكريين والمدنيين على حد سواء، إلى مساعدة الحكومة المالية على مكافحة التطرف المصحوب بالعنف من خلال كسب قلوب وعقول السكان المحليين من خلال تحسين توفير الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك ستواصل جمهورية كوريا، بصفتها عضوا في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي من أجل إعادة الإدماج، فضلا عن فريق أصدقاء إعادة إدماج الأطفال المجندين، الاضطلاع بدور فعال في تحسين وحشد الدعم الدولي من أجل إعادة إدماج الأطفال المجندين سابقا في أفريقيا.

ثالثا، ينبغي إيلاء الأولوية لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها واستخدامها. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعرض المدنيين للخطر ويزعزع استقرار المجتمعات ويحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الأسلحة تمتد إلى المجتمعات المجاورة، مما يؤجج النزاع والعنف الإجرامي. وقد عانت أفريقيا، على مدى السنوات ال٥٠ الماضية، من فقدان ما لا يقل عن ٥ ملايين شخص، ٩٠ في المائة منهم من المدنيين، بسبب آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى ذلك، لا بد من بذل جهود شاملة وجماعية على وجه السرعة. ويجب علينا ألا ندخر أي جهد من أجل التنفيذ الكامل للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة، فضلا عن الصكوك الدولية والإقليمية، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستواصل جمهورية كوريا، من خلال مساهماتها المالية في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، دعم البرامج الرامية إلى التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المهم أيضا تمكين معاهدة تجارة الأسلحة، التي تحدد معايير مشتركة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، وجمهورية كوريا من بين الدول الأصلية الموقعة عليها ودولة طرف فيها. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن معاهدة تجارة الأسلحة أداة فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المدمر.

وإذ نجري مناقشة اليوم المفتوحة، يُبذل جهد كبير صوب تحقيق منطقة سلمية وخالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، في هانوي، بفييت نام. وتلتزم جمهورية كوريا، أملا في أن تلهم مبادرات السلام الإقليمية في مختلف أنحاء العالم كل فرد للسعي إلى تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر، بالعمل عن كثب مع الدول الأفريقية، فضلا عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في المضي قدما نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد وُلدايس (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا لرئاسة غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند هام من جدول الأعمال يكتسي تنفيذه أهمية كبيرة بالنسبة للسلام والاستقرار في قارتنا. كما نثني على وفد بلدكم، السيد الوزير، على دوره الهام في تيسير المفاوضات بشأن القرار

٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع اليوم. ويسر إثيوبيا، بصفتها عضوا أفريقيا في مجلس الأمن ورئيسا للمناقشات الأولية بشأن مسألة مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ على مستوى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣، أن تعمل معكم، سيدي الرئيس، في ذلك المسعى.

ونشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد فاسو غوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات، على إحاطتيهما. ونحن ممتنون أيضا للإحاطة التي قدمها السيد رمطان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي من أجل إسكات دوي البنادق في أفريقيا، الذي يحظى دائما بتقديرنا على خدمته المتميزة في هذا المجال.

تؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية.

مسألة إسكات دوي البنادق في أفريقيا مسألة بالغة الأهمية. إنها من اللبنات الأساسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ويهدف الإعلان الرسمي عنها في الذكرى الخمسين، ورؤيتها القوية لعام ٢٠٢٠، إلى إنهاء كل النزاعات على التراب الأفريقي بحلول ٢٠٢٠. تستند مناقشة اليوم إلى المناقشات الهامة التي عقدت على مستوى الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، الذي تولت إثيوبيا رئاسته في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وينبغي لنا أيضا أن نشير إلى أن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، قد نظموا اجتماعا بصيغة آريا بشأن الموضوع في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، كانت المسألة مدرجة في جدول أعمال المشاورات السنوية الثانية عشرة بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حيث تبادل المجلسان الآراء بشأن إمكانية تعاونهما في تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات دوي البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

إن تحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات – جعل السلام حقيقة واقعة لجميع أبناء شعوبنا، وتخليص القارة من الحروب والصراعات الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة، ومنع الإبادة الجماعية – التزام هام قطعه قادتنا. وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2019/169، المرفق) عن حق، فإن هذا هو حقا الهدف الشامل الذي يوجه جهود الاتحاد الأفريقي لكفالة السلام والأمن في أفريقيا، ووضع أساس متين لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وإطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وخطة عام ٢٠٦٣ تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام، وستسهم إسهاما كبيرا في المساعدة على تحقيق التعهد الرسمي في ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ونلاحظ التدابير المتخذة حتى الآن لتنفيذ الهدف المتمثل في إسكات دوي البنادق في أفريقيا من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى. نحن نقدر على وجه الخصوص اعتماد خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية في سياق تنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا. وفي حين نعلم أن كثيرين تساورهم الشكوك بشأن تحقيق هذا الهدف النبيل، فقد حدثت في الواقع تطورات إيجابية مؤخرا أنعشت أملنا وتفاؤلنا إزاء إمكانية تحقيق الهدف المتمثل في إسكات دوي البنادق في أفريقيا. وفي منطقتنا، فإن توقيع الأطراف على اتفاق السلام المنشط في جنوب السودان أعاد الثقة في إمكانية إنهاء القتال المستمر هناك طوال السنوات الخمس الماضية. ونحن واثقون من أن الاشتباكات التي وردت عنها تقارير في الآونة الأخيرة لن تؤدي إلى تدهور الحالة في ذلك البلد الشقيق.

إن التقارب بين إثيوبيا وإريتريا لم يضع حدا لحالة اللاسلم واللاحرب التي طال أمدها بين بلدينا فحسب، بل وبشر بعهد جديد من السلام والاستقرار الإقليميين في منطقة القرن الأفريقي. ويعمل بلدانا على ترسيخ المكاسب التي تحققت مؤخرا من خلال اتخاذ خطوات ملموسة من أجل توطيد العلاقات بين شعبينا. وقد بدأت جيبوتي وإريتريا أيضا في إعادة العلاقات الثنائية بينهما، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وتواصل إثيوبيا والمنطقة بأسرها المشاركة بنشاط في تيسير تطبيع العلاقات بين البلدين. وكما سلمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإن هذه التطورات الإيجابية تمثل معلما بارزا له آثار إيجابية بعيدة المدى للقرن الأفريقي، وفي سياق رؤية ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوقيع في الخرطوم مؤخرا على اتفاق شامل للسلام والمصالحة الوطنية بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة معارضة مسلحة يمثل خطوة أساسية وحاسمة إلى الأمام، كما قال الممثل الخاص بارفي أونانغا – أنيانغا مؤخرا أمام المجلس (انظر S/PV.8467) كما أن إجراء انتخابات سلمية ونقل السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطور محمود. إن تلك التطورات وغيرها من التطورات الإيجابية لا تشجعنا على القيام بالمزيد فحسب، بل وتمكننا من تجديد جهودنا من أجل إسكات دوي البنادق في قارتنا.

إننا نعلم تمام العلم أنه لا توجد حلول سريعة أو حلول سهلة لتحديات السلام والأمن المعقدة التي نواجهها، وأن الوضع يتفاقم جراء التحديات الجديدة والناشئة. ومع ذلك، ليس لدينا خيار سوى مواصلة السعي إلى تحقيق هذا الهدف النبيل من أجل تحقيق تطلعاتنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إنه يقتضي أن نعزز منظومة السلم والأمن الأفريقية، ويتوقع أيضا أن تساعد جهود الإصلاح الجارية في الاتحاد الأفريقي في تعزيز قدرات أفريقيا في مجالي السلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، فإن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد من داخل القارة من خلال تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تمويل احتياجات أفريقيا في مجالي المنع والوساطة من أجل كفالة السلام والأمن على المدى الطويل هي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

نحن نسلم بالطبع بأن بناء أفريقيا خالية من النزاعات يقع أساسا على عاتقنا نحن الأفارقة. وهذا هو السبب في أننا سنواصل السعي الجاد لإيجاد حلول محلية لمشاكلنا. وعلى الرغم من ذلك، فإن التعاون والشراكة على الصعيد الدولي يتسمان بأهمية حيوية من أجل التصدي بفعالية لكل تهديد من تهديدات السلام والأمن في أفريقيا وتسريع وتيرة إحراز التقدم نحو إسكات الأسلحة. هذا هو السبب الأساسي لاعتقادنا أن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ضرورة مطلقة. إن تنفيذ القرار الهام (٢٤٥٧ (٢٠١٩)) الذي اعتمده المجلس في وقت سابق اليوم سيقطع بالتأكيد شوطا طويلا في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن من خلال تعزيز جهودهما الرامية إلى تنسيق مشاركتهما بطريقة متعاضدة عبر نطاق الاستجابات الممكنة للنزاع، بدءا من منع نشوب النزاعات والوساطة، إلى حفظ السلام وبناء السلام، والتعافي بعد انتهاء النزاع، ومن ثم التنمية.

وفي الختام، نأمل أن نرى تعزيز منظمتينا للتعاون والشراكة في السنوات المقبلة، ونحن نقدر القيادة المتفانية للأمين العام أنطونيو غوتيريش والرئيس موسى فقي محمد في هذا الصدد. كما نأمل أن ينتقل المجلس من الأقوال إلى الأفعال باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التعاون والشراكة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

يعدُّ اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) خطوة هامة جدا. ونحن على ثقة بأن المجلس سيتخذ خطوة حاسمة أخرى نحو تمويل عمليات دعم السلام بقيادة أفريقية في الوقت المناسب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، فضلا عن جميع مقدمي الإحاطات والوفود على مساهماتهم القيمة وتفكيرهم في السبل التي يمكن أن تسهم بها الأمم المتحدة في تحقيق الهدف السامي: إسكات دوي المدافع في أفريقيا. وأود أن أسلط الضوء على ابتكارين إيجابيين في الطريقة التي تسهم بها الأمم المتحدة في عمليات السلام في أفريقيا: الإقرار بأولوية السياسة، والالتزام بتعزيز المشاركة المستمرة الرامية إلى تحسين الأسس الهيكلية للسلام.

وما برحت البرازيل تؤيد دائما وبقوة إعطاء الأولوية للسياسة. ونرحب بأن هناك اتفاقات سلام حاليا أصبحت بمثابة منتديات للمصالحة والحوار السياسي في جميع سياقات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. وعلى النحو المبين أثناء التفاوض على اتفاقات السلام في مالي وجنوب السودان، فكثيرا ما يكون لدى الأطراف الفاعلة الإقليمية والبلدان المجاورة منظور فريد لديناميات النزاع ويمكن أن تؤدي دورا حاسما في تيسير المناقشات والتقريب بين مواقف الأطراف المتنازعة.

وقد كانت مرونة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أمرا بالغ الأهمية في التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة السياسية في بانغي في وقت مبكر من هذا الشهر. ويدل الدعم المقدم من مكتب دعم بناء السلام إلى جهود الوساطة التي تقودها المبادرة الأفريقية، على التزام الأمم المتحدة بأن تعزز مرونة تعاونها مع جهود بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا.

ونود التشديد على الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام. وفي ذلك الصدد، ترحب البرازيل بتعيين مبعوث خاص معني بالمرأة والسلام والأمن من قبل للاتحاد الأفريقي بهدف تيسير تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحيي أيضا نجاح ٢٣ بلدا أفريقيا في وضع خطط عملها الوطنية لتنفيذ تلك الخطة. ومن شأن الاستجابة لنداءات المجتمع المدني والشباب أن تسهم أيضا في جهود المشاركة بشكل أفضل، علاوة على التوصل إلى اتفاقات أكثر شمولا واستدامة لفترة أطول دون شك.

وفي مناقشات متعاظمة في إطار الأمم المتحدة هناك تأييد ساحق لابتكار هام آخر في إسهامنا الجماعي في جهود السلام في أفريقيا – وهو التحول من نهج موجه نحو حل الأزمات إلى مزيد من التعاون المستمر في الجهود المبذولة في الأجل الطويل لبناء السلام الدائم. فعلى سبيل المثال، من الضروري أن يحظى تنفيذ اتفاقات السلام بعد التوقيع عليها بدعم قوي من جانب المجتمع الدولي. ويقل خطر العودة إلى النزاع إلى حد كبير حين تتمتع المجتمعات المحلية بفوائد السلام حقا.

ويمكننا أن نشهد – استنادا إلى خبرتنا في ترؤس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام – على أن المجتمعات المحلية التي عانت من النزاعات، كثيرا ما تكون لها مطالب ملحة وهيكلية في مجال إعادة الإعمار والتنمية. وبالتالي، فهي تستفيد إلى حد كبير من الدعم الدولي المستدام على امتداد سلسلة من الدورات الانتخابية والإدارات الحكومية.

ولذلك السبب، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل الالتزام بتعزيز هيكل بناء السلام، وخاصة لإحداث طفرة كبيرة في صندوق بناء السلام. وفي ذلك الصدد أيضا، فإن هناك مجال لتعزيز تعاوننا مع المؤسسات الأفريقية المتخصصة في بناء السلام، ومنها تلك التي أنشئت مؤخرا، مثل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، في القاهرة.

ولا شك أن هدف إسكات دوي المدافع في أفريقيا يبدو هدفا طموحا حين وضع للمرة الأولى في عام ٢٠١٣ خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للوحدوية الأفريقية.

وتفخر البرازيل بمشاركتها في تلك العملية على أرفع المستويات، ومشاهدتها لذلك التعبير الملهم عن التضامن الأفريقي.

ومن الملهم أيضا أن نعلم أننا قطعنا بالفعل شوطا طويلا منذ ذلك الحين. وبالتالي، أصبح تحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ في متناول أيدينا أخيرا فيما يبدو. وتمكنا من خلال قنوات التعاون المبتكر بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية من توفير أدوات فعالة لأجل تحقيق الحاجة إلى السلام والأمن في جميع مراحل سلسلة السلام. ويحدونا وطيد الأمل في أن نتمكن – من خلال تعزيز تعاوننا وتعزيز الوسائل غير العسكرية للتصدي للتحديات الأمنية – من تحقيق الوعد بجعل أفريقيا قارة خالية من النزاعات. وهذا أفضل إرث يمكن أن نخلّفه للأجيال القادمة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.